جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

التقرير السنوي

الحادي والثلاثون

٢٠٠٩

جمعية البنوك في الأردن
عمان – وادي صقره – شارع موسى بن نصير – بناية رقم ٦٢
ص. ب. ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الأردن
هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ ، ٥٦٦٩٣٢٨
فاكس : ٥٦٨٧٠١١ ، ٥٦٨٤٣١٦
البريد الالكتروني:info@abj.org.jo
الموقع الالكتروني:www.abj.org.jo

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم

رؤيتنا

المحافظة على دورنا الريادي بكوننا من أكفأ جمعيات البنوك في المنطقة من حيث تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء لدعم قدراتها وتمكينها من تعظيم مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

رسالتنا

نسعى إلى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به ،وذلك من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتحقيق أعلى درجات التنسيق فيما بينهم ومع الشركاء الآخرين، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية، وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

قيمنا

- **العمل المشترك:** نعمل مع الأعضاء بروح الفريق الواحد بما فيه من خدمة للمجتمع والاقتصاد الوطني.
- **التطور والحداثة:** نسعى لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
- **الابتكار والتميز:** نعمل على تطوير الأفكار الخلاقة بما يخدم الأعضاء ويضفي على خدماتهم طابع الجودة والتميز.
- **النزاهة والشفافية:** نقل المعرفة وتبادل المعلومات وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية.
- **المهنية:** نمارس عملنا باحترافية عالية وتغطية شاملة وإحاطة تامة لكل ما يحدث في البيئة المصرفية الأردنية والعربية والعالمية.
- **المصداقية:** نتبع نهج الدقة والموثوقية ونتحرى عن مصادر معلوماتنا بدقة عالية.
- **الاستمرارية في التعلم والتدريب:** نعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي و العملي ومواكبة كل ما هو جديد في المجالات المصرفية والمالية لكافة العاملين في الجهاز المصرفي الأردني.

مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

يتكون مجلس إدارة الجمعية كما في نهاية عام ٢٠٠٩ من أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة التالية أسماؤهم:

- **معالي الأستاذ مروان عوض** / رئيساً / البنك الأهلي الأردني.
- **السيد محمد ياسر الأسمر** / نائباً للرئيس / البنك الأردني الكويتي.
- **معالي الدكتور ميشيل مارتو**/ عضواً / بنك الإسكان للتجارة والتمويل.
- **معالي الدكتور تيسير الصمادي** / عضواً / البنك العربي الإسلامي الدولي.
- **السيد محمد موسى داود** / عضواً / البنك العربي.
- **السيد كمال البكري** / عضواً / بنك القاهرة عمان.
- **السيد هيثم قمحية** / عضواً / بنك المال الأردني.
- **السيد خليل نصر** / عضواً / البنك الاستثماري.
- **السيد زياد عقروق** / عضواً / سيتي بنك.
- **عطوفة السيدة خلود السقاف** / عضواً مراقباً / البنك المركزي الأردني.

المدير العام

الدكتور عدلي قندح

فاحصو الحسابات

السادة مأمون فاروقة وشركاه

الأعضـــــاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام ٢٠٠٩ من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية:

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
١	البنك العربي	١٩٣٠	www.arabbank.com.jo
٢	البنك الأهلي الأردني	١٩٥٦	www.ahli.com
٣	بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	www.cab.jo
٤	بنك الأردن	١٩٦٠	www.bankofjordan.com
٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٤	www.hbtf.com
٦	البنك الأردني الكويتي	١٩٧٧	www.jordan-kuwait-bank.com
٧	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	www.ajib.com
٨	البنك التجاري الأردني	١٩٧٨	www.jgbank.com.jo
٩	البنك الإسلامي الأردني	١٩٧٨	www.jordanislamicbank.com
١٠	البنك الاستثماري	١٩٨٩	www.jifbank.com
١١	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	١٩٨٩	www.arabbanking.com.jo
١٢	بنك الاتحاد	١٩٩١	www.unionbankjo.com
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	١٩٩٣	www.sgbj.com.jo
١٤	بنك المال الأردني	١٩٩٦	www.capitalbank.jo
١٥	البنك العربي الإسلامي الدولي	١٩٩٧	www.iiabank.com.jo

ثانياً: البنوك غير الأردنية:

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
١	HSBC	١٩٤٩	www.jordan.hsbc.com
٢	البنك العقاري المصري العربي	١٩٥١	www.arakari.com.jo
٣	مصرف الرافدين	١٩٥٧	www.rafidain-bank.org
٤	سيتي بنك	١٩٧٤	www.citibank.com/jordan
٥	بنك ستاندرد تشارترد	٢٠٠٢	www.standardchartered.com
٦	بنك عودة	٢٠٠٤	www.audi.com.lb
٧	بنك الكويت الوطني	٢٠٠٤	www.nbk.com
٨	بنك لبنان والمهجر	٢٠٠٤	www.blom.com.lb

فهرس المحتويـــــات

الموضـــوع	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٥
كلمة المدير العام	١٧
الفصـل الأول: آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية	١٩
١- آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي	٢١
٢- العام ٢٠٠٩.. عام الأزمات المالية والاقتصادية	٢٢
الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠٠٩	٢٩
١- الإنتاج والأسعار والشركات	٣١
٢- المالية العامة	٣١
٣- الدين العام	٣٢
٤- القطاع الخارجي	٣٢
٥- الاستثمار	٣٣
٦- القطاع النقدي والمصرفي	٣٣
الفصل الثالث: تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠٠٩	٣٥
١- الاحتياطيات الأجنبية	٣٧
٢- السيولة المحلية	٣٧
٣- موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن	٣٨
٤- الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية	٤١
٥- رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	٤١
٦- التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	٤٢
٧- الودائع لدى البنوك المرخصة	٥١
الفصل الرابع: تطور عدد البنوك والفروع	٥٥
١- تطور عدد الفروع	٥٧
٢- تطور عدد المكاتب	٦١
٣- تطور عدد أجهزة الصراف الآلي	٦٣
الفصل الخامس: أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠٠٩	٦٧
١- الرقم القياسي لأسعار الأسهم	٦٩
٢- حجم التداول	٧٢
٣- مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك	٧٤
الفصل السادس: تقاص الشيكات	٧٥

الموضـــوع	الصفحة
الفصل السابع: هيكل أسعار الفوائد	**٧٩**
١- تطور أسعار الفوائد على الودائع	٨١
٢- تطور أسعار الفوائد على التسهيلات	٨٣
٣- هامش سعر الفائدة	٨٦
٤- تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية	٨٦
٥- أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجوديبر)	٨٨
الفصل الثامن: تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠٠٩	**٩٣**
١- **ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي**	٩٥
أ - إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٩٥
ب- إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٩٧
ت- إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٩٨
ث- حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٩٩
ج- رأسمال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	١٠٠
٢- **ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل**	١٠١
أ - الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	١٠١
ب- صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	١٠٢
٣- **ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية**	١٠٣
أ - معدل العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩	١٠٣
ب- معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩	١٠٤
٤- **ترتيب البنوك حسب عدد العاملين**	١٠٥
أ - عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	١٠٥
٥- **ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن**	١٠٦
الفصل التاسع: الخدمات المصرفية الجديدة	**١٠٩**
الفصل العاشر: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن	**١١٣**
١- عدد العاملين	١١٥
٢- توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي	١١٥
٣- توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية	١١٦
٤- الوضع الاجتماعي للعاملين	١١٦
٥- التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة	١١٧
٦- الدورات التدريبية	١١٩
٧- الاستقالات والتعيينات	١٢٠
الفصل الحادي عشر: نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠٠٩	**١٢١**
١- تعليمات البنك المركزي الأردني	١٢٣
٢- قضايا السياسة العامة	١٢٥
٣- الندوات والمحاضرات	١٣٠
٤- نشاطات وأخبار أخرى	١٣٥
الفصل الثاني عشر: البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠٩	**١٣٩**

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
١	توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٢١
٢	مؤشرات الدين العام وعجز الموازنة في دول أوروبا	٢٨
٣	الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة	٤٠
٤	موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	٤١
٥	مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	٤١
٦	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩	٤٢
٧	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩	٤٣
٨	توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)	٤٤
٩	بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠٠٩	٤٥ - ٤٦
١٠	القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠٠٩	٤٧
١١	شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠٠٩	٤٨
١٢	قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠٠٩	٤٩
١٣	شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠٠٩	٥٠
١٤	القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠٠٩	٥١
١٥	توزيع الودائع حسب أصنافها الرئيسية في نهاية عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩	٥٢
١٦	توزيع الودائع حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠٠٨ و عام ٢٠٠٩	٥٣
١٧	تطور عدد البنوك والفروع في الأردن (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)	٥٧
١٨	الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠٠٩	٥٨
١٩	عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠٠٩	٥٩
٢٠	توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠٠٩	٦٠
٢١	المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠٠٩	٦١
٢٢	عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠٠٩	٦٢
٢٣	توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠٠٩	٦٣
٢٤	توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠٠٩	٦٤
٢٥	الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠٠٩	٦٦
٢٦	بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على بوصة عمان خلال عام ٢٠٠٩	٦٩
٢٧	تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)	٧٠
٢٨	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠٠٩	٧١
٢٩	حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)	٧٢
٣٠	التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠٠٩	٧٣
٣١	مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)	٧٤

تابع / قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
٣٢	الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)	٧٧
٣٣	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)	٨١
٣٤	الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها لعام ٢٠٠٩	٨٢
٣٥	الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)	٨٤
٣٦	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها لعام ٢٠٠٩	٨٥
٣٧	أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)	٨٧
٣٨	أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لعام ٢٠٠٩	٨٨
٣٩	معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير - الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩	٨٩
٤٠	أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير - الأسعار المعلنة) لعام ٢٠٠٩	٨٩
٤١	حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠٠٩	٩٠
٤٢	إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٩٦
٤٣	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٩٧
٤٤	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٩٨
٤٥	حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٩٩
٤٦	رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	١٠٠
٤٧	الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	١٠١
٤٨	صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	١٠٢
٤٩	معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩	١٠٣
٥٠	معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩	١٠٤
٥١	عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	١٠٥
٥٢	الخدمات المصرفية الجديدة خلال عام ٢٠٠٩	١١١ - ١١٢
٥٣	توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)	١١٥
٥٤	توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)	١١٦
٥٥	توزيع العاملين حسب الفئة العمرية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)	١١٦
٥٦	توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)	١١٧
٥٧	التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠٠٩	١١٧
٥٨	توزيع العاملين لدى البنوك حسب محافظات المملكة لعام ٢٠٠٩	١١٨
٥٩	عدد الموظفين الذين اشتركوا في دورات تدريبية عام ٢٠٠٩	١١٩
٦٠	الاستقالات والتعيينات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)	١٢٠

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
١	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	٣٧
٢	السيولة المحلية	٣٨
٣	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها في نهاية ٢٠٠٩	٤٢
٤	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠٠٩	٤٣
٥	توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية كما في نهاية ٢٠٠٩	٤٤
٦	توزيع الودائع حسب أصنافها الرئيسية لعام ٢٠٠٩	٥٢
٧	توزيع الودائع حسب نوع العملة لعام ٢٠٠٩	٥٣
٨	التطور السنوي للرقم القياسي لأسعار الأسهم (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)	٧٠
٩	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال عام ٢٠٠٩	٧١
١٠	التطور السنوي لحجم التداول خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)	٧٢
١١	التطور الشهري لحجم التداول خلال عام ٢٠٠٩	٧٣
١٢	نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)	٧٤
١٣	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)	٨٢
١٤	التطور الشهري لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠٠٩	٨٣
١٥	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)	٨٤
١٦	التطور الشهري لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠٠٩	٨٥
١٧	التطور السنوي لهامش سعر الفائدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)	٨٦
١٨	التطور الشهري لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠٠٩	٩٠
١٩	تطور عدد عمليات الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠٠٩	٩١
٢٠	تطور مجموع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠٠٩	٩١
٢١	أسعار فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية)لليلة واحدة خلال عام ٢٠٠٩	٩٢
٢٢	ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن	١٠٦

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين ،،،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الواحد والثلاثون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام ٢٠٠٩، وبياناتها المالية المدققة للسنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١، بالإضافة إلى تقرير مدققي الحسابات الموجه لجمعيتكم الموقرة حول نتائج فحصهم لتلك البيانات.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

لقد أكدت المؤشرات الاقتصادية خلال عام ٢٠٠٩ تأثر معظم القطاعات الاقتصادية في المملكة بتبعات الأزمة المالية العالمية والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية ظهرت على شكل تباطؤ اقتصادي وتراجع في النشاط الاقتصادي العام في المملكة. ومن الممكن ملاحظة هذا التباطؤ من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ ٢,٣٪ خلال عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٧,٦٪ في العام السابق. أما القطاع المصرفي الأردني وبالرغم من أنه بقي بمنأى عن التداعيات المباشرة للأزمة المالية العالمية وظل محافظاً على متانته واستقراره، إلا أنه أبدى تأثره بالوضع الاقتصادي الذي ساد المملكة خلال العام ٢٠٠٩، وظهر ذلك من خلال التراجع في بعض المؤشرات المصرفية مثل مؤشرات الربحية وتباطؤ معدل نمو التسهيلات والارتفاع الطفيف في نسب الديون المتعثرة.

وقد ارتفعت الموجودات المحلية للبنوك المرخصة مع نهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة ١١,١٪ بالمقارنة مع قيمتها في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٢٦,٦ مليار دينار تقريباً. أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة فقد بلغت ١٣,٣٢ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٩، مسجلةً بذلك ارتفاعاً نسبته ٢,١٪ عن العام السابق. وبالنسبة لرصيد الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن والذي يعتبر أحد أهم مؤشرات الثقة في القطاع المصرفي الأردني، فقد ارتفع بنسبة ١٢,١٪ عن مستواه في العام السابق ليصل إلى ٢٠,٣ مليار دينار مع نهاية عام ٢٠٠٩.

وعلى صعيد مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن، فقد سجلت نسب كفاية رأس المال مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ومعايير بازل (٢) لتصل إلى ١٩,٦٪ مع نهاية عام ٢٠٠٩ مما يعكس الملاءة المالية للقطاع المصرفي الأردني. كما أن نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون بلغت حوالي ٦,٧٪ مع نهاية عام ٢٠٠٩ والتي تعتبر ضمن المستويات المقبولة عالمياً. وحققت نسب السيولة للقطاع المصرفي الأردني مستويات مرتفعة وبهامش أكبر من متطلبات البنك المركزي الأردني لتصل إلى ١٥٩,١٪ مع نهاية عام ٢٠٠٩.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

إننا نأمل ونحن نجتاز العام ٢٠٠٩ أن تكون الصعاب والتحديات أقل حدة في العام القادم. وأخيراً اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الجمعية على جهودهم التي بذلوها طوال العام لتحقيق أهداف الجمعية، ويسرني أن أعرب عن شكري وتقديري لمحافظ البنك المركزي الأردني وجميع أجهزة وموظفي البنك على تعاونهم المستمر مع الجمعية لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني الذي يقوده قائد المسيرة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

مروان عوض

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

قامت الجمعية خلال عام ٢٠٠٩ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية، وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية والتي أبدت استجابةً كبيرة من خلال اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا. وقد ناقشت الجمعية من خلال لجانها القانونية والمالية والفنية الأخرى إحدى عشر موضوعاً وقانوناً تعلقت بالبنك المركزي والرقابة على البنوك وبالسياسة العامة والتشريعات المتعلقة بعمل الاقتصاد الكلي والجهاز المالي والمصرفي الأردني. كما قامت الجمعية باستضافة اجتماعات اللجنة المشكلة من دولة رئيس الوزراء لبحث المعوقات التي تواجه القطاعات الاقتصادية في المملكة، والتي كان من أعضائها رئيس مجلس إدارة الجمعية بالإضافة لمدير عام الجمعية مقرراً للجنة.

وفي مجال التدريب والتثقيف المالي والمصرفي، عقدت الجمعية سلسلة من المحاضرات والندوات وورش العمل تناولت مواضيع مختلفة تهم القطاع المصرفي. حيث عقدت الجمعية ندوتين وثمانية ورش عمل، بالإضافة إلى تنظيم «الملتقى الثالث للإقراض بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة». كما نظمت اجتماعاً تحضيرياً لمؤتمر «دور القطاع المصرفي في التمويل البيئي».

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠٠٩ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. حيث أصدرت الجمعية دراسة «نظام أسعار فائدة الإقراض بين البنوك الجوديبر» (JODIBOR)، باللغة الانجليزية، كما أصدرت الجمعية كتيب «حوارات مالية ومصرفية» باللغتين العربية والانجليزية، وكتيب «الدور الاجتماعي والاقتصادي للبنوك في الأردن»، كما أصدرت الجمعية التقرير السنوي الثلاثون عن عام ٢٠٠٨ باللغتين العربية والانجليزية. هذا وقد أصدرت الجمعية ثلاثة أعداد من نشرة آخر الأخبار، بالإضافة لإصدار كتاب «الأزمة المالية العالمية» والذي يحتوي على جذور وأسباب الأزمة المالية العالمية وآثارها وابرز خطط الإنقاذ المتبعة عالمياً وعربياً. كما قامت الجمعية بإصدار دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩).

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والذين لم يألوا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المباركة في تطوير وتحسين أعمال الجمعية.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

الفصل الأول

آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية

يستعرض هذا الفصل البيئة الاقتصادية العالمية واتجاهاتها المتوقعة، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يناقش أهم المستجدات العالمية بالتطرق إلى أهم الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي سادت خلال عام ٢٠٠٩.

١- آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي:

تشير التقارير الدولية إلى أن الاقتصاد العالمي دخل إلى مرحلة التعافي من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتوقعت تلك التقارير أن يكون الأداء الاقتصادي العام لمعظم دول العالم خلال عام ٢٠١٠ أفضل من العام ٢٠٠٩. وقد توقع تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية (World Economic Outlook، April 2010) أن ينمو الناتج العالمي بمعدل ٤,٢٥٪ خلال العام الحالي بعد أن كان معدل النمو للعام ٢٠٠٩ سالباً وفي حدود - ٠,٦٪.

ووفقاً للنشرة الالكترونية لصندوق النقد الدولي الصادرة في ٢٠١٠/٥/٢٥، فإن معدل النمو الاقتصادي المتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان قد يصل إلى ٤,٢٪ خلال عام ٢٠١٠، بالمقارنة مع ٢,٣٪ خلال العام ٢٠٠٩، مدعوماً بارتفاع مستوى التدفقات النقدية الداخلة وارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي. إلا أن التوقعات أشارت إلى وجود بعض العوامل التي تشكل ضغوطاً على معدلات النمو لعل أبرزها ناجم عن تباطؤ النشاط الائتماني المقدم من النظام المصرفي في هذه الدول.

جدول رقم (١)

توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (٪)

مجموعة الدول	التغير السنوي			
	فعلي		متوقع	
	2008	2009	2010	2011
دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	4.6	2.3	4.2	4.6
البلدان المصدرة للنفط *	4.4	1.5	4.3	4.5
البلدان المستوردة للنفط **	5.0	3.8	4.1	4.8

* تشمل الجزائر، البحرين، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، السودان، الإمارات، واليمن.

** تشمل أفغانستان، جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، باكستان، سوريا، وتونس.

- المصدر: نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية الصادرة بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٥.

الدول المصدرة للنفط:

تضررت اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بشكلٍ بالغ خلال العام ٢٠٠٩، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي فيها إلى ١,٥٪ بعد أن كان في عام ٢٠٠٨ حوالي ٤,٤٪. وقد جاء هذا التراجع في ظل الأزمة المالية العالمية وتحولها لأزمة اقتصادية، تواكبت مع انخفاض أسعار النفط عالمياً ليصل إلى ٤٠ دولار للبرميل، وانخفاض أسعار العقارات والأصول، والنقصان الكبير في التمويل الخارجي.

وقد قامت الدول المصدرة للنفط بالسعي للتخفيف من تداعيات الأزمة من خلال إتباع السياسات التوسعية والتحفيزية وخاصةً من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتعزيز السيولة المحلية وضخ الأموال من البنوك المركزية إلى القطاع المصرفي. وبفضل ذلك بدأت

هذه الدول بالخروج من الأزمة، وساعدها في هذا عودة أسعار النفط للارتفاع لتصل إلى ٨٠ دولار للبرميل، ليصبح معدل النمو المتوقع لعام ٢٠١٠ في حدود ٣, ٤٪ ولعام ٢٠١١ في حدود ٥, ٤٪.

وقد أكد تقرير صندوق النقد الدولي بأن الدول المصدرة للنفط لا تزال تواجه تحديات في أنظمتها المصرفية وخاصة من حيث تباطؤ التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص، ومستوى الخسائر الناتجة عن القروض المتعثرة.

الدول المستوردة للنفط:

أظهرت الدول المستورة للنفط – ومنها الأردن – تأثراً بالأزمة أدى إلى انخفاض معدلات النمو فيها إلى ٨, ٣٪ خلال العام ٢٠٠٩، بعد أن بلغت ٥٪ خلال العام ٢٠٠٨. إلا أن التوقعات الحالية تظهر بعضاً من التعافي في هذه الدول ليصبح معدل النمو المتوقع لعام ٢٠١٠ في حدود ١, ٤٪ وفي عام ٢٠١١ إلى حدود ٨, ٤٪. ويأتي هذا النمو نتيجة محدودية الروابط المالية والاقتصادية مع الدول التي عصفت بها الأزمة، ونتيجة انخفاض أسعار النفط والتي خففت من الضغوط على تلك الدول.

٢- العام ٢٠٠٩ ... عام الأزمات المالية والاقتصادية:

من الممكن اعتبار العام ٢٠٠٩ عام الأزمات المالية والاقتصادية، ففي هذا العام ظهر الوجه الاقتصادي للأزمة المالية العالمية والذي طال معظم اقتصاديات العالم وسبب ركوداً اقتصادياً تراجعت على إثره معدلات النمو العالمي إلى -٦, ٠٪. كما برز إلى السطح خلال هذا العام أزمة ديون دبي والتي أوشكت أن تودي بعدد من المؤسسات المالية العالمية وأن تصبح أزمةً عالمية ثانية. وفي أواخر العام ٢٠٠٩ أيضاً بدأت بوادر أزمة الديون اليونانية بالبزوغ وأخذت تلقي بظلالها الثقيلة على الاقتصاد الأوروبي خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠.

أ- الأزمة المالية - الاقتصادية العالمية:

شهدت الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨ انطلاق شرارة الأزمة المالية العالمية، والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة ١٩٢٩. وقد ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والآسيوية والدول الخليجية والنامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي. وقد بلغ عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة ٢٥ بنكاً خلال عام ٢٠٠٨، وارتفع العدد إلى ١٤٠ بنكاً خلال عام ٢٠٠٩. وبالرغم من بوادر التعافي التي ظهرت على الاقتصاد العالمي مع نهاية العام ٢٠٠٩ وبداية العام ٢٠١٠، إلا أن هذا لم يمنع من إغلاق حوالي ٧٨ بنكاً في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠. وبهذا يكون العدد الكلي للبنوك الأمريكية التي أغلقت أبوابها منذ بداية الأزمة ما يقارب ٢٤٠ بنكاً.

وتعود جذور الأزمة إلى عام ٢٠٠٧ حينما انتشرت في الولايات المتحدة ظاهرة عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، الأمر الذي سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة. بعد ذلك بدأت البورصات بالتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، كما قام عدد من المصارف الكبرى في نهاية عام ٢٠٠٧ بالإعلان عن انخفاض قيم أسهمها بشكل كبير بسبب أزمة الرهن العقاري.

ولعل أبرز علامات الأزمة إعلان مصرف ليمان براذرز إفلاسه في أيلول ٢٠٠٨، والذي كان يعد حتى وقت قريب رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة، بحجم أصول بلغت قيمتها نحو ٦٩١ مليار دولار وعدد موظفين تجاوز ٢٥ ألف موظف في شتى أنحاء العالم. وكان إفلاس بنك ليمان براذرز بمثابة إنذار بتساقط وانهيار عدد آخر من البنوك والمؤسسات المالية في أمريكا وفي دول أخرى من العالم، وبالذات في ظل التأثيرات السلبية لعولمة الخدمات المالية والاستثمارية. إن إفلاس مصرف ليمان براذرز قد أحدث زلزال مالي على مستوى العالم، باعتبار أن إفلاسه تصدر أكبر عشر عمليات إفلاس بتاريخ الولايات المتحدة، وتسبب في حدوث آثار مالية سلبية كبيرة للأسواق المالية العالمية، بما في ذلك العربية، التي قد فقدت جزءا كبيرا من مكاسبها و تراجعت مؤشراتها المالية.

ولما كان الاقتصاد الأردني جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، ويرتبط اقتصاده مع اقتصاديات الدول المختلفة من خلال المعاملات التجارية (من صادرات ومستوردات) ومعاملات رأسمالية واستثمارية وتحويلات على شكل مساعدات ومنح وحوالات مغتربين وسياحة، فانه من الطبيعي، في ظل هذه التشابكات الاقتصادية مع العالم، أن يتأثر الاقتصاد الأردني سلباً وإيجاباً بما يحدث في الاقتصاد العالمي.

ولدى تحليل آثار الأزمة المالية العالمية على مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن، تبين أن الآثار الأولية للازمة المالية العالمية كانت قد ظهرت ابتداءً على السوق المالي (بورصة عمان) على الرغم من ضعف ارتباطها في البورصات العالمية الغربية، وكان السبب في ذلك نفسياً أكثر منه لعوامل حقيقية. وقد كان المتوسط العام للرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية منذ بداية عام ٢٠٠٨ وحتى شهر آب من نفس العام حوالي ٨٩٩١ نقطة بالمقارنة مع متوسط مقداره ٦٣٧٣ نقطة منذ شهر أيلول ٢٠٠٨ وحتى نهاية عام ٢٠٠٩. وبهذا يكون مقدار التراجع في الرقم القياسي لأسعار الأسهم المتداولة في البورصة في حدود ٢٩٪.

أما بالنسبة للآثار المباشرة والأولية على القطاع المصرفي الأردني، فقد جاءت محدودة جداً في بداية الأزمة، وكان ذلك ناجماً عن مجموعة من العوامل أبرزها؛ عدم تملك البنوك العاملة في المملكة لأي من الأوراق المالية المسمومة وذات المخاطر العالية والمرهونة بالعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت الشرارة الأولى المسئولة عن إشعال فتيل الأزمة المالية، بالإضافة لممارسة البنوك في الأردن للعمل المصرفي التجاري أكثر من العمل المصرفي الاستثماري، الأمر الذي كان له دور كبير في حماية الجهاز المصرفي الأردني من تداعيات الأزمة المالية. كذلك كان لحزمة الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة الأردنية والبنك المركزي الأردني دوراً كبيراً في التقليل من التأثير السلبي لتداعيات وتبعات تلك الأزمة على القطاع المصرفي الأردني، وتوفير السيولة اللازمة له. علاوةً على ذلك، كان للإدارات الكفؤة للبنوك العاملة في الأردن دوراً واضحاً في احتواء الأزمة وتجنب آثارها السيئة وذلك من خلال إتباعها لمجموعة من التدابير الوقائية. ولا ننسى أن وجود نظام رقابي داخلي يتميز بالدقة والحصافة والمتانة، جنب البنوك العاملة في الأردن مغبة التورط في عمليات التمويل منخفضة الجودة وذات المخاطر المرتفعة.

ومع ذلك فقد سارعت الحكومة والبنك المركزي بتبني حزمة من الإجراءات الوقائية بهدف حماية الجهاز المصرفي والاقتصاد الأردني من التداعيات المحتملة للازمة المالية العالمية. وكان من أبرز إجراءات الحكومة الأردنية الإعلان عن ضمان عام لجميع الودائع وبدون سقف لدى البنوك في الأردن حتى نهاية ٢٠٠٩ ومن ثم تمديد هذا الضمان لنهاية عام ٢٠١٠، ومنح العديد من الإعفاءات الضريبية لعدد من القطاعات مثل قطاع السياحة، وإعفاء ٢٦٠ مدخل صناعي من التعريفات الجمركية، وإعفاء الشقق السكنية من رسوم التسجيل حتى نهاية ٢٠٠٩. وفي هذا الإطار تم تشكيل لجنة توجيهية عليا برئاسة رئيس الوزراء وعضوية البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن ومؤسسة ضمان الودائع ووزارة المالية ووزارة العمل ...الخ. حيث عملت اللجنة على مراقبة المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية في الأردن وإعطاء تحذيرات حول أية ضغوطات قد تطرأ على الساحة (فكرة نظام إنذار مبكر). كذلك قامت الحكومة الأردنية بتشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء بهدف التعرف على الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبحث المعوقات التي تواجهها هذه القطاعات وسبل حلها وذلك دون تحميل خزينة الدولة المزيد من الأعباء ودون المساس باستقلالية البنك المركزي أو الإخلال بالاتفاقيات الدولية التي وقعها. وقد تمكنت اللجنة من الوصول إلى مجموعة من التوصيات وتم رفعها إلى رئاسة الوزراء.

أما البنك المركزي الأردني، فقد عمل على تعزيز مناعة الجهاز المصرفي الأردني من خلال جملةٍ من الإجراءات يأتي في مقدمتها الحفاظ على مستوياتٍ مرتفعة من السيولة لتحفيز الاقتصاد الوطني. فلتوفير سيولة كافية للاقتصاد، أوقف البنك المركزي إصدار شهادات الإيداع اعتباراً من شهر تشرين الأول ٢٠٠٨، كما قام بتخفيض سعر الفائدة على مختلف أدوات سياسته النقدية، مع تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من ١٠٪ إلى ٧٪. وكان البنك المركزي قد اتخذ حزمة من الإجراءات الوقائية والاحترازية خلال الستة أشهر الأولى من اندلاع الأزمة المالية العالمية للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وتحفيز النمو الاقتصادي للمملكة في ظل

تراجع الضغوط التضخمية. وقد تم تنفيذ حزمة الإجراءات على ثلاث مراحل زمنية، واشتملت الإجراءات على تخفيف شروط تصنيف التسهيلات الائتمانية غير العاملة، وتعديل التعليمات المتعلقة بالسيولة النقدية القانونية للبنوك لاسيما ما يتعلق بسوق ما بين البنوك حتى نهاية ٢٠٠٩، وحث البنوك على تعزيز رؤوس أموالها من خلال رسملة جزء من أرباحها لعام ٢٠٠٨ بدلاً من توزيعها نقداً.

وبعد أن تحولت الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية ظهرت انعكاساتها على اقتصاديات معظم دول العالم، بدأت آثارها بالظهور على الاقتصاد الحقيقي في المملكة، وظهر ذلك على شكل تباطؤ في معدلات النمو الحقيقي والذي تراجع من ٧,٦٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٩. كما ارتفع العجز في الموازنة بنسبة ٣٢٩٪ ليصل إلى ١٤٥٠ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عجز مقداره ٣٣٨ مليون دينار في عام ٢٠٠٨. ونتيجةً لهذه الضغوط ارتفع رصيد الدين العام على الأردن بنسبة ١٦,٦٪ ليصل إلى ١٠,٩٥٥ مليار دينار في عام ٢٠٠٩، وهو ما يشكل ٦٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك طالت حالة التباطؤ القطاع الخارجي لينخفض حجم الصادرات الكلية بنسبة ١٩,٨٪ وحجم المستوردات بنسبة ١٢,٥٪ خلال العام ٢٠٠٩، كما تراجعت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة ٥,٢٪. وانخفض حجم الاستثمار المباشر في الأردن بشكلٍ ملحوظ خلال العام ٢٠٠٩ وبنسبة ١٥,٧٪.

من جهةٍ أخرى، ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية للملكة بنسبة ٤٠,٥٪ خلال عام ٢٠٠٩. كما شهدت موجودات البنوك المرخصة ارتفاعاً نسبته ٧,٢٥٪ خلال عام ٢٠٠٩، وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة بنسبة ١٢,١٪، وارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة بنسبة ٢,١٪ في عام ٢٠٠٩، بالمقارنة مع معدل نمو مقداره ١٥,٥٪ في عام ٢٠٠٨. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن البنوك العاملة في المملكة لم تلجأ للبنك المركزي أو للحكومة للحصول على أي نوع من أنواع الدعم المادي وهذا ناجم عن حقيقة سلامة وصلابة أوضاعها المالية.

ب- أزمة ديون دبي:

شهدت إمارة دبي خلال العقدين الأخيرين تطورا هائلاً في شتى المجالات، وكان أحد محاور هذا التطور إنشاء مجموعة دبي العالمية، وهي شركة استثمارية مملوكة بالكامل لحكومة دبي. وتشمل استثمارات الشركة أربعة مجالات أساسية هي النقل والخدمات اللوجستية، والأحواض الجافة والخدمات الملاحية، والتطوير الحضري، والاستثمار والخدمات المالية. كما تشمل محفظة الشركة على عددٍ من أشهر الشركات وأبرز المشاريع على المستوى العالمي، منها موانئ دبي العالمية، وعالم المناطق الاقتصادية، وشركة نخيل للتطوير العقاري، وشركة ليمتلس للتخطيط العقاري، وليجركورب المجموعة الاستثمارية في مجال الرياضة العالمية والترفيه، ودبي العالمية أفريقيا، واستثمار العالمية.

وتأتي أزمة ديون دبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية والتي صاحبها انخفاض كبير في أسعار النفط والدولار، وخسائر هائلة في البورصات. ولما كانت إمارة دبي تعتمد في ديونها بالدرجة الأساس على بيع الممتلكات والأصول العقارية، ونتيجة تراجع القدرة الشرائية للمستثمرين، فقد تراجعت أسعار المنازل بنسبة ٢٤٪ في الربع الثاني من العام (٢٠٠٩) وحدث انخفاض حاد في الإيجارات،وبالتالي تلقى القطاع العقاري ضربات عنيفة وتوقف العمل في الاستثمارات عالية التكلفة وظهرت بوادر مديونية نتيجة عدم التمكن من بيع تلك الأصول.

ومع إغلاق الأسواق في دبي يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/١١/٢٥، عشية عطلة عيد الأضحى، أعلنت مجموعة دبي العالمية عن طلبها تأجيل دفع ديونها التي تستحق في كانون الأول من عام ٢٠٠٩ والتي تبلغ قيمتها ٣,٥ مليار دولار لمدة ستة أشهر حتى ٣٠ مايو ٢٠١٠ على الأقل، وذلك في إطار إعادة هيكلة ديون الشركة البالغة حوالي ٥٩ مليار دولار. وقد جاء هذا الإعلان بعدما طلبت مجموعة دبي العالمية من إمارة أبو ظبي إقراضها مبلغ ٩ مليار دولار والذي قوبل بالرفض في البداية من قبل حكومة إمارة أبو ظبي.

ومن الممكن القول أن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في إحداث الأزمة منها توسع المجموعة بالاقتراض، والزيادة المفرطة في حجم الاستثمار بأموال الغير، وانخفاض الطلب، والآثار التي تركتها الأزمة المالية العالمية.

وبحسب صحيفة وول ستريت الأمريكية فإن الأزمة المفاجئة لديون حكومة دبي أثارت مخاوف المستثمرين وأضفت أجواء من القلق على الأسواق المالية العالمية، حيث أصبحت مثقلة بديون تقدر بعشرات المليارات من الدولارات ، أنفقتها الشركة في بناء المشاريع العقارية الضخمة.

وأرجع بعض الخبراء سبب الأزمة إلى الإسراف في بناء المشاريع العقارية الكبرى والإسراف في الاقتراض بالرهان على بيع الممتلكات والمنتجات العقارية لتسديد الديون، خاصة في ظل الإقبال الشديد على العقارات في دبي وتوقعات تواصل ارتفاع أسعار العقارات.

وقد أخذت تداعيات أزمة ديون دبي بإلقاء ظلالها مباشرة على الأسواق المالية في مختلف دول العالم. ففي الوقت الذي أغلقت فيه أسواق المال العربية لعطلة عيد الأضحى، أخذت الأسواق العالمية تشهد تراجعاً ملحوظاً في مؤشراتها، حيث انخفضت مؤشرات الأسهم الأميركية الرئيسية ليتراجع مؤشر داو جونز بنسبة ١,٥٪ ومؤشر ناسداك بنسبة ١,٧٣٪، ومؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ بنسبة ١,٧٢٪. كذلك تراجعت مؤشرات الأسواق في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بنسبة تقارب٢,٢ ٪. وتراجع مؤشر بورصة شنغهاي بنسبة ٣,٦٪، و مؤشر بورصة طوكيو بنسبة ٣,٢٪، ومؤشر سوق هونج كونج بنسبة ٤,٩٪.

وعندما عاودت الأسواق العربية العمل بعد عطلة طويلة نسبياً، لم يكن الوضع قد تحسن بعد، حيث أغلق مؤشر سوق دبي المالية على تراجع بنسبة ٧,٣٠٪، بينما سجل مؤشر أبو ظبي تراجعاً ٨,٣١٪ عند الإغلاق في أول جلسة تداول بعد الأزمة. وقد جاءت هذه الانخفاضات الحادة في سوقي دبي و أبو ظبي بالرغم من إعلان المصرف المركزي الإماراتي أنه وضع سيولة إضافية تحت تصرف المصارف المحلية والأجنبية العاملة في البلاد، محاولا طمأنة السوق ولا سيما القطاع المصرفي.

وفي الكويت بلغ تعرض مصرفين كويتيين لمجموعة دبي العالمية نحو ١١٨ مليون دولار. منها ٩٨ مليون دولار تسهيلات غير نقدية لبنك الخليج على شركة دبي العالمية تنتهي في حزيران ٢٠١٠، إلى جانب سندات قيمتها ٢٠ مليون دولار أميركي لصالح البنك الأهلي الكويتي على شركة نخيل. أما في لبنان ومصر فتشير الدلائل إلى أن التأثير كانت محدودة، حيث لا يوجد تعرض مباشر لديون مجموعة دبي العالمية. وعالمياً كشف دي بي أس جروب أكبر بنك في سنغافورة عن أن حجم تعرضه لقروض دبي يبلغ نحو ١,٨ مليار دولار سنغافوري (١,٢٨ مليار دولار أميركي).

ويذكر في هذا الصدد أن وكالة التصنيف الائتماني Standard & Poor's قامت بتعديل رتبة أربعة مصارف نحو الهوامش السلبية بسبب ارتباطها بمجموعة دبي العالمية.

وفي الأردن، كان حجم انكشاف البنوك الأردنية على مجموعة دبي العالمية محدوداً ولا يتجاوز مبلغ ١٠٠ مليون دولار عبر قرض مشترك منح إلى الشركة المتعثرة. ولا يشمل قرار «دبي العالمية» الحكومية بتجميد سداد ديونها لستة أشهر ذلك القرض الذي يستحقّ في حزيران/يونيو ٢٠١٣، وفقاً لما أفادت به معلومات الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

وكان من إفرازات الأزمة و هبوط مؤشرات الأسواق المالية العالمية أن اتجه المضاربون إلى شراء الذهب مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الذهب ليصل سعر الأونصة إلى ١١٩٦ دولار.

وقد ورد عن وكالة موديز للتصنيف الائتماني في الأول من كانون الأول ٢٠٠٩ أنها تقدر ديون حكومة دبي والكيانات التابعة لها بواقع ١٠٠ مليار دولار وهو ما يزيد عن تقديرات السوق بديون حجمها ٨٠ مليار دولار.

وفي الرابع عشر من كانون الأول ٢٠٠٩ أعلنت إمارة دبي في بيان صحفي لها أن الإمارة دبي اتخذت عديداً من الإجراءات الشاملة

لمعالجة ديون شركة دبي العالمية، وأهم الإجراءات التي اتخذتها حكومة دبي هي:

أولاً: بالنسبة لدبي العالمية، استطاعت حكومة دبي توفير دعم مالي هام وحيوي من حكومة أبو ظبي ومصرف الإمارات المركزي بعد سلسلة من المشاورات التي أسفرت عن قيام حكومة أبو ظبي بتوفير دعم مالي قدره (١٠) مليارات دولار لصالح صندوق دبي للدعم المالي، والذي سيتم استخدامه لتغطية بعض الالتزامات المترتبة على دبي العالمية. وقد خصصت حكومة دبي ٤,١ مليار دولار لتستخدم في سداد الصكوك المستحقة، بينما سيخصص المبلغ المتبقي من الدعم في تسديد الفوائد والمصاريف التشغيلية لمؤسسة دبي العالمية حتى تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٠ شريطة نجاح المؤسسة في مفاوضاتها بشأن إعادة جدولة ديونها.

ثانياً: سيتم استخدام المبلغ المتبقي من الدعم المقدم في تلبية الالتزامات للدائنين الحاليين والمقاولين. وسيتم البدء بمفاوضة المقاولين المتأثرين خلال الفترة القصيرة القادمة.

ثالثاً: أعلن مصرف الإمارات المركزي بعد المشاورات مع حكومة أبو ظبي أنه على استعداد لتوفير الدعم للبنوك المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبعد هذه الإجراءات التي قوبلت بارتياح كبير، دخلت مجموعة دبي العالمية في سلسلة من المفاوضات مع دائنيها بهدف إعادة هيكلة الديون المستحقة ضمن شروطٍ ميسرة، الأمر الذي لقي أصداءً واسعة وكان فيه إشارة بقرب انتهاء الأزمة.

ت- أزمة الديون الأوروبية:

بعد بدء أفول نجم الأزمة المالية العالمية، وظهور مؤشرات التعافي على الاقتصاد العالمي، بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمة جديدة، لكنها أوروبية النشأة هذه المرة. وقد نجمت هذه الأزمة نتيجة الارتفاع المفرط في مستويات المديونية العامة لعددٍ من دول الاتحاد الأوروبي خاصةً في عام ٢٠٠٩ وذلك كمحاولة لسد العجز المزمن في موازناتها.

ويمكن القول بأن جذور المشاكل المالية في أوروبا تعود إلى الطريقة التي تمول بها الحكومات الأوروبية احتياجاتها المالية. حيث بلغت نسبة العجز في الموازنة العامة لدول الاتحاد الأوروبي حوالي ٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، بينما كانت شكلت نسبة الدين العام حوالي ٧٨,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي اليونان، والتي ظهرت بها أولى بوادر الأزمة الأوروبية، كانت الحكومة اليونانية تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل عملياتها وذلك عن طريق بيع السندات الحكومية. وكانت نسبة العجز في الموازنة قد بلغت ١٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، وهي أعلى نسبة عجز بين بلدان الاتحاد الأوروبي بعد ايرلندا، في حين بلغت المديونية اليونانية ١١٥,١٪ في عام ٢٠٠٩. أما توقعات الاتحاد الأوروبي بشأن اليونان لعام ٢٠١٠ فقد كانت أسوأ من ذلك، حيث توقع الدين العام أن يرتفع إلى ١٢٤,٩٪، وهي أعلى نسبة في الاتحاد الأوروبي، وأن يصل العجز إلى ٩,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ولعل حقيقة أن اليونان كانت إحدى دول الاتحاد الأوربي والذي يعتبر أسرع الاقتصاديات نمواً في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٧، ساعد في تهميش مشكلة المديونية اليونانية المرتفعة جداً خلال الفترات الماضية، إلا أن مشاعر الحذر والترقب الكبيرة التي شهدتها مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية دفعت الأنظار باتجاه المديونية اليونانية.

وفي كانون الأول من عام ٢٠٠٩، قامت وكالة ستاندرد اند بورز (S&P) ووكالة فيتش (Fitch) بتخفيض تصنيف اليونان نتيجة مؤشراتها المالية المقلقلة. كما قامت اليونان بتحديد سياسات لخفض العجز المتزايد في موازنتها ومحاولة استعادة ثقة المستثمرين والشركاء في الاتحاد الأوروبي. وقد تم التعهد بخفض ١٠٪ من الإنفاق على الأمن الاجتماعي في عام ٢٠١٠، مع مكافحة الفساد والتهرب الضريبي.

وفي ١٦ كانون الأول قامت وكالة التصنيف ستاندرد اند بورز بخفض تصنيف اليونان بدرجة واحدة لتنخفض من A- إلى BBB+،

مع استبعادها لأن تنجح خطوات التقشف التي أعلنها رئيس الوزراء باباندريو في تخفيض عبء الدين العام بشكل مستدام. وقد أدى هذا إلى توسع الهامش بين العائد على السندات اليونانية لعشرة أعوام وبين مثيلاتها الألمانية بمقدار ٢٧٢ نقطة أساسية في ١٩ كانون الأول، وهو أعلى هامش في أكثر من ٨ أشهر، بينما تستمر الأسواق المتشككة في بيع السندات الحكومية اليونانية والأسهم. كما قامت موديز (Moody's) أيضاً بخفض الديون اليونانية من A1 إلى A2 في ٢٢ كانون الأول على خلفية ارتفاع العجز.

وفي نيسان من عام ٢٠١٠، تم خفض تصنيف السندات اليونانية إلى رتبة «رديئة» أو (Junk)، وهي المرتبة الائتمانية الأدنى، وأسوأ ما يمكن أن يحدث للسندات. كما أن قيام وكالة التصنيف بإعطاء هذه الرتبة للسندات اليونانية تعني أن مصدر السندات (حكومة اليونان) غير مستقرة من الناحية المالية، ولا يمكن الاعتماد عليها لتسديد الديون المستحقة عليها. وقد أدى هذا إلى ارتفاع أسعار الفوائد على السندات اليونانية لعشر سنوات لتصل إلى ٨٪ مقارنةً بفائدة ٤٪ في السابق.

وفي مطلع أيار ٢٠١٠ توصلت اليونان إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي بشأن برنامج مركز لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودرجة أكبر من التنافسية واستعادة ثقة السوق من خلال خطة تمويلية تقدر قيمتها بمبلغ ١١٠ مليار يورو (١٤٥ مليار دولار أمريكي).

وفي ظل الأوضاع السابقة لليونان، أصبح التصحيح مطلبا على أقصى درجة من الإلحاح حتى لا تدخل الديون دوامة تخرج بها عن نطاق السيطرة. وبالتالي، تعتزم الحكومة اليونانية تنفيذ تدابير مالية حازمة، وسياسات هيكلية واسعة النطاق، وإصلاحات في القطاع المالي. وفيما يلي أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة:

- ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات، بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى اقل من ٣٪ بحلول عام ٢٠١٤.

- اتخاذ مجموعة من التدابير في الإنفاق من شأنها تحقيق وفورات قدرها ٥,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية ٢٠١٣.

- من المنتظر أن تؤدي التدابير المتخذة إلى زيادة الإيرادات بحوالي ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية ٢٠١٣.

- من المتوقع أن يبلغ مجموع الزيادة في الإيرادات والوفورات في الإنفاق نتيجة لهذه الإصلاحات الهيكلية ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي تتحقق بالتدريج خلال فترة البرنامج.

- يجري إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من البرنامج الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي.

- تتوخى الخطة خفضا ملحوظا في الإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.

وكان من تداعيات الإسراف اليوناني في الاستدانة أن انتشرت القضية إلى خارج حدود اليونان. فبمجرد أن انخفض تصنيف السندات الحكومية اليونانية، بدأت مؤشرات أسواق الأسهم في مختلف أنحاء العالم بالهبوط الفوري، حيث انخفض مؤشر البورصة البريطانية فاينانشال تايمز ١٠٠ (FTSE 100) بأكثر من ١٥٠ نقطة، كما صاحب ذلك انخفاض في أسواق نيويورك وفرانكفورت ونيويورك وأثينا.

وعلى الفور، أدت المخاوف من تعثر اليونان إلى إثارة الشكوك حول مشاكل مماثلة في الدول الغربية مثل البرتغال واسبانيا وايرلندا. ففي أيرلندا بلغت نسبة العجز ١٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكان العجز فيها الأكبر ضمن منطقة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٩. بينما كانت نسبة العجز في اسبانيا ١١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي البرتغال ٩,٤٪.

ولوضع الأمور في نصابها، تجدر الإشارة هنا إلى أن الاتحاد الأوروبي يلزم البلدان الأعضاء فيه بأن لا تتجاوز نسبة العجز العام ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

دول أخرى شملتها الأزمة:

١) البرتغال:

استرعت مشكلة اليونان المزيد من الانتباه للدول الأخرى في منطقة الاتحاد الأوروبي، وقامت وكالات التصنيف مثل فيتش وستاندرد اند بورز بالتحري عن الأوضاع المالية للبرتغال نتيجة القلق من أن البرتغال قد تكون الدولة الثانية التي تتعرض للسقوط في منطقة اليورو بعد اليونان. وقد تراجعت السندات البرتغالية بدرجتين بمجرد الإعلان عن منح السندات اليونانية تصنيف «رديئة».

وقد بلغ عجز موازنة عام ٢٠٠٩ حوالي ٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت المديونية ٧٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التوقعات لاحتمالية ارتفاع المديونية لحدود ٨٥,٨٪ خلال عام ٢٠١٠. وبالرغم من أن الدراسات المختلفة قد انتهت إلى أن البرتغال واليونان تحتاج لخفض الإنفاق على الفور بنسبة ١٠٪ أو أكثر، فإن مجرد فكرة القيام بذلك أثار غضب الشارع العام.

٢) إسبانيا:

إسبانيا أحد الدول التي يعتبر مستقبل أوضاعها المالية متشابكاً مع اليونان والبرتغال. وكان الاقتصاد الاسباني قد عانى منذ الأزمة المالية العالمية، حيث وصلت نسبة البطالة إلى ٢٠٪ (في المرتبة الثانية بعد لاتفيا وهي أعلى نسبة بطالة في أي بلد في منطقة اليورو). وأسوأ من ذلك فقد تراجع الاقتصاد بأكمله بنسبة ٠,١٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩، وهو الربع السابع على التوالي للنمو السالب في اسبانيا. وفي ٢٨ نيسان خفضت ستاندرد اند بورز تصنيف سندات اسبانيا طويلة الأجل من +AA إلى AA بسبب المخاطر المرتبطة بالموازنة. وقد بلغ عجز الموازنة في اسبانيا ما نسبته ١١,٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، بينما بلغت الديون العامة عليها حوالي ٥٣,٢٪ من الناتج المحلي لها.

٣) أيرلندا:

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز يوم ٢٠ أيار أن أيرلندا ستعاني واحدة من أعلى حالات عجز الموازنة في العالم (١١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام، ٢٠١٠. وقد بلغ عجز الموازنة في ايرلندا خلال عام ٢٠٠٩ حوالي ١٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما مستوى المديونية الايرلندية فلا يزال ضمن حدود مقلقلة (حوالي ٦٤٪ من الناتج المحلي)، وهو مرشح للارتفاع ليصل إلى ٧٧,٣٪ في عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٢)
مؤشرات الدين العام وعجز الموازنة في دول أوروبا

الدولة	عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي٪					الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪				
	2007	2008	2009	2010	2011	2007	2008	2009	2010	2011
ايرلندا	0.1	-7.3	-14.3	-11.7	-12.1	25.0	43.9	64.0	77.3	87.3
اليونان	-5.1	-7.7	-13.6	-9.3	-9.9	95.7	99.2	115.1	124.9	133.9
اسبانيا	1.9	-4.1	-11.2	-9.8	-8.8	36.2	39.7	53.2	64.9	72.5
البرتغال	-2.6	-2.8	-9.4	-8.5	-7.9	63.6	66.3	76.8	85.8	91.1
منطقة اليورو	-0.6	-2.0	-6.3	-6.6	-6.1	66.0	69.4	78.7	84.7	88.5

Source: European Central Bank. Financial Stability Review. June 2010.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠٠٩

أكدت المؤشرات الاقتصادية خلال العام ٢٠٠٩ تأثر معظم القطاعات الاقتصادية في المملكة بتبعات الأزمة المالية العالمية والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية ظهرت على شكل تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وتراجع للنشاط الاقتصادي العام في المملكة. ومن الممكن ملاحظة هذا التباطؤ من خلال قراءة أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك كما يلي:

١- الإنتاج والأسعار والشركات:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال العام ٢٠٠٩ ما مقداره ٩٥١٤,٤ مليون دينار، بالمقارنة مع ٩٢٩٨,٢ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، أي بمعدل نمو بلغ ٢,٣٪ خلال العام ٢٠٠٩، مقابل معدل نمو نسبته ٧,٦٪ خلال عام ٢٠٠٨، ومعدل نمو بلغ بالمتوسط ٨,٣٪ سنوياً خلال الأعوام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. وهذا يشير إلى تعرض الاقتصاد الأردني لحالة من التباطؤ الاقتصادي خلال العام ٢٠٠٩ نتيجة لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية.

  وعلى الصعيد القطاعي، شهد العام ٢٠٠٩ تباطؤاً في معدلات نمو أكبر القطاعات الاقتصادية في المملكة، حيث بلغ معدل نمو قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال -٠,٧٪، وقطاع التجارة و المطاعم و الفنادق ٣,٩٪، بينما كان معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية ١,٨٪. أما قطاع التعدين والمحاجر فقد شهد تراجعاً ملحوظاً خلال العام ٢٠٠٩ بنسبة بلغت ٢٥,٩٪.

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ١١٨,٥ بالمقارنة مع ١١٩,٣ لعام ٢٠٠٨. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً مما انعكس على أسعار الوقود والإنارة وأسعار النقل والاتصالات، حيث انخفضت بنسبة ١,٧٪ ونسبة ١٠,٨٪ على التوالي. وبذلك فقد بلغ معدل التضخم في نهاية عام ٢٠٠٩ ما يعادل -٠,٧٪، بالمقارنة مع ١٣,٩٪ في عام ٢٠٠٨.

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين بنسبة ١٦,٥٪ خلال العام ٢٠٠٩، مقارنة مع ارتفاع نسبته ٥٥,٧٪ خلال العام ٢٠٠٨.

- **أربحية الشركات المساهمة العامة:** تراجع صافي أرباح الشركات المساهمة العامة في الأردن ولجميع القطاعات إلى ٩٠١,٧ مليون دينار بعد الضرائب في العام ٢٠٠٩، مقارنةً مع ١٤٨٤,٤ مليون دينار في عام ٢٠٠٨، أو بما نسبته ٣٩,٣٪. وبذلك فقد تراجع معدل العائد على الملكية من ١٢,٢٪ في العام ٢٠٠٨ إلى ٦,٨٪ في العام ٢٠٠٩.

٢- المالية العامة:

- شهدت الإيرادات المحلية للحكومة تراجعاً من ٤,٣٧٥ مليار دينار في عام ٢٠٠٨ إلى ٤,١٩٣ مليار دينار في عام ٢٠٠٩ وبنسبة انخفاض بلغت ٤,٢٪. وقد واكب هذا الانخفاض تراجع حجم المساعدات الخارجية للمملكة من ٧١٨,٣ مليون دينار إلى ٣٣٣,٤ مليون دينار في العام ٢٠٠٩ وبنسبة انخفاض بلغت ٥٣,٦٪.

- سجل إجمالي الإنفاق الحكومي ارتفاعاً ملحوظاً نسبته ١٠٪ خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٥,٩٧٦ مليار دينار، بالمقارنة مع ٥,٤٣٣ مليار دينار خلال عام ٢٠٠٨.

- في ظل تراجع الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية وتنامي حجم الإنفاق الحكومي، ارتفع العجز في الموازنة بنسبة ٣٢٩٪ ليصل إلى ١٤٥٠ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عجز مقداره ٣٣٨ مليون دينار في عام ٢٠٠٨. وبهذا بلغت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي -٨,٩٪ في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع -٢,٢٪ في عام ٢٠٠٨.

٣- الدين العام:

- ارتفع إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية من ٥,٧٥٤ مليار دينار في عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٠٨٦ مليار دينار في عام ٢٠٠٩، وبنسبة ارتفاع بلغت ٢٣,٢٪. وبهذا ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٨,٢٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣,٦٪ في عام ٢٠٠٩.
- بلغ الرصيد القائم للدين الخارجي ٣,٩ مليار دينار تقريباً مع نهاية عام ٢٠٠٩، بالمقارنة مع ٣,٦ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، مرتفعاً بما نسبته ٦,٣٪. وعلى إثر ذلك، انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤,٢٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٣,٨٪ في عام ٢٠٠٩.
- ارتفع حجم الدين العام الكلي على الأردن بنسبة ١٦,٦٪ ليصل إلى ١٠,٩٥٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٩,٣٩٤ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨. وبهذا ارتفعت نسبة الدين الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٢,٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٧,٣٪ في نهاية عام ٢٠٠٩.

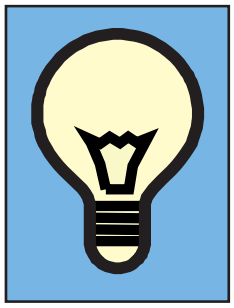

نص قانون الدين العام وإدارته رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠١ في المادة رقم (٢١) على أنه لا يجوز ان يزيد صافي الرصيد القائم للدين العام الداخلي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. كذلك نصت المادة (٢٢) على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما المادة (٢٣) فنصت على أنه لا يجوز ان يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

٤- القطاع الخارجي:

- **الصادرات الوطنية:** انخفضت الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٩ بمقدار ٨٥٨ مليون دينار لتبلغ ٣,٥٧ مليار دينار، وبنسبة انخفاض مقدارها ١٩,٤٪ عن مستواها في عام ٢٠٠٨.
- **المعاد تصديره:** انخفضت قيمة المعاد تصديره خلال العام ٢٠٠٩ بمقدار ٢٥٦ مليون دينار لتبلغ ٩٤٦ مليون دينار، وبنسبة انخفاض مقداره ١٧,١٪ عن مستواه في عام ٢٠٠٨.
- **الصادرات الكلية:** انخفضت حجم الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال العام ٢٠٠٩ بمقدار ١,١١ مليار دينار لتبلغ ٤,٥٢٠ مليار دينار، وبنسبة انخفاض مقدارها ١٩,٨٪ عن مستواها في عام ٢٠٠٨.
- **المستوردات:** انخفضت المستوردات بمقدار ٢,٠٧ مليار دينار عن قيمتها في عام ٢٠٠٨ لتبلغ ١٣,٥٧ مليار دينار عام ٢٠٠٩ وبنسبة انخفاض ١٢,٥٪.
- **عجز الميزان التجاري:** نتيجة انخفاض المستوردات بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الصادرات الكلية، انخفض عجز الميزان التجاري خلال عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٥,٤٧ مليار دينار وبنسبة ١٤,٨٪ عن مقدار العجز التجاري عام ٢٠٠٨.
- تراجعت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥,٢٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ لتبلغ ٢,٦ مليار دينار تقريباً.

٥- الاستثمار:

- شهد حجم الاستثمار المباشر في الأردن انخفاضاً ملحوظاً بنسبة ١٥,٧٪ خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ١٦٩١ مليون دينار بالمقارنة مع ٢٠٠٦ مليون دينار عام ٢٠٠٨.
- بلغ الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام ٢٠٠٩ ما مقداره ١٨٥٩,٨ مليون دينار منها ٣٩,١٪ استثمارات أجنبية بالمقارنة مع ٢٢٦٨ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨ منها حوالي ٣٤,٧٪ استثمارات أجنبية.

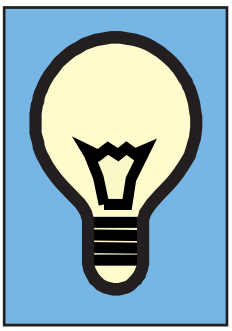

كانت الحصة الأكبر من الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام ٢٠٠٩ من نصيب القطاع الصناعي بنسبة بلغت ٧٩,٢٪، يليه قطاع الفنادق بنسبة بلغت ٩,٣٪. أما باقي القطاعات بما فيها النقل، والمستشفيات، والزراعة، ومدن التسلية والترويج السياحي فلم تتجاوز حصتها ١١,٥٪ من حجم تلك الاستثمارات.

٦- القطاع النقدي والمصرفي:

- **السيولة المحلية:** ارتفعت السيولة المحلية خلال عام ٢٠٠٩ بمقدار ١,٧١ مليار دينار لتصل إلى ٢٠,٠١ مليار دينار، محققةً بذلك ارتفاعاً نسبته ٩,٣٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٨.
- **رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي:** حقق رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته ٤٠,٥٪ خلال عام ٢٠٠٩، حيث ارتفع الرصيد من ٧,٧٤ مليار دينار في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠,٨٨ مليار دينار مع نهاية عام ٢٠٠٩.
- **موجودات البنوك المرخصة:** سجل رصيد موجودات البنوك المرخصة ارتفاعاً نسبته ٧,٢٥٪ خلال عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٣١,٩٦ مليار دينار، بالمقارنة مع ٢٩,٨٠ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨.
- **التسهيلات الائتمانية:** ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال عام ٢٠٠٩ بمقدار ٢٧٣ مليون دينار ليصل إلى ١٣,٣٢ مليار دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته ٢,١٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٨.
- **الودائع:** ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ٢,٢ مليار دينار ليصل إلى ٢٠,٣ مليار دينار، وبنسبة ارتفاع وصلت ١٢,١٪ مقارنة بمستواها في نهاية عام ٢٠٠٨.
- **الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك:** انخفض المتوسط السنوي للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك مرجحاً بالأسهم الحرة في عام ٢٠٠٩ بنحو ١٣٧٨ نقطة ليصل إلى ٣٨٠٥ نقطة، وبانخفاض نسبته ٢٦,٦٪ عن المتوسط السنوي له في عام ٢٠٠٨.

الفصل الثالث

تطـور الجهـاز المصـرفي خـلال عـام ٢٠٠٩

حققت مؤشرات النقود والبنوك في الأردن تطورات كبيرة وفي معظم المجالات. وقد جاءت هذه التطورات في الوقت الذي كان يشهد فيه القطاع المصرفي في شتى أنحاء العالم مشكلات حادة في الموقف المالي ونسب الديون المتعثرة ومؤشرات السيولة والربحية. وفي هذا الفصل سنتناول أهم مؤشرات الجهاز المصرفي الأردني وتطوراتها خلال العام ٢٠٠٩.

١- الاحتياطيات الأجنبية:

سجل رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام ٢٠٠٩ ارتفاعاً بمقدار ٣١٣٤,٩ مليون دولار (٤٠,٥٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٨ ليبلغ ١٠٨٧٩,٠ مليون دولار. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو ٧,٥ شهر تقريباً.

شكل رقم (١)

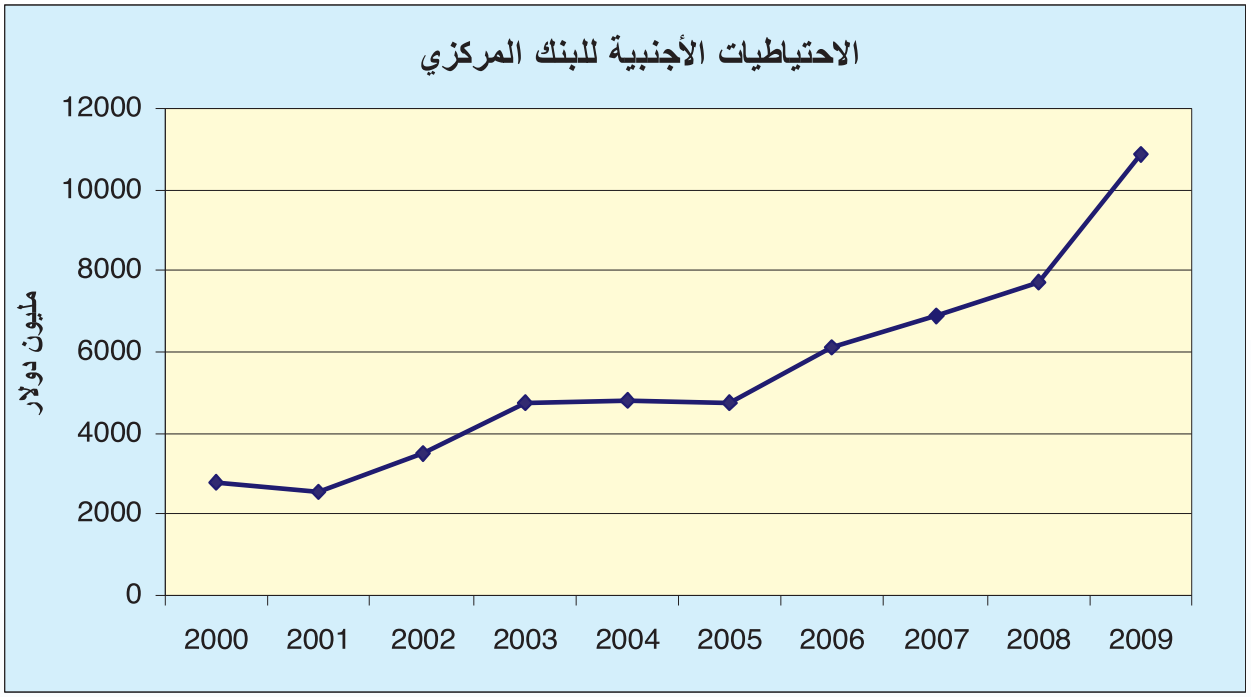

٢- السيولة المحلية:

ارتفعت السيولة المحلية (عرض النقد - ع٢) في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ١٧٠٩,١ مليون دينار أو ما نسبته (٩,٣٪) عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٨ لتبلغ ٢٠٠١٣,٣ مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع في السيولة المحلية بلغ ٢٦٩٧,٣ مليون دينار (١٧,٣٪) خلال العام السابق.

شكل رقم (٢)

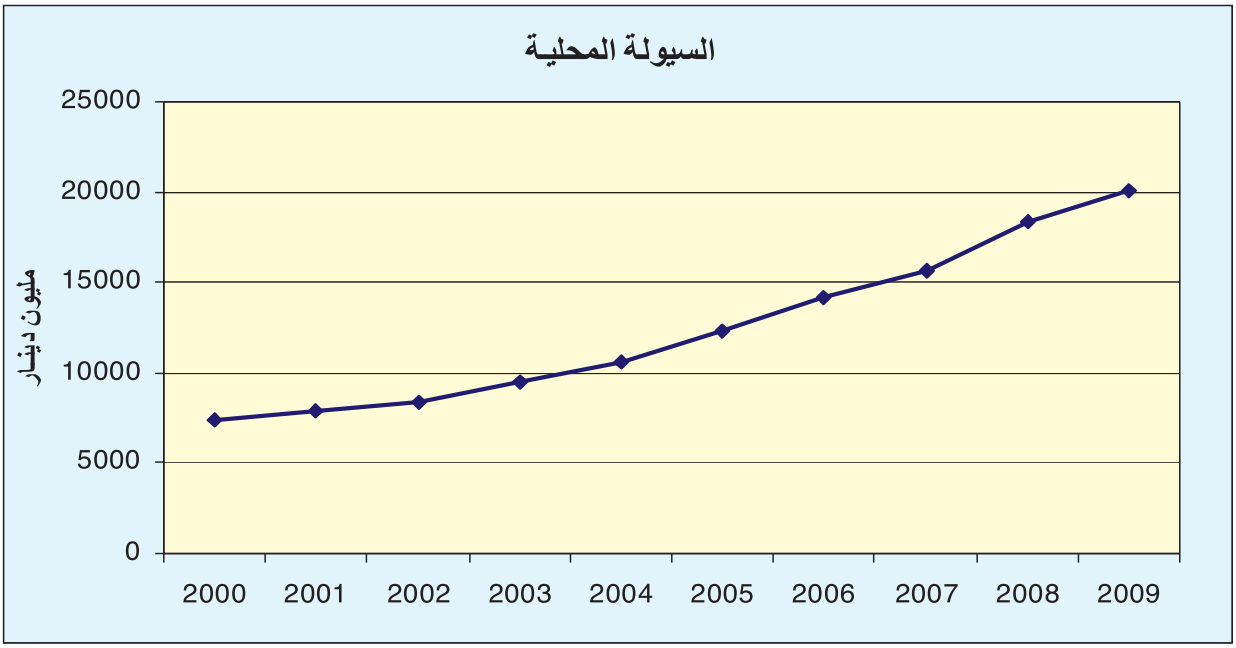

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في عام ٢٠٠٩ مع عام ٢٠٠٨ يمكننا ملاحظة ما يلي:

- ارتفاع الودائع في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ١٦٩٤,٤ مليون دينار (١٠,٨٪) عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٧٣٣٣,٨ مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره ٢٢٠٤,٩ مليون دينار (١٦,٤٪) خلال عام ٢٠٠٨.
- ارتفاع النقد المتداول خلال عام ٢٠٠٩ بمقدار ١٤,٧ مليون دينار (٠,٦٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٢٦٧٩,٥ مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره ٤٩٢,٤ مليون دينار (٢٢,٧٪) خلال عام ٢٠٠٨.

٣- موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن:

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن مع نهاية عام ٢٠٠٩ ارتفاعاً نسبته ٧,٣٪ ليصل إلى ٣١٩٥٦,٩ مليون دينار، مقابل ٢٩٧٩٦,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨. حيث ارتفعت الديون على القطاع الخاص (مقيم) من ١٢٥١٤,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٦٧٤,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ أو ما نسبته ١,٣٪، كذلك أرتفع رصيد الديون على القطاع العام من ٤٣٥٣,١ مليون دينار عام ٢٠٠٨ إلى ٥٢٠٣,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ أو ما نسبته ١٩,٥٪.

أ- الموجودات المحلية:

ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ٢٦٦٠,٩ مليون دينار (١١,١٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٨، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية للبنوك المرخصة إلى ٢٦٦٤٧,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنة مع ٢٣٩٨٦,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٨.

ويأتي هذا الارتفاع الكبير في الموجودات المحلية للبنوك العاملة في الأردن نتيجة ارتفاع احتياطياتها والتي بلغت ٦٠٠٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ لتحقق بذلك نسبة نمو ٤٩,٧٪ عن عام ٢٠٠٨. كذلك شهد بند الديون على القطاع العام ارتفاعاً بنسبة ١٩,٥٪ ليصل إلى ٥٢٠٣,٤ مليون دينار.

ب- الموجودات الأجنبية:

انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ٥٠٠,٦ مليون دينار (٨,٦٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٨، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة ٥٣٠٩,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنة مع ٥٨١٠,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٨.

وقد جاء الانخفاض المسجل خلال عام ٢٠٠٩ محصلة لانخفاض بند أرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار ١٣٣٩,٢ مليون دينار (٢٩,٦٪).

جدول رقم (٣) الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2008	2009	التغير	نسبة التغير
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	**5810.3**	**5309.7**	**-500.6**	**-8.6%**
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	125.7	98.1	-27.6	-22.0%
أرصدة لدى بنوك في الخارج	4531.6	3192.4	-1339.2	-29.6%
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	333.5	817.0	483.5	145.0%
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	536.4	945.3	408.9	76.2%
موجودات أجنبية أخرى	283.1	256.9	-26.2	-9.3%
الموجودات المحلية	**23986.3**	**26647.2**	**2660.9**	**11.1%**
الديون على القطاع العام	4353.1	5203.4	850.3	19.5%
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	12514.5	12674.4	159.9	1.3%
الديون على المؤسسات المالية	246.1	166.1	-80.0	-32.5%
الاحتياطيات	4013.4	6009.0	1995.6	49.7%
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	573.0	409.3	-163.7	-28.6%
موجودات أخرى	2286.2	2185.0	-101.2	-4.4%
إجمالي الموجودات	**29796.6**	**31956.9**	**2160.3**	**7.3%**
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب	**3785.1**	**4436.7**	**651.6**	**17.2%**
مؤسسات عامة غير مالية	69.6	16.4	-53.2	-76.4%
البلديات والمجالس القروية	16.4	35.3	18.9	115.2%
المؤسسات المالية	51.1	33.5	-17.6	-34.4%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	48.3	58.0	9.7	20.1%
القطاع الخاص (مقيم)	3599.7	4293.5	693.8	19.3%
ودائع التوفير ولأجل	**11639.3**	**12816.5**	**1177.2**	**10.1%**
مؤسسات عامة غير مالية	595.4	445.7	-149.7	-25.1%
البلديات والمجالس القروية	3.4	7.2	3.8	111.8%
المؤسسات المالية	85.3	115.7	30.4	35.6%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	262.8	284.7	21.9	8.3%
القطاع الخاص (مقيم)	10692.4	11963.2	1270.8	11.9%
المطلوبات الأجنبية	**5522.2**	**5674.8**	**152.6**	**2.8%**
ودائع الحكومة المركزية	**561.1**	**780.9**	**219.8**	**39.2%**
الاقتراض من البنك المركزي	**373.1**	**371.7**	**-1.4**	**-0.4%**
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	**3803.5**	**4374.8**	**571.3**	**15.0%**
المطلوبات الأخرى	**4112.3**	**3501.5**	**-610.8**	**-14.9%**
إجمالي المطلوبات	**29796.6**	**31956.9**	**2160.3**	**7.3%**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

٤- الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية:

انخفضت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من ٧,٧٨٥٨ مليون دينار عام ٢٠٠٨ إلى ١,٦٦٧٧ مليون دينار عام ٢٠٠٩ أو ما نسبته ١٥٪. وقد نجم هذا الانخفاض أساساً عن انخفاض بند أرصدة لدى البنوك بقيمة ٩,١٣٦٩ مليون دينار أو ما نسبته ٢٩٪.

جدول رقم (٤)

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2008	2009	التغير	نسبة التغير
النقد في الصندوق	125.7	98.1	-27.6	-22.0%
أرصدة لدى البنك المركزي	573	409.3	-163.7	-28.6%
أرصدة لدى البنوك	4725.4	3355.5	-1369.9	-29.0%
محفظة الأوراق المالية	468.9	942.2	473.3	100.9%
التسهيلات الائتمانية	1602.5	1473.8	-128.7	-8.0%
أخرى	363.2	398.2	35	9.6%
الموجودات من العملات الأجنبية	**7858.7**	**6677.1**	**-1181.6**	**-15.0%**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

بالمقابل، انخفضت مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية بما قيمته ٥,١٠١٢ مليون دينار لتصل إلى ٩,٦٦٦٣ مليون دينار عام ٢٠٠٩ أو ما نسبته ٢,١٣٪، وذلك نتيجة انخفاض كل من ودائع العملاء بنسبة ٧,٦٪، وودائع البنوك بنسبة ٨,٢٣٪.

جدول رقم (٥)

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2008	2009	التغير	نسبة التغير
ودائع العملاء	**4754.1**	**4433.4**	**-320.7**	**-6.7%**
- الحكومة المركزية	6.4	19.4	13	203.1%
- المؤسسات العامة	79.3	32.7	-46.6	-58.8%
- مؤسسات مالية غير مصرفية	42.8	30.3	-12.5	-29.2%
- قطاع خاص	4625.6	4351	-274.6	-5.9%
التأمينات النقدية	483.4	355.1	-128.3	-26.5%
ودائع البنوك	2107.7	1605.2	-502.5	-23.8%
أخرى	331.2	270.2	-61	-18.4%
المطلوبات من العملات الأجنبية	**7676.4**	**6663.9**	**-1012.5**	**-13.2%**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

٥- رأس المال والاحتياطيات والمخصصات:

حقق حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن نمواً كبيراً بلغت نسبته ١٥٪، ليصل إلى ٨,٤٣٧٤ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠٠٩.

٦- التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة:

بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة ١٣٣١٧,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩، وبارتفاع مقداره ٢٧٢,٩ مليون دينار (٢,١٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٨.

وقد تركزت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن على شكل قروض وسلف والتي تمثل حوالي ٨٦٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية. أما الجاري مدين فقد شكلت نسبته ١٢٪، بينما كانت حصة الكمبيالات والإسناد المخصومة في حدود ٢,٢٪.

جدول رقم (٦)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩

(مليون دينار)

نوع التسهيلات	2008	2009	التغير	نسبة التغير
جاري مدين	1769.6	1599.6	-170	-9.6%
قروض وسلف	10859	11418	559	5.1%
كمبيالات وإسناد مخصومة	415.7	299.6	-116.1	-27.9%
إجمالي التسهيلات الائتمانية	**13044.3**	**13317.2**	**272.9**	**2.1%**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (٣)

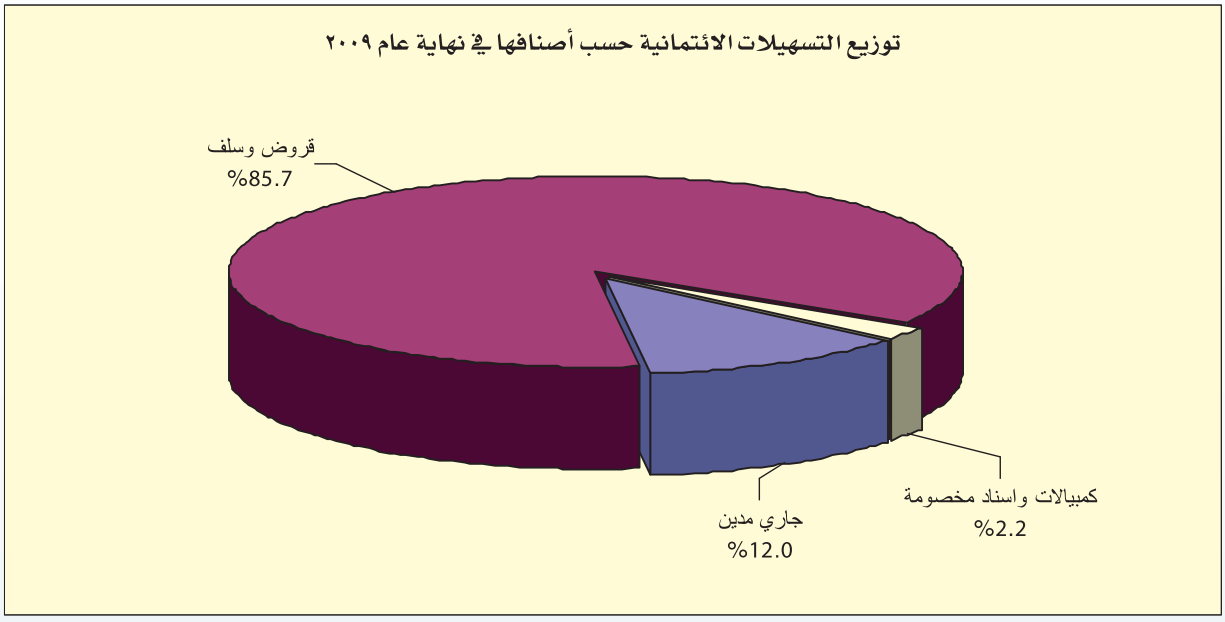

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته ٨٨,٤٪ من إجمالي التسهيلات بالمقارنة مع نسبة ٨٧,٢٪ في عام ٢٠٠٨. وتبعاً لذلك، فقد تراجعت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية لتصل إلى ١١,٦٪ من إجمالي التسهيلات.

جدول رقم (٧)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩

التسهيلات الائتمانية	2008		2009	
	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪
بالدينار الأردني	11370.1	87.2%	11771.7	88.4%
بالعملات الأجنبية	1674.2	12.8%	1545.5	11.6%
المجموع	13044.3	100.0%	13317.2	100.0%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (٤)

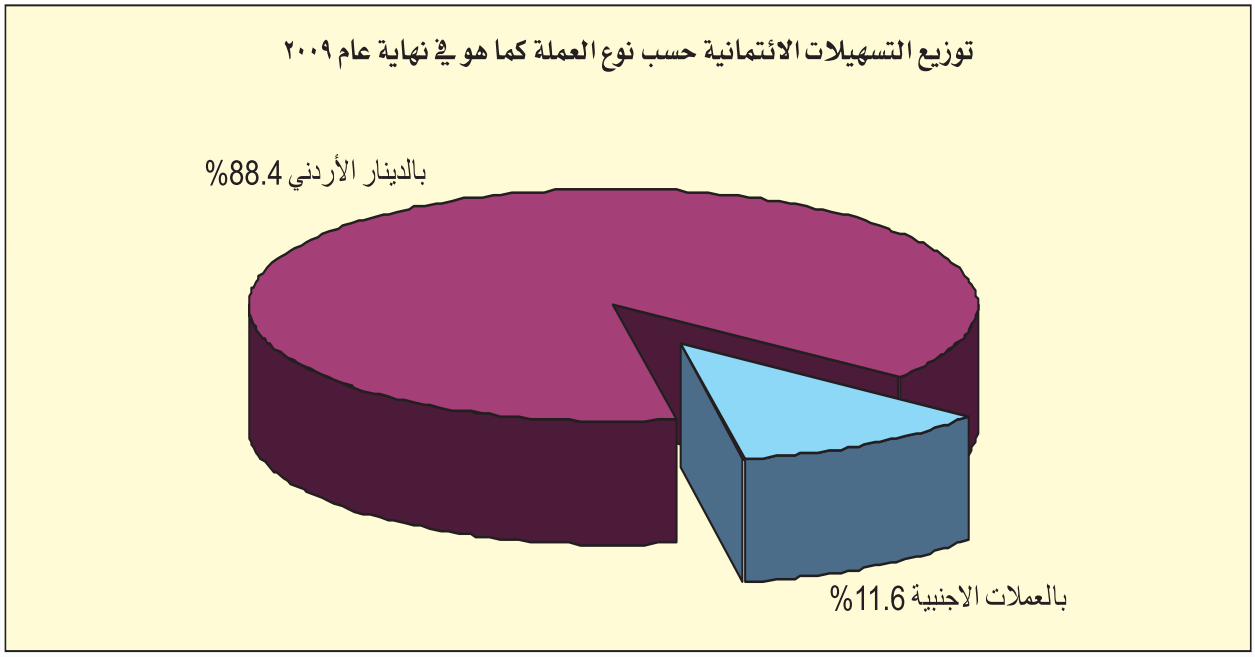

وبالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في عام ٢٠٠٩، فقد استحوذ قطاع التجارة وقطاع الإنشاءات وقطاع الصناعة على حوالي ٥٦٪ من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن. وارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار ٢٩٧,٩ مليون دينار (١٠,٣٪)، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار ٢٨٩,٤ مليون دينار (١٢,٦٪)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع خدمات النقل وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم بمقدار ٨٢,٦ مليون دينار (٢٢,٣٪) و ٦١,٣ مليون دينار (١٦,٧٢٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام ٢٠٠٨. في المقابل سجل رصيد التسهيلات المصنفة تحت بند (أخرى) والذي يمثل في أغلبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد انخفاضاً بمقدار ٥٦٠,٦ مليون دينار (١٤,٢٪).

جدول رقم (٨)

توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٨-٢٠٠٩

القطاع	2008		2009	
	مليون دينار	النسبة ٪	مليون دينار	النسبة ٪
الزراعة	210.0	1.6%	231.2	1.7%
التعدين	48.3	0.4%	60.2	0.5%
الصناعة	1597.6	12.2%	1631.2	12.2%
التجارة العامة	2897.5	22.2%	3195.4	24.0%
الإنشاءات	2293.1	17.6%	2582.5	19.4%
خدمات النقل	370.5	2.8%	453.1	3.4%
السياحة والفنادق والمطاعم	366.6	2.8%	427.9	3.2%
خدمات ومرافق عامة	870.3	6.7%	909.5	6.8%
الخدمات المالية	437.7	3.4%	434.1	3.3%
أخرى	3952.7	30.3%	3392.1	25.5%
المجموع	13044.3	100.0%	13317.2	100.0%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (٥)

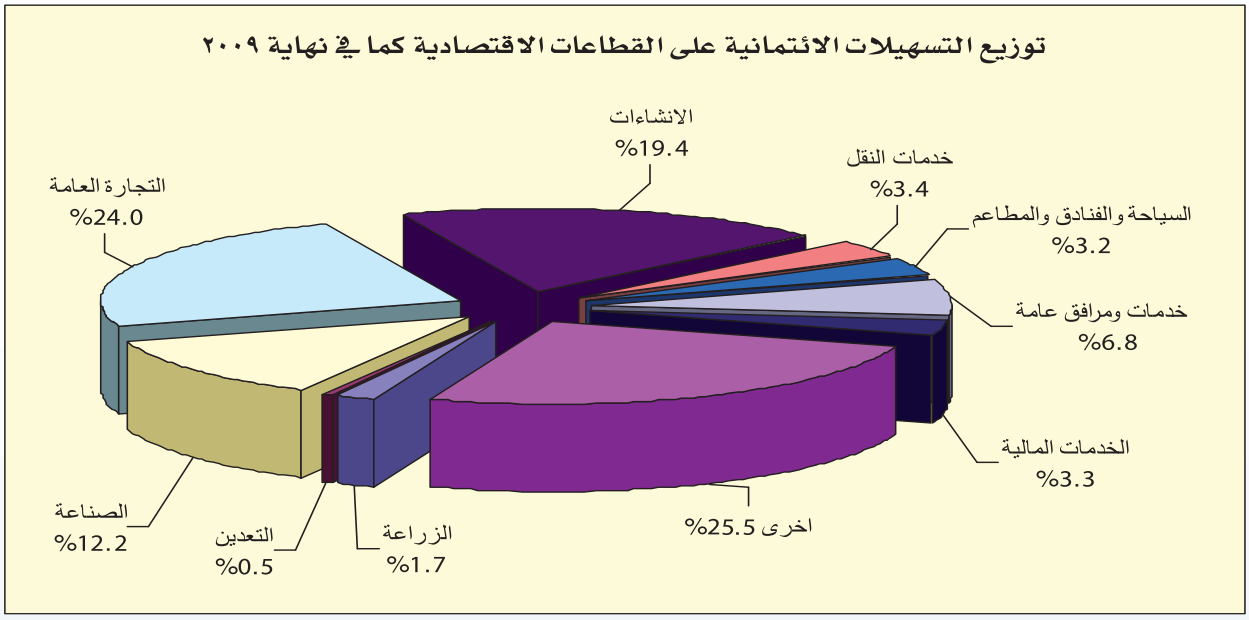

أ- بطاقات الائتمان:

بلغ عدد بطاقات الائتمان الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن أكثر من ١٤٥ ألف بطاقة. وتتضمن هذه البطاقات على أربعة أنواع رئيسية من البطاقات الائتمانية هي: الفيزا والماستر والامكس وناشونال اكسبرس. والجدول التالي يبين تفاصيل البطاقات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٩)
بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠٠٩

البنك	العلامة التجارية		عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة ٪ معدل الربح	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل / سقف البطاقة
البنك العربي	Visa		١٠,٠٢٠	الكلاسيكية: ٢٥ دينار الذهبية : ٥٠ دينار البلاتينية : ١٠٠ دينار بطاقة البنك العربي والملكية الكلاسيكية: ٣٥ دينار بطاقة البنك العربي والملكية الذهبية: ٦٠ دينار	المشتريات ٢٪ للبطاقات الائتمانية البلاتينية ٢,٢٥٪ لجميع أنواع البطاقات. السحوبات النقدية ٢,٤٩٪	٣ ٪ بحد أدنى ٤ دنانير	غير مشروط	٣٠٠ دينار ٤ أضعاف الدخل
البنك الأهلي الأردني	Master Visa		٣,٢١٨	معفاة للسنة الأولى ٢٥ عادية ٥٠ ذهبية	٢٪	٤٪	غير مشروط	بحد أقصى ٦ أضعاف الراتب
بنك القاهرة عمان	Visa		٤,٧١٦	١٥-٥٠ دينار	٢٪	٤٪ بحد أدنى ٣ دنانير	مشروط	٥ أضعاف الراتب
بنك الأردن	Visa		١٢,٨٥٥	مجاناً	١,٩٩٪	٤٪	غير مشروط	١٠٠ دينار عند تحويل الراتب الحكومي، ٢٥٠ دينار بدون تحويل
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	Master Visa		١٣,٤٥٢	١٥-٦٠ دينار	١,٨٪ - ٢٪	٢-٥ دينار	مشروط	١٥٠ دينار
البنك الأردني الكويتي	Visa	عادية	١٣٩	١٥٠ انفنت	لا يوجد فائدة	٤٪	–	–
				١٠٠ ذهبية				
				٥٠ فضية				
		دوارة	١,٠٠٥	٣٠ ذهبية	٢٪	٤٪	–	–
				١٥ فضية				
	أمريكان اكسبريس		٧٤	$٧٥٠ بلاتينية	لا يوجد فائدة	٤٪ أو ٢٥ دولار أيهما أكثر	–	–
				$١٧٥ ذهبية				
				$٩٥ خضراء				
	Master		٤٤	٣٠ ذهبية		٤٪	–	–
				١٥ فضية				
	Visa Electron		١٩,٤٥٠	مجانية		٠,٥٠٠ فلس من البنوك الأخرى ٢ دينار من البنوك الأجنبية	–	–
بنك الاستثمار العربي الأردني	Visa		٣١٥٦	لا يوجد	١,٥٪	٤٪	غير مشروط	ضعف الراتب
البنك التجاري الأردني	Visa		١,٨٠٠	بحد أدنى ٢٥ دينار	١,٥٪	٤٪	يعتمد على الجهة المستهدفة	٣٥٠ دينار
	Master		٩٠٠					
	ناشونال اكسبرس		٧٥	٠				
البنك الاستثماري	Visa		٢١٧	٢٠-٤٠ دينار	٢٪	٤٪ وبحد أدنى ٤ دنانير	غير مشروط	٢٥٠دينار

جدول رقم (٩) / تابع

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة ٪ معدل الربح	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل/ سقف البطاقة
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	Visa	١,٦١٠	معفى لسنة الأولى	٪٢	٪٤	–	٢٠٠ دينار
	Master	١٥١					
بنك الاتحاد	Master	١,٤٨٣	لا يوجد رسوم إصدار على البطاقات الجديدة الأساسية، ١٢ دينار رسوم إصدار البطاقة التابعة (فضي)، ١٥ دينار رسوم إصدار البطاقة التابعة (ذهبي)	٪١٥,٥	٪٤	غير مشروط	٣ أضعاف الراتب
بنك سوسيته جنرال – الأردن	Master	٣,٠١٦	٣٥ دينار للبطاقة العادية	٪٢١	٪٤	غير مشروط	٣ أضعاف الراتب
			٥٠ دينار للبطاقة الذهبية				
	الصراف الآلي	٧,٦٠٠	٤ دنانير لبطاقة الصراف الآلي	–			
بنك المال الأردني	Visa electron	٦,٨٨٦	٥ دنانير	–	نصف دينار من صرافات بنوك أخرى	غير مشروط	–
	Visa revolving pri.	٢٩٨	٥٠ دينار	مشتريات ٢٪، نقدي ٢,٢٥٪ شهرياً	٪٤	مشروط	٢٥٠ دينار
	Visa revolving sup.		٢٥ دينار				
	Visa charge pri.	٥٠	١٠٠ دينار	سحب نقدي ٢,٢٥٪ شهرياً			
	Visa charge sup.		٦٠ دينار				
	Master revolving pri.	٢٥٩	٥٠ دينار	مشتريات ٢٪، نقدي ٢,٢٥٪ شهرياً	٤٪ وبحد أدنى ٤ دنانير		
	Master revolving sup.		٢٥ دينار				
	Master charge pri.	٠	٥٠ دينار	سحب نقدي ٢,٢٥٪ شهرياً			
	Master charge sup.		٢٥ دينار				
	Web express	١١٩	٥ دنانير	–	–	غير مشروط	–
البنك الإسلامي الأردني	visa	٤,٩٢٣	فيزا محلية ١٠ دنانير	–	٪٤	غير مشروط	حسب سقف البطاقة المطلوب
			عادية ١٥ دينار				
			ذهبية ٤٠ دينار				
	Master	٢٠	ماستر ذهبية ٤٠ دينار				
البنك العربي الإسلامي الدولي	visa	٣١٢٧	ذهبية ٥٠ دينار	–	٪١,٩٦ – ٪٢	مشروط	٢٠٠دينار
			كلاسيكية ٢٥ دينار				
بنك HSBC	–	٣٨٥٠٣	٣٥/٦٥/١٥	٪٢,٢٥	٤ دنانير /٦ دنانير	–	٧٠٠ دينار
							٤٠٠ دينار
البنك العقاري المصري العربي	Master	٣٥٠٠	٢٥ دينار فضية	٪٢	٪٤	مشروط	ضعف الراتب
			٥٠ دينار ذهبية				
مصرف الرافدين	لا يوجد						
سيتي بنك	لا يوجد						
بنك ستاندرد تشارترد	–	–	٢٥–٧٥ دينار	٪١,٩٩ – ٪٢,٢٢	٪٤ أو ٤دنانير أيهما أكثر	–	–
بنك عودة	visa	١٩١٦	٢٥–٨٠ دينار	٪١.٩٩	٪٤	غير مشروط	٣ أضعاف الراتب
	Master						
بنك الكويت الوطني	visa	٥٩٠	–	٪٢	٪٤	مشروط	٧٥٠ دينار
لبنان والمهجر	–	–	–	–	–	–	–

– غير متوفر.

ب- القروض الشخصية:

منحت البنوك العاملة في الأردن ما يزيد عن ١٨٠ ألف قرض شخصي خلال عام ٢٠٠٩، تجاوزت قيمتها ١,١١ مليار دينار، وبمعدل سعر فائدة تراوح ما بين ٥,٤٪ إلى ٢٥,١٤٪، وبعمولة تراوحت ما بين صفر إلى ٥٪، وبفترة سداد تراوحت ما بين سنة إلى ٨ سنوات وثلاثة أشهر. وقد اشترطت معظم البنوك تحويل الراتب لمنح القروض الشخصية.

جدول رقم (١٠)

القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠٠٩

البنك	عدد القروض	قيمة القروض (مليون دينار)
البنك العربي	9845	83
البنك الأهلي الأردني	8740	51.4
بنك القاهرة عمان	27728	110
بنك الأردن	14415	67.5
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	103440	648.9
البنك الأردني الكويتي	1522	6.6
بنك الاستثمار العربي الأردني	2187	11.3
البنك التجاري الأردني	1135	7.3
البنك الاستثماري	709	5.4
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	5039	38.8
بنك الاتحاد	193	1.5
بنك سوسيته جنرال - الأردن	1700	9
بنك المال الأردني	395	5
البنك الإسلامي الأردني	–	–
البنك العربي الإسلامي الدولي	–	–
بنك HSBC	1701	31
البنك العقاري المصري العربي	2447	11.6
مصرف الرافدين	93	0.279
سيتي بنك	8	0.036
بنك ستاندرد تشارترد	–	–
بنك عودة	1946	19.9
بنك الكويت الوطني	–	–
لبنان والمهجر	–	–
المجموع	**183,243**	**1,108.515**

- غير متوفر.

جدول رقم (١١)

شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠٠٩

البنك	تحويل الراتب	مضاعفات الراتب	سعر الفائدة (%)	العمولة السنوية (%)	فترة السداد (بالسنة)
البنك العربي	مشروط	28-15	11.25	0.75	6
البنك الأهلي الأردني	مشروط	بحد أقصى 50 ألف دينار	11	1% للسنة الأولى	8 سنوات و 3 أشهر
بنك القاهرة عمان	مشروط	45	13.5-10.75	1	8-7
بنك الأردن	مشروط	يعتمد التمويل على عبء الدين والحد الأقصى هو 50 ألف دينار	11	1	7
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	مشروط	يعتمد على عبء الدين، بحيث لا يقل الدخل الشهري عن 150 دينار أردني ولا يزيد مبلغ القرض الشخصي عن 75 ألف دينار	12.5-9.75	بحد أقصى 1%	7 سنوات
البنك الأردني الكويتي	مشروط	20	12-9.5	1-0	6
بنك الاستثمار العربي الأردني	مشروط	أقصى حد 35 ضعف	11-9	1	7-1
البنك التجاري الأردني	مشروط	30	10-9	1	8
البنك الاستثماري	مشروط	30-20	12-10	1	7-2
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	مشروط	–	11	1% للسنة الأولى	9
بنك الاتحاد	مشروط	حسب عبئ الدين	13.5-10	1% لأول سنة	6
بنك سوسيته جنرال - الأردن	مشروط	القسط 50% من صافي الراتب	12	1	6
بنك المال الأردني	الموظفين / مشروط	موظفين 14-20، أصحاب العمل الخاص والمهن 20-6	12-11 حسب مكان العمل	1% للسنة الأولى فقط	6-3 سنوات حسب مكان العمل
البنك الإسلامي الأردني	–	–	–	–	–
البنك العربي الإسلامي الدولي	–	–	–	–	–
بنك HSBC	مشروط	–	14.25-10.75	5-2.5 مرة واحدة	6
البنك العقاري المصري العربي	تحويل راتب المدين أو تحويل اقتطاع أو تحويل راتب الكفيل	20-10	13.5-11.5	1	6
مصرف الرافدين	غير مشروط	12	8	0	4
سيتي بنك	مشروط	10	4.50	0	3
بنك ستاندرد تشارترد	–	16-10	11.5-10.5	–	–
بنك عودة	مشروط	25	12-11	1	6
بنك الكويت الوطني	مشروط	–	11	1	5
لبنان والمهجر	–	–	–	–	–

- غير متوفر.

ت- قروض السيارات:

منحت البنوك العاملة في المملكة خلال عام ٢٠٠٩ حوالي ٤٣٨٣ قرض لشراء سيارة تجاوزت قيمتها ٨٦ مليون دينار، ليتراوح

بهذا متوسط التمويل للسيارة الواحدة من ٥٦٠٠ دينار إلى ٢٤٤٠٠ دينار تقريباً، وبمعدل سعر فائدة تراوح ما بين ٥,٤٪ إلى ٥,١٣٪، وبعمولة تراوحت بين صفر و ١٪، وبفترة سداد تراوحت ما بين ٣ سنوات إلى ٨ سنوات وثلاثة أشهر. ولم تشترط أغلب البنوك تحويل الراتب للحصول على قرض السيارة.

جدول رقم (١٢)

قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠٠٩

البنك	عدد طلبات قروض السيارات المقبولة خلال 2009			قيمة قروض السيارات الممنوحة خلال 2009 (بالدينار)	متوسط قيمة التمويل للسيارة الواحدة خلال 2009	نسبة التأخير في سداد الأقساط
	سيارات جديدة	سيارات قديمة	المجموع			
البنك العربي	146	84	230	3,911,762	17,008	0.10%
البنك الأهلي الأردني	–	–	97	1,255,000	17,000	0.22%
بنك القاهرة عمان	–	–	64	445,619	10,000	8%
بنك الأردن	–	–	508	10,500,000	17,746	–
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	125	376	501	10,182,131	20,323	2.40%
البنك الأردني الكويتي	69	205	274	4,100,000	14,874	–
بنك الاستثمار العربي الأردني	0	40	40	275,000	6,875	1%
البنك التجاري الأردني	12	27	39	531,097	20,427	–
البنك الاستثماري	61	100	161	914,701	5,680	0.58%
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	35	36	71	1,223,617	20,000	N/A
بنك الاتحاد	14	22	36	689,908	19,164	0.02
بنك سوسيته جنرال – الأردن	–	–	450	5,453,178	70% من قيمة السيارة	–
بنك المال الأردني	61	12	73	1,776,249	24,332	38%
البنك الإسلامي الأردني	–	–	–	–	–	–
البنك العربي الإسلامي الدولي	316	206	522	25,182,556	7,000	*
بنك HSBC	–	–	–	–	–	–
البنك العقاري المصري العربي	230	526	756	11,735,393	15,530	2%
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	2	2	17,000	8,500	0
بنك ستاندرد تشارترد	–	–	–	–	–	–
بنك عودة	559	0	559	8,056,942	14,480	–
بنك الكويت الوطني	–	–	–	–	–	–
لبنان والمهجر	–	–	–	–	–	–
المجموع			**4383**	**86,250,153**		

– غير متوفر.

* بلغ متوسط أيام التأخير في سداد الأقساط ٦٠ يوم.

جدول رقم (١٣)

شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠٠٩

البنك	تحويل الراتب	مضاعفات الراتب	سعر الفائدة جديدة أو مستعملة (٪)	العمولة السنوية (٪)	فترة السداد جديدة أو مستعملة (بالسنة)
البنك العربي	غير مشروط	غير محدد	6.25-5.75	1	6-5
البنك الأهلي الأردني	غير مشروط	غير محدد	11.25-9.5	0	8 سنوات و3 أشهر
بنك القاهرة عمان	مشروط	نسبة القسط للراتب	13.5-12.5	0	8-7
بنك الأردن	غير مشروط	لا يعتمد التمويل على مضاعفات الراتب	6.75-5.5	0	7
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	غير مشروط	أن لا يزيد عبء الدين عن 50% من الدخل	6	0	5
البنك الأردني الكويتي	غير مشروط	غير محدد	6.25	0	6
بنك الاستثمار العربي الأردني	غير مشروط	غير محدد	11% متناقص	0	7
البنك التجاري الأردني	غير مشروط	غير محدد	5.50	0	6
البنك الاستثماري	غير مشروط	غير محدد	8-5.5	0	6
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	غير مشروط	غير محدد	5.75	0	7
بنك الاتحاد	غير مشروط	حسب عبء الدين	6.75-6.25	0	6
بنك سوسيته جنرال – الأردن	غير مشروط	45%من صافي الدخل	flat 6.5%	0	5
بنك المال الأردني	موظفين / مشروط	غير محدد ويعتمد على عبء الدين من صافي الدخل	10.9-10.45	1%للسنة الأولى	7-3
البنك الإسلامي الأردني	–	–	–	–	–
البنك العربي الإسلامي الدولي	غير مشروط	لا يوجد مضاعفات لكن يشترط أن لا تتجاوز نسبة الالتزام 45%	6	0	5
بنك HSBC	–	–	–	–	–
البنك العقاري المصري العربي	غير مشروط	د 25 ضعف	–	0	6
مصرف الرافدين	–-	–	–	–	–
سيتي بنك	مشروط	غير محدد	4.50	0	6
بنك ستاندرد تشارترد	–	–	–	–	–
بنك عودة	غير مشروط	غير محدد	6	0	6
بنك الكويت الوطني	مشروط	غير محدد	10	1%	5
لبنان والمهجر	–	–	–	–	–

– غير متوفر.

ث- القروض المصرفية المجمعة:

شاركت ستة بنوك في القروض المصرفية المجمعة الممنوحة عام ٢٠٠٩، وقد عملت تلك البنوك على منح ما قيمته ٢٥ مليون دينار و٣٢,٥ مليون دولار. وقد استفاد من تلك القروض مختلف القطاعات الاقتصادية السياحة والصناعة والعقار. وقد جاء البنك الأهلي الأردني بالمرتبة الأولى من حيث حجم مشاركته في القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال العام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٤)

القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠٠٩

البنك	عدد القروض المشارك بها البنك	القطاعات الاقتصادية المستفيدة	حجم المشاركة		نسبة مساهمة البنك في القروض	
			مليون دينار	مليون دولار	دينار %	دولار %
البنك العربي	1	السياحة	1.5	5	50.0	50.0
البنك الأهلي الأردني	1	صناعة	0	22.5	0	100.0
بنك القاهرة عمان	2	صناعة + سياحة	5.5	2	28.95	6.15
البنك الأردني الكويتي	1	الصناعة	8	0	50.0	0
بنك الاتحاد	3	العقار + السياحة	6	3	5.31	30.0
البنك العقاري المصري العربي	1	العقار	4	0	3.64	0

- البنوك التي تم إدراجها في الجدول هي فقط البنوك التي شاركت بقروض مصرفية مجمعة خلال العام ٢٠٠٩.

٧- الودائع لدى البنوك المرخصة:

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٢٠٢٩٨,٤ مليون دينار، وبارتفاع مقداره ٢١٩٥,٨ مليون دينار (١٢,١٣٪) عن رصيد الودائع في نهاية عام ٢٠٠٨.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال عام ٢٠٠٩ نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار ١٩٦٤,٧ مليون دينار (١٣,٧٥٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) بمقدار ٧١,٠ مليون دينار (٤,٦٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار ١٤٧,٣ مليون دينار (٦,٩٦٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار ١٢,٨ مليون دينار (٩,٤٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام ٢٠٠٨.

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها ٦١,٢٪ من إجمالي الودائع بالمقارنة مع نسبة ٦٣,٢٪ في عام ٢٠٠٨. وقد كان هذا التراجع في أهمية الودائع لأجل نتيجة ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ١٧,٦٪ وبالتالي ارتفعت أهميتها من ٢٤,٩٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٦,١٪ في نهاية عام ٢٠٠٩، بالإضافة لارتفاع ودائع التوفير بنسبة ١٩,٧٪ لترتفع أهميتها من ١١,٨٪ إلى ١٢,٦٪ في نهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٥)

توزيع الودائع حسب أصنافها الرئيسية في نهاية عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩

نوع الوديعة	٢٠٠٨		٢٠٠٩		نسبة التغير ٪
	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	
تحت الطلب	4512.0	24.9%	5307.4	26.1%	17.6%
توفير	2143.6	11.8%	2566.4	12.6%	19.7%
لأجل	11447.0	63.2%	12424.6	61.2%	8.5%
إجمالي الودائع	18102.6	100%	20298.4	100%	12.1%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية .

شكل رقم (٦)

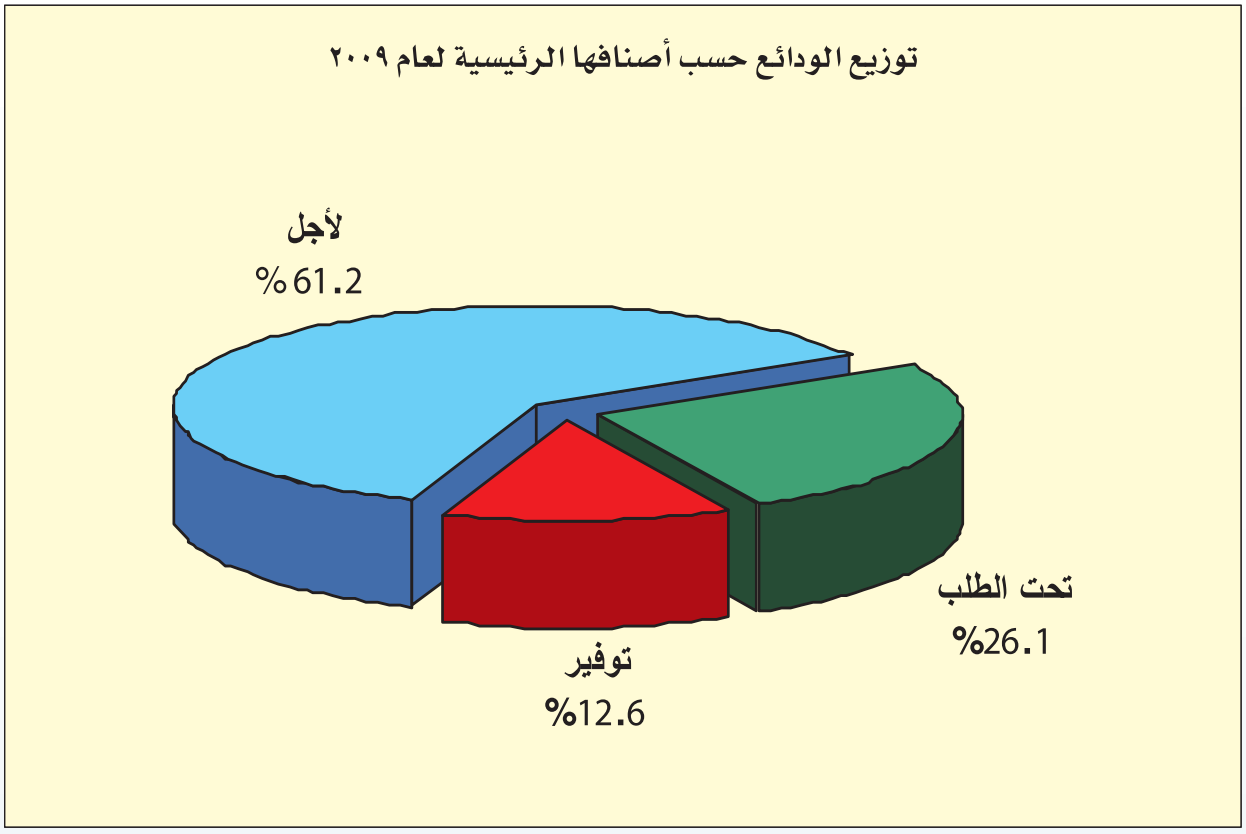

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام ٢٠٠٩ وفقاً لنوع العملة، يلاحظ وجود ارتفاع في بند الودائع بالدينار بواقع ٢٥١٦,٥ مليون دينار وبنسبة ارتفاع ١٨,٩٪ عن قيمتها في نهاية عام ٢٠٠٨، في حين سجل بند الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضاً قدره ٣٢٠,٧ مليون دينار أو ما نسبته ٦,٧٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (١٦)

توزيع الودائع حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠٠٨ و عام ٢٠٠٩

الودائع حسب العملة	٢٠٠٨		٢٠٠٩		نسبة التغير %
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
بالدينار الأردني	13348.5	73.7	15865.0	78.2	18.9
بالعملات الأجنبية	4754.1	26.3	4433.4	21.8	-6.7
إجمالي الودائع	18102.6	100	20298.4	100	12.1

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (٧)

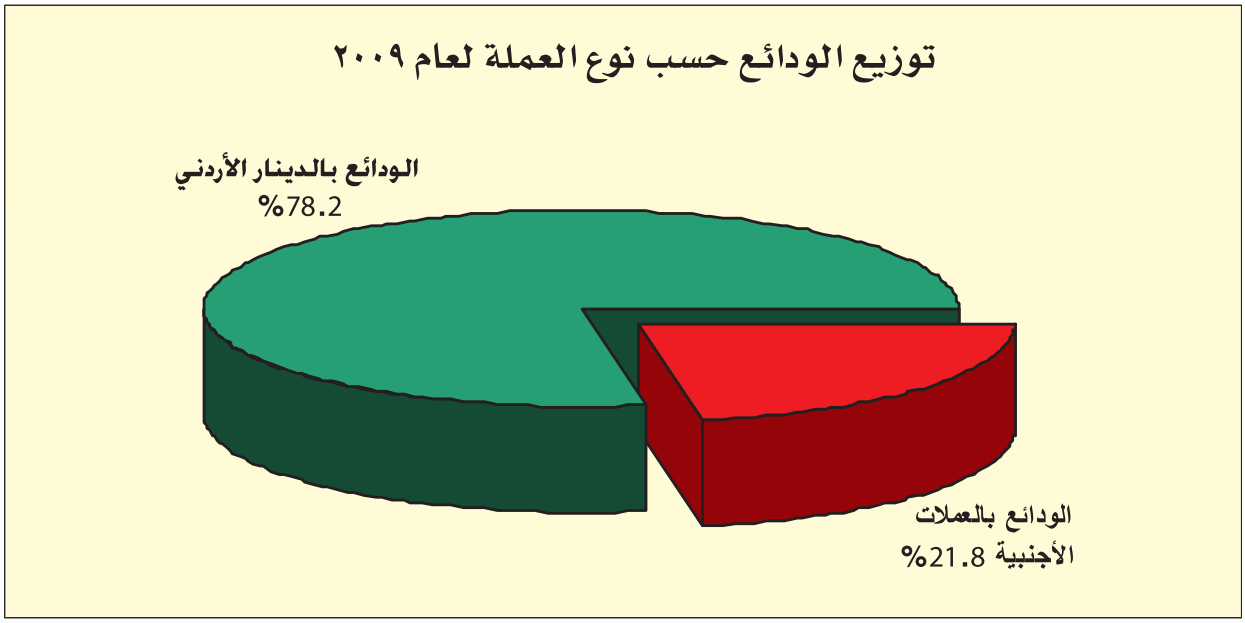

الفصل الرابع

تطـور عـدد البنـوك والفـروع

بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن ٢٣ بنكاً مع نهاية عام ٢٠٠٩، تتوزع بواقع ١٥ بنكاً أردنياً (منها بنكان إسلاميان)، وتسعة بنوك أجنبية. وتغطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من ٦١٩ فرعاً و ٦٦ مكتباً. وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام ٢٠٠٩ نحو ٩٦٦١ نسمة لكل فرع.

جدول رقم (١٧)

تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٢-٢٠٠٩

السنة	عدد البنوك الأردنية	عدد البنوك الأجنبية	المجموع	عدد الفروع
2002	16	5	21	471
2003	16	5	21	449
2004	16	8	24	447
2005	15	8	23	506
2006	15	8	23	516
2007	15	8	23	559
2008	15	8	23	593
2009	15	8	23	619

١- تطور عدد الفروع:

أ- الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠٠٩:

حرصاً من البنوك على التواصل مع عملائها وتسهيلاً عليهم للحصول على أفضل الخدمات المصرفية، تقوم البنوك بشكل دائم بزيادة عدد فروعها لتكون منتشرة في مختلف أنحاء المملكة. حيث قام ١٦ بنكاً خلال عام ٢٠٠٩ بافتتاح فروع جديدة داخل الأردن ليبلغ عدد الفروع الجديدة بنهاية عام ٢٠٠٩ داخل الأردن ٣٠ فرعاً جديداً، بينما بلغ عدد الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠٠٩ خارج الأردن ٦ فروع تم افتتاحها من قبل ٣ بنوك.

جدول رقم (١٨)

الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠٠٩

البنك	داخل الأردن			خارج الأردن		
	العدد	اسم الفرع	المدينة/ المحافظة	العدد	اسم الفرع	المدينة
البنك العربي	1	فرع الزيتونة الجديدة	عمان	2	الزمالك	القاهرة / مصر
					المعادي الجديدة	القاهرة / مصر
البنك الأهلي الأردني	2	فرع ابن خلدون	عمان	0		
		فرع وادي صقره	عمان			
بنك القاهرة عمان	1	فرع بني كنانة	اربد	0		
بنك الأردن	1	فرع ضاحية الياسمين	عمان	2	فرع بيت لحم	بيت لحم / فلسطين
					فرع طولكرم	طولكرم / فلسطين
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	فرع المدينة الطبية	عمان	2	فرع ترمسعيا	رام الله / فلسطين
					فرع يطا	الخليل / فلسطين
البنك الأردني الكويتي	1	فرع المدينة الرياضية	عمان	0		
بنك الاستثمار العربي الأردني	1	فرع ضاحية الياسمين	عمان	0		
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	4	فرع الكرك	الكرك	0		
		فرع شارع الملكة رانيا العبد الله	عمان			
		فرع أبو نصير	عمان			
		فرع الهاشمي الشمالي	عمان			
بنك الاتحاد	2	فرع مرج الحمام	عمان	0		
		فرع مأدبا	مأدبا			
بنك سوسيته جنرال - الأردن	1	فرع المطار	عمان	0		
بنك المال الأردني	4	فرع دابوق	عمان	0		
		فرع البيادر	عمان			
		فرع مجدي مول	عمان			
		فرع المنطقة الحرة	الزرقاء			
البنك الإسلامي الأردني	1	فرع خلدا	عمان	0		
البنك العربي الإسلامي الدولي	5	فرع أبو علندا	عمان	0		
		فرع السلط	البلقاء			
		فرع النزهة	عمان			
		فرع الهاشمي الشمالي	عمان			
		فرع الكرك	الكرك			
بنك HSBC	1	فرع المدينة	عمان	0		
بنك عودة	2	فرع عبدون	عمان	0		
		فرع شارع المدينة المنورة	عمان			
بنك الكويت الوطني	2	فرع عبدون	عمان	0		
		فرع ستي بنك	عمان			
المجموع	30			6		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح فروع جديدة داخل أو خارج الأردن خلال عام ٢٠٠٩.

ب- عدد الفروع داخل وخارج الأردن:

بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في الأردن ٦١٩ فرع داخل الأردن منتشرة على مختلف مناطق المملكة و١٤٤ فرع خارج الأردن بنهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٩)

عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠٠٩

البنك	عدد الفروع	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	79	87
البنك الأهلي الأردني	44	6
بنك القاهرة عمان	59	18
بنك الأردن	62	10
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	100	13
البنك الأردني الكويتي	40	3
بنك الاستثمار العربي الأردني	10	2
البنك التجاري الأردني	26	4
البنك الاستثماري	8	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	19	0
بنك الاتحاد	18	1
بنك سوسيته جنرال - الأردن	16	0
بنك المال الأردني	12	0
البنك الإسلامي الأردني	57	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	23	0
بنك HSBC	4	0
البنك العقاري المصري العربي	9	0
مصرف الرافدين	2	0
سيتي بنك	2	0
بنك ستاندرد تشارترد	8	0
بنك عودة	10	0
بنك الكويت الوطني	5	0
لبنان والمهجر	6	0
المجموع	**619**	**144**

ت- التوزيع الجغرافي للفروع داخل الأردن:

تنتشر فروع البنوك البالغ عددها ٦١٩ فرع على مختلف محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٦٢,٥٪ من إجمالي عدد الفروع لتأتي بعدها محافظة اربد التي تستحوذ على ما نسبته ١٠,٨٪ من إجمالي الفروع تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٨,٩٪ من إجمالي الفروع، ليتبقى ما نسبة ١٧,٨٪ من إجمالي الفروع منتشرة على باقي المحافظات.

جدول رقم (٢٠)

توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠٠٩

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	51	5	8	5	2	1	1	2	1	1	1	1
البنك الأهلي الأردني	30	3	3	1	1	1	1	1	1	0	1	1
بنك القاهرة عمان	32	9	5	5	1	2	1	1	1	0	0	2
بنك الأردن	36	10	6	2	1	1	1	1	1	2	0	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	53	14	11	7	1	8	1	1	1	1	1	1
البنك الأردني الكويتي	31	3	3	1	1	0	1	0	0	0	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	7	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	17	3	1	2	1	1	1	0	0	0	0	0
البنك الاستثماري	5	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	15	1	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد	12	3	1	0	1	0	1	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	8	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	28	7	7	3	1	3	1	2	1	2	1	1
البنك العربي الإسلامي الدولي	15	1	3	1	1	1	1	0	0	0	0	0
بنك HSBC	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	5	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1
مصرف الرافدين	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	6	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	8	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	4	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
لبنان والمهجر	5	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	387	67	55	27	20	20	11	8	6	6	4	8

٢- تطور عدد المكاتب:

أ- المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠٠٩:

بهدف إيصال خدماتها إلى أكبر شريحة ممكنة من العملاء، تقوم البنوك بافتتاح مكاتب لها في المستشفيات والجامعات والأسواق التجارية. وقد تم خلال العام ٢٠٠٩ افتتاح مكتب واحد داخل الأردن ومكتب واحد خارج الأردن.

جدول رقم (٢١)

المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠٠٩

البنك	داخل الأردن			خارج الأردن		
	العدد	اسم المكتب	المدينة	العدد	اسم المكتب	المدينة
بنك القاهرة عمان	0	–		1	مكتب جامعة النجاح	نابلس
البنك العقاري المصري العربي	1	مكتب مستشفى الأميرة هيا العسكري - العقبة	العقبة	0	–	
المجموع	1			1		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح مكاتب جديدة داخل أو خارج الأردن خلال عام ٢٠٠٩.

ب- عدد المكاتب داخل وخارج الأردن:

بلغ عدد مكاتب البنوك المرخصة ٦٦ مكتب منتشرة بعدة مناطق داخل الأردن و٢٣ مكتب خارج الأردن بنهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢٢)

عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية عام ٢٠٠٩

البنك	المكاتب	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	1	17
البنك الأهلي الأردني	4	0
بنك القاهرة عمان	4	0
بنك الأردن	13	2
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	3
البنك الأردني الكويتي	8	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	10	1
البنك التجاري الأردني	1	0
البنك الاستثماري	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	0	0
بنك الاتحاد	1	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0
بنك المال الأردني	1	0
البنك الإسلامي الأردني	12	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0
بنك HSBC	1	0
البنك العقاري المصري العربي	4	0
مصرف الرافدين	0	0
سيتي بنك	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	2	0
بنك عودة	2	0
بنك الكويت الوطني	0	0
لبنان والمهجر	0	0
المجموع	**66**	**23**

ت- التوزيع الجغرافي للمكاتب داخل الأردن:

تنتشر مكاتب البنوك داخل الأردن والبالغ عددها ٦٦ مكتب في معظم محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٤٧٪ من إجمالي عدد المكاتب، تليها محافظة اربد بنسبته ١٨,٢٪ من إجمالي عدد المكاتب، ومحافظة العقبة بنسبة ١٢,١٪، لتتوزع باقي المكاتب على باقي محافظات المملكة باستثناء محافظة مادبا وجرش وعجلون والطفيلة التي لم تحتوي على أي مكتب خلال عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢٣)

توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠٠٩

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الأهلي الأردني	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك القاهرة عمان	1	1	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0
بنك الأردن	2	5	1	2	2	0	0	0	0	0	0	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0
البنك الأردني الكويتي	5	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	1
بنك الاستثمار العربي الأردني	6	2	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك الاستثماري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	7	1	3	0	0	1	0	0	0	0	0	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	3	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
لبنان والمهجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	31	12	5	5	8	2	0	1	0	0	0	2

٣- تطور عدد أجهزة الصراف الآلي:

أ- عدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها على المحافظات:

لمواكبة تطور قطاع الخدمات المالية واستيعاباً للعدد المتزايد من مستخدمي أجهزة الصراف الآلي، تقوم البنوك بزيادة أعداد أجهزة الصراف الآلي لديها، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ١٠٢٣ جهاز في نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنةً بـ ٩٤٤ جهاز في نهاية عام ٢٠٠٨.

بحيث تنتشر هذه الأجهزة في جميع محافظات المملكة وبنسبٍ متفاوتة لتحصل العاصمة عمان على الحصة الأكبر وبنسبة ٨ , ٦٥٪ من إجمالي عدد الأجهزة، تأتي بعدها محافظة اربد بنسبة ٤ , ٩٪ من إجمالي عدد الأجهزة، تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٨ , ٧٪ من إجمالي عدد الأجهزة.

جدول رقم (٢٤)

توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠٠٩

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق	المجموع	منها في نفس مبنى فروع البنك
البنك العربي	98	7	12	5	3	1	2	2	1	1	1	1	134	87
البنك الأهلي الأردني	45	3	2	3	2	1	1	1	1	0	1	1	61	–
بنك القاهرة عمان	94	28	10	8	5	7	2	4	3	1	0	4	166	69
بنك الأردن	55	13	9	4	2	1	1	1	1	2	0	3	92	69
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	92	17	19	6	4	8	8	5	1	2	3	2	167	102
البنك الأردني الكويتي	53	3	4	2	2	1	1	0	0	0	0	1	67	52
بنك الاستثمار العربي الأردني	13	1	1	0	3	0	0	0	0	0	0	0	18	–
البنك التجاري الأردني	21	3	1	2	2	1	1	0	0	0	0	0	31	25
البنك الاستثماري	6	0	3	0	2	0	0	0	0	0	0	0	11	6
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	35	1	1	0	3	1	0	0	0	0	0	0	41	20
بنك الاتحاد	16	2	1	0	2	0	2	0	0	0	0	0	23	20
بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0	16	16
بنك المال الأردني	21	3	3	0	3	0	0	0	0	0	0	0	30	12
البنك الإسلامي الأردني	42	9	8	3	3	4	1	2	2	2	1	1	78	59
البنك العربي الإسلامي الدولي	11	0	4	1	0	0	0	0	0	0	0	0	16	–
بنك HSBC	20	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	20	9
البنك العقاري المصري العربي	8	1	1	0	2	0	0	0	0	0	0	1	13	13
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	7	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	9	–
بنك عودة	14	2	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	17	–
بنك الكويت الوطني	6	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	7	6
لبنان والمهجر	5	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6	–
المجموع	**673**	**96**	**80**	**34**	**42**	**26**	**20**	**15**	**9**	**8**	**6**	**14**	**1023**	

. غير متوفر.

ب- أنواع الأجهزة المستخدمة:

تستخدم البنوك العاملة في الأردن عدة أنواع من أجهزة الصراف الآلي، إلا أن أغلب الأنواع المستخدمة في الأردن هي أجهزة من نوع (NCR)، كما أنه يتم استخدام نوع (Diebold) و (Wincor) وغيرها.

ت- أنظمة التشغيل المستخدمة:

تعمل أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن بأنظمة تشغيل مختلفة، إلا أن أغلب أجهزة الصراف الآلي المستخدمة داخل المملكة تعمل على نظام (Windows) ونظام (Aptra).

ث- الخدمات التي تقدم من خلال أجهزة الصراف الآلي:

تقدم أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن شريحة واسعة من الخدمات المصرفية وعلى مدار ٢٤ ساعة. حيث تتيح جميع الأجهزة للعملاء القيام بعملية السحب النقدي بالدينار الأردني والاستفسار عن الرصيد بالإضافة إلى خدمات أخرى تتوفر في أغلب الأجهزة من أهمها الحصول على كشف حساب مختصر، وخدمة تغيير PIN، وخدمة تحويل الأموال لحسابات داخل نفس البنك، وخدمة تقديم طلب دفتر شيكات، وغيرها من الخدمات المبينة بالجدول أدناه.

جدول رقم (٢٥)

الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠٠٩

البنك	السحب النقدي بالدينار	السحب النقدي بعملات أخرى	الإيداع النقدي المباشر	الإيداع النقدي من خلال مغلف	إيداع الشيكات	الاستفسار عن الرصيد	الحصول على كشف حساب مختصر	دفع الفواتير (مياه، كهرباء، هاتف)	تحويل الأموال لحسابات داخل نفس البنك (أو بين حسابات نفس العميل)	تحويل الأموال لحسابات في بنوك أخرى	تسديد البطاقات الائتمانية	تقديم طلب دفتر شيكات	تقديم طلب الحصول على قرض	طلب كشف حساب	تغيير PIN	بصمة العين	Anti Skimming*
البنك العربي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓		✓	✓		✓
البنك الأهلي الأردني	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
بنك القاهرة عمان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
بنك الأردن	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓
البنك الأردني الكويتي	✓	✓	✓	✓		✓	✓		✓		✓	✓		✓	✓		✓
بنك الاستثمار العربي الأردني	✓					✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
البنك التجاري الأردني	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓			✓	✓	✓	✓		✓
البنك الاستثماري	✓			✓		✓	✓	✓	✓			✓		✓	✓		
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	✓			✓		✓			✓			✓		✓	✓		
بنك الاتحاد	✓			✓	✓	✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
بنك سوسيته جنرال - الأردن	✓					✓	✓		✓			✓			✓		
بنك المال الأردني	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
البنك الإسلامي الأردني	✓					✓	✓		✓					✓	✓		✓
البنك العربي الإسلامي الدولي	✓			✓	✓	✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
بنك HSBC	✓	✓		✓	✓	✓	✓		✓		✓	✓		✓	✓		✓
البنك العقاري المصري العربي	✓			✓		✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
مصرف الرافدين**																	
سيتي بنك**																	
بنك ستاندرد تشارترد	✓		✓	✓			✓		✓		✓						✓
بنك عودة	✓					✓	✓								✓		
بنك الكويت الوطني	✓					✓	✓		✓			✓			✓		✓
لبنان والمهجر	✓					✓									✓		

* عبارة عن جزء إضافي يركب على قارئ البطاقة لحماية بيانات العميل أثناء استخدامه لجهاز الصراف الآلي.

** لا يوجد لدى البنك أجهزة صراف آلي.

- ليس بالضرورة أن تكون جميع الأجهزة لدى البنك تقدم نفس الخدمات.

الفصل الخامس

أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠٠٩

بلغ عدد البنوك المدرجة في بورصة عمان ١٤ بنكاً مع نهاية عام ٢٠٠٩، تراوحت معدلات أسعار أسهمها خلال العام مابين ١,٢٣ دينار و١٣,٣ دينار. والجدول التالي يبين أبرز مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على البورصة خلال عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢٦)

بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على بورصة عمان خلال عام ٢٠٠٩

	البنك	الرمز	سعر الإغلاق (نهاية ٢٠٠٨)	أعلى سعر خلال ٢٠٠٩	أدنى سعر خلال ٢٠٠٩	سعر الإغلاق (نهاية ٢٠٠٩)	معدل السعر	حجم التداول (مليون دينار)	عدد الأسهم (مليون)
1	البنك العربي	ARBK	15.16	15.8	11.05	12.15	13.13	424.09	32.30
2	البنك الأهلي الأردني	JONB	1.65	1.67	1.35	1.52	1.55	15.03	9.70
3	بنك القاهرة عمان	CABK	2.52	2.75	1.59	2.47	2.07	11.65	5.64
4	بنك الأردن	BOJX	2.2	2.35	1.98	2.15	2.13	12.54	5.87
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	THBK	8.33	8.4	6.6	7.15	7.34	23.46	3.20
6	البنك الأردني الكويتي	JOKB	4.69	4.83	3.61	3.8	4.13	4.96	1.20
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	AJIB	1.8	1.89	1.22	1.29	1.49	16.51	11.07
8	البنك التجاري الأردني	JOGB	2.27	2.25	1.44	1.62	2	33.05	16.56
9	البنك الإسلامي الأردني	JOIB	3.7	4.3	3.12	3.17	3.73	41.17	11.03
10	البنك الاستثماري	JIFB	1.9	2.03	1.35	1.5	1.59	2.21	1.39
11	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	ABCO	1.46	1.51	1.08	1.09	1.23	1.58	1.28
12	بنك الإتحاد	UBSI	3	3	1.76	1.8	2.27	37.58	16.55
13	بنك سوسيته جنرال-الأردن	MEIB	2.5	2.54	1.3	1.32	1.73	0.33	0.19
14	بنك المال الأردني	EXFB	1.8	2.29	1.3	1.56	1.72	202.34	117.59

المصدر: بورصة عمان / النشرة السنوية.

١- الرقم القياسي لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان انخفاضاً قدره ٢٠١٢,١ نقطة (١٧,٧٪) ليصل إلى ٩٣٦٨ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٩، مقارنة مع انخفاض مقداره ٢٥٠٦,٦ نقطة (١٨,١٪) في نهاية عام ٢٠٠٨. ويأتي هذا الانخفاض متزامناً مع انخفاض الرقم القياسي للسوق بشكلٍ عام والذي تراجع بنسبة ١١,٦٪ خلال العام ٢٠٠٩ متأثراً بانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني والقطاعات المختلفة فيه.

جدول رقم (٢٧)

تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (نقطة)	
	البنوك	السوق
2005	16892.0	8191.5
2006	10704.7	5518.1
2007	13886.7	7519.3
2008	11380.1	6243.1
2009	9368.0	5520.1

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (٨)

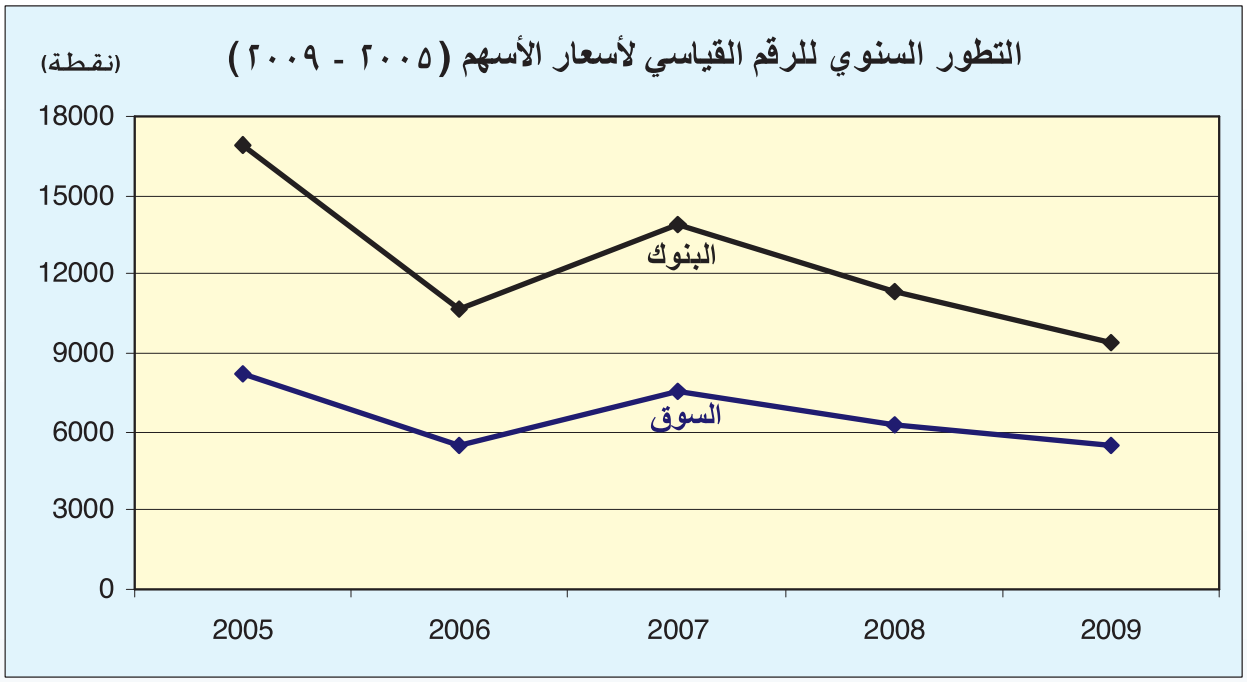

جدول رقم (٢٨)

التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠٠٩

الشهر	الرقم القياسي لأسعار الأسهم (نقطة)	
	البنوك	السوق
كانون الثاني	10517.1	5971.0
شباط	9654.7	5619.7
آذار	9129.5	5625.2
نيسان	9684.5	5650.0
أيار	10920.4	6382.4
حزيران	10202.0	5935.0
تموز	9646.2	5723.8
آب	9905.5	5749.6
أيلول	10220.1	5850.1
تشرين الأول	10051.5	5649.7
تشرين الثاني	9621.7	5582.7
كانون الأول	9368.0	5520.1

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (٩)

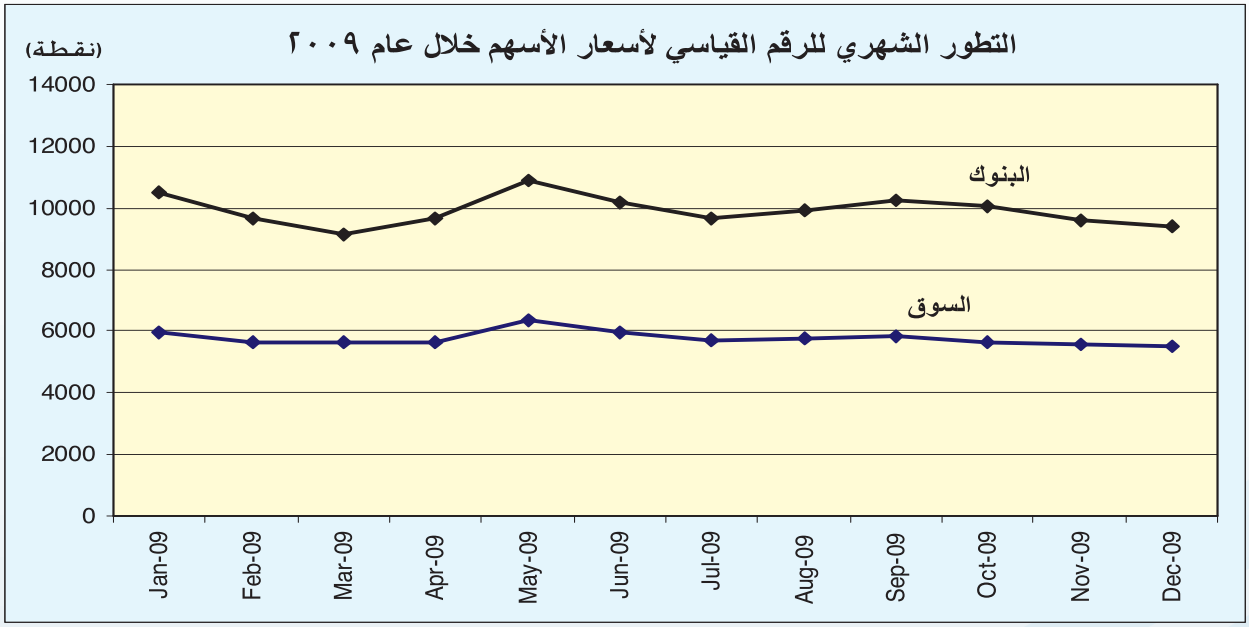

٢- حجم التداول:

شهد حجم التداول في بورصة عمان بشكلٍ عام انخفاضاً ملحوظاً خلال العام ٢٠٠٩ ليعكس بذلك التخوفات التي سادت لدى المستثمرين تجاه الأوضاع الاقتصادية العامة في المملكة والتي انبثقت عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها. كما أن الانخفاضات الكبيرة التي شهدتها مؤشرات الأسواق العالمية سببت إرباكاً واضحاً لدى المستثمرين في بورصة عمان وأوجدت حالة من عدم التأكد لديهم مما دفعهم لتقليص عمليات التداول في أسهم الشركات المختلفة في السوق. وقد انعكست العوامل السابقة في انخفاض حجم التداول في السوق ككل من ٢٠,٣ مليار دينار خلال عام ٢٠٠٨ إلى ٩,١ مليار خلال عام ٢٠٠٩. كذلك تراجع حجم التداول في أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان من ٢,٩٨ مليار دينار إلى ٠,٨٣ مليار دينار خلال عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢٩)

حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)

السنة	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (٪)
2005	6,043.4	16,871.0	35.8
2006	2,867.8	14,209.9	20.2
2007	2,460.8	12,348.1	19.9
2008	2,983.9	20,318.1	14.7
2009	826.5	9,134.2	9.0

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٠)

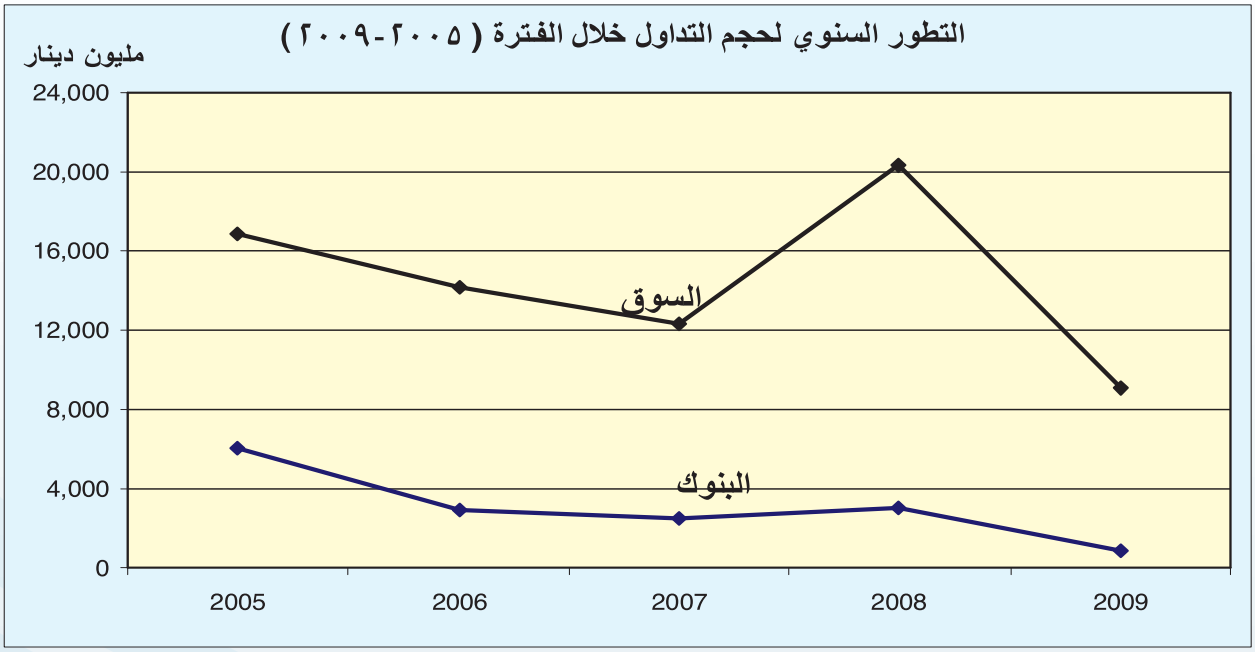

جدول رقم (٣٠)

التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠٠٩

الشهر	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (%)
كانون الثاني	80.8	587.0	13.8
شباط	140.9	909.0	15.5
آذار	56.0	1,160.7	4.8
نيسان	57.4	1,148.4	5.0
أيار	82.2	1,084.9	7.6
حزيران	102.7	952.3	10.8
تموز	68.2	527.0	12.9
آب	38.5	417.7	9.2
أيلول	52.6	707.9	7.4
تشرين الأول	69.8	667.8	10.5
تشرين الثاني	33.6	401.3	8.4
كانون الأول	43.9	570.2	7.7
المجموع	**826.5**	**9,134.2**	**9.0**

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١١)

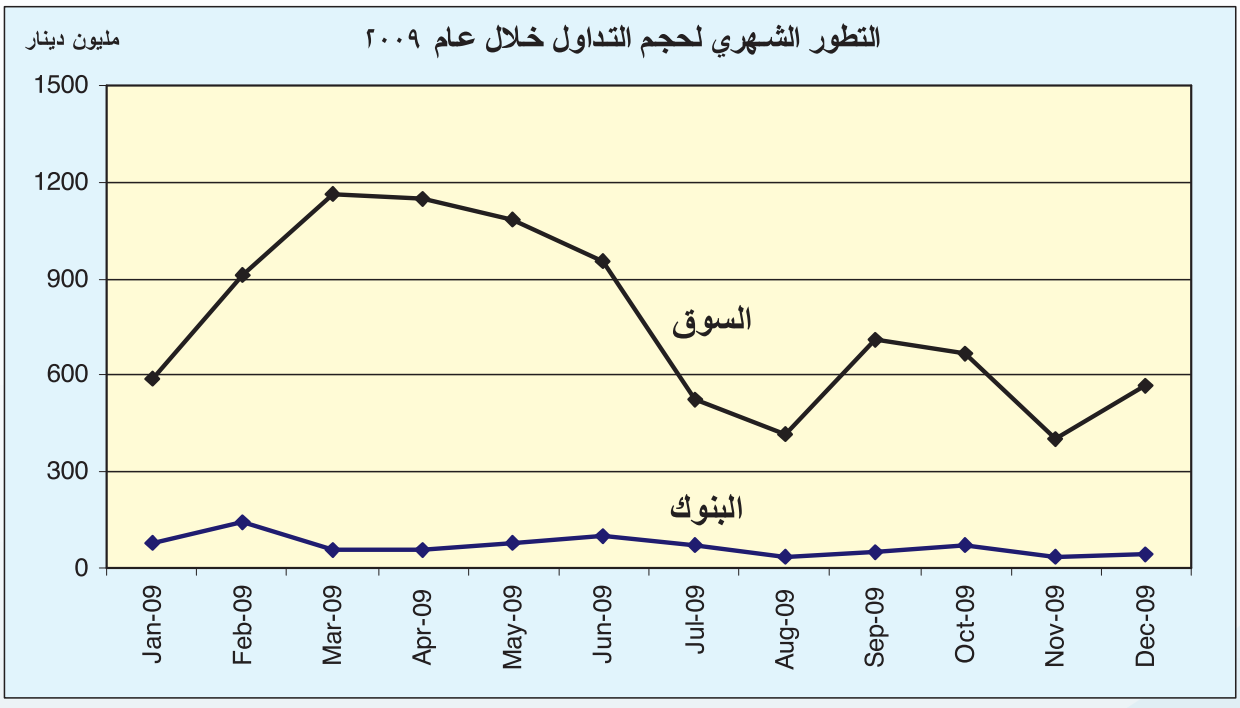

٣- مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك:

نتيجة للمؤشرات المالية الجيدة للجهاز المصرفي الأردني، ونظراً للقوة والمتانة المالية التي يتمتع بها، أصبح القطاع المصرفي الأردني محط أنظار المستثمرين من خارج المملكة، وتمثل هذا في نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة على البورصة والتي بلغت في المتوسط خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ ما يقارب ٥٤,٤٪. وقد وصلت النسبة إلى أعلى مستوىً لها خلال العامين الأخيرين لتبلغ ٥٨,٨٪ خلال عام ٢٠٠٨ و ٥٨,٣٪ خلال عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٣١)

مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩

السنة	نسبة مساهمة غير الأردنيين ٪
2002	50.20
2003	49.80
2004	51.20
2005	54.70
2006	54.95
2007	57.35
2008	58.84
2009	58.25

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٢)

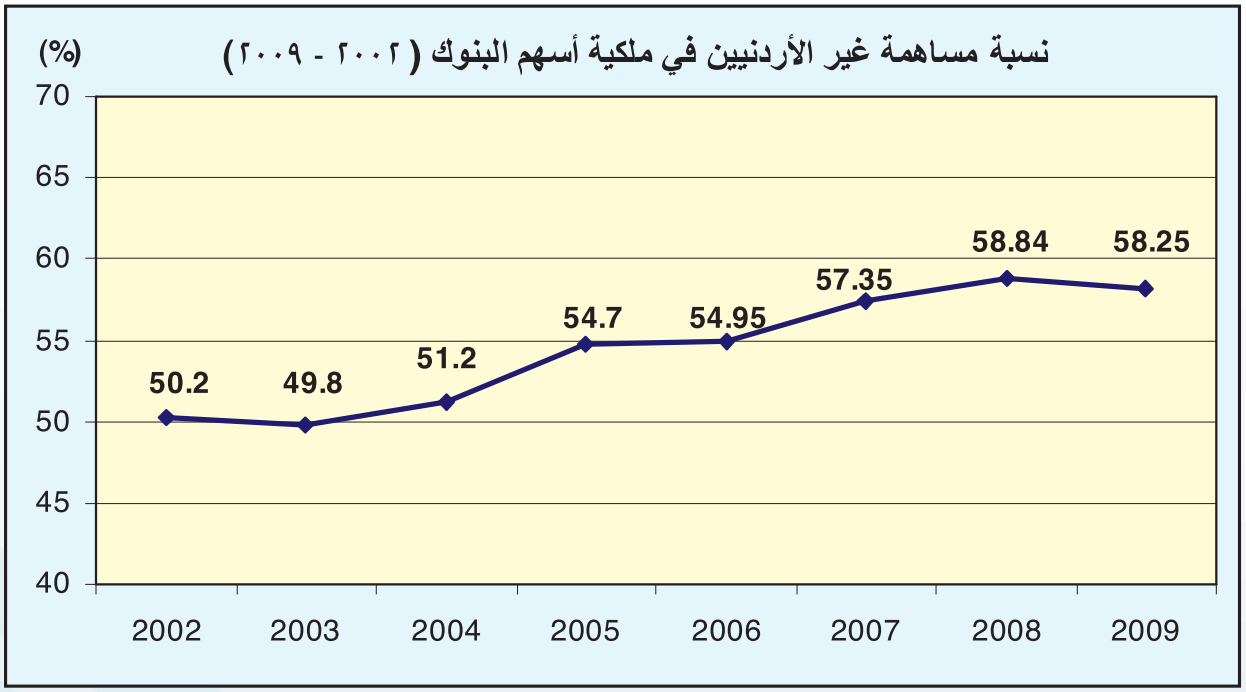

الفصل السادس

تقـــاص الشيكـــــات

شهد عدد الشيكات المقدمة للتقاص تراجعاً من ١١٩٤٣,٦ ألف شيك خلال عام ٢٠٠٨ إلى ١١٤٨٤,٩ ألف شيك خلال عام ٢٠٠٩، كما وانخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص من ٤٠١٧٥,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ إلى ٣٤٨٣٠,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٣٢)

الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية ٢٠٠٨- ٢٠٠٩

البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	نسبة التغير ٪
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	11943.6	11484.9	-3.84
القيمة (مليون دينار)	40175.8	34830.6	-13.30
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	732.0	738.2	0.85
القيمة (مليون دينار)	2124.5	2128.4	0.18
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	6.13	6.43	–
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	5.29	6.11	–
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	418.9	462.2	10.34
القيمة (مليون دينار)	1056.9	1344.2	27.18
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	3.51	4.02	–
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	2.63	3.86	–
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	313.0	276.0	-11.82
القيمة (مليون دينار)	1067.9	784.3	-26.56
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	2.62	2.40	–
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	2.66	2.25	–

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

كما يلاحظ ارتفاع الشيكات المعادة خلال عام ٢٠٠٩ مقارنةً بما كانت عليه في العام الماضي من حيث العدد والقيمة بنسبة ٠,٨٥٪ و ١٨,٠٪ على التوالي، وبالتالي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص إلى ٦,٤٣٪ من حيث العدد و ٦,١١٪ من حيث القيمة. كما ارتفع عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد خلال عام ٢٠٠٩ مقارنةً بما كانت عليه في العام الماضي حيث بلغت نسبتها ٤,٠٪ من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص و ٣,٩٪ من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

الفصل السابع

هيكل أسعار الفوائد

يستعرض هذا الفصل تطورات الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات الائتمانية بأصنافها المختلفة، بالإضافة إلى تطور هامش سعر الفائدة. كما يستعرض الفصل تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وتطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير).

١- تطور أسعار الفوائد على الودائع:

شهدت أسعار الفوائد على الودائع بمختلف أشكالها انخفاضاً خلال عام ٢٠٠٩ وعلى النحو التالي:

- **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ١٤٣ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٤,٢٣٪.
- **ودائع التوفير:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ٢٠ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٠,٨٤٪.
- **ودائع تحت الطلب:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ٣٤ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٠,٦٧٪.

جدول رقم (٣٣)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩

السنة	تحت الطلب (٪)	توفير (٪)	لأجل (٪)
2002	0.91	1.84	3.97
2003	0.50	0.88	2.75
2004	0.38	0.73	2.49
2005	0.47	0.83	3.52
2006	0.87	0.99	5.13
2007	0.94	1.10	5.56
2008	1.01	1.04	5.66
2009	0.67	0.84	4.23

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٣)

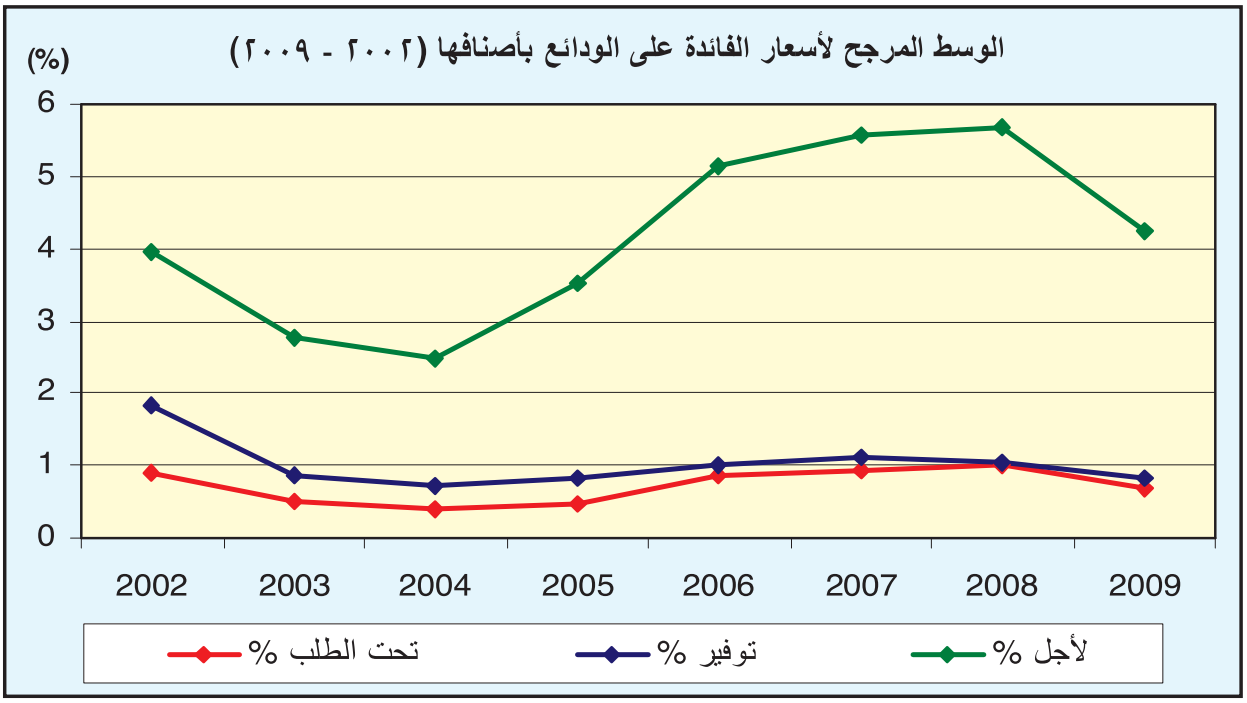

جدول رقم (٣٤)

الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها لعام ٢٠٠٩

الشهر	تحت الطلب (٪)	توفير (٪)	لأجل (٪)
كانون الثاني	0.98	1.06	5.71
شباط	0.95	1.01	5.67
آذار	0.85	0.84	5.74
نيسان	0.87	0.94	5.46
أيار	0.78	0.87	5.20
حزيران	0.74	0.88	5.02
تموز	0.68	0.81	4.76
آب	0.67	0.86	4.54
أيلول	0.65	0.84	4.41
تشرين الأول	0.66	0.87	4.33
تشرين الثاني	0.67	0.81	4.26
كانون الأول	0.67	0.84	4.23
المعدل	**0.76**	**0.89**	**4.94**
أعلى سعر	**0.98**	**1.06**	**5.74**
أدنى سعر	**0.65**	**0.81**	**4.23**

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٤)

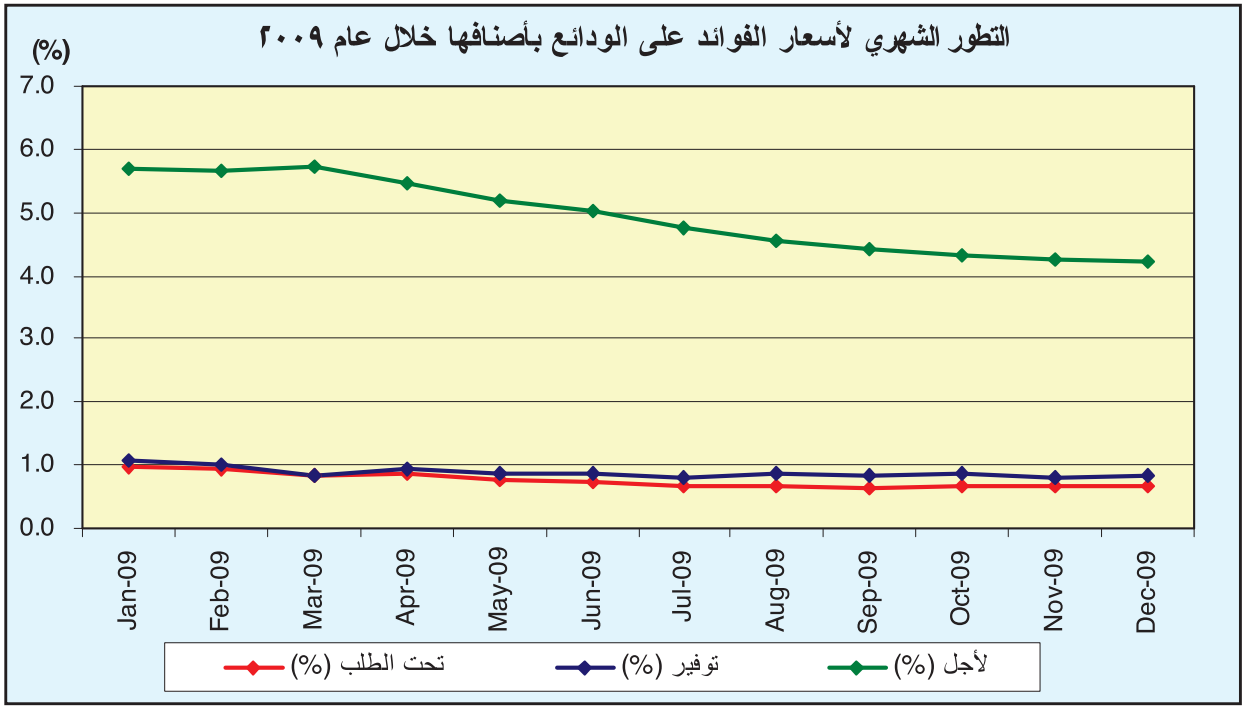

٢- تطور أسعار الفوائد على التسهيلات:

شهدت أسعار الفائدة على التسهيلات بمختلف أشكالها خلال عام ٢٠٠٩ التغيرات التالية:

- **الجاري مدين:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ٢٨ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٩,٠٣٪.
- **القروض والسلف:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ٤١ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٩,٠٧٪.
- **الكمبيالات والإسناد المخصومة:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام ٢٠٠٩ بمقدار ٢٨ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٩,١٧٪.
- **سعر الفائدة لأفضل العملاء:** بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٩ ما نسبته ٨,٣٤٪، منخفضاً بمقدار ١١ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٣٥)

الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩

السنة	جاري مدين (٪)	قروض وسلف (٪)	كمبيالات وإسناد مخصومة (٪)	سعر الإقراض لأفضل العملاء (٪)
2002	9.35	9.85	10.95	7.25
2003	9.43	8.92	10.24	6.50
2004	8.79	7.59	8.98	6.00
2005	9.26	8.10	7.92	7.00
2006	9.23	8.56	8.72	7.50
2007	9.83	8.86	9.45	8.15
2008	9.31	9.48	8.89	8.45
2009	9.03	9.07	9.17	8.34

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٥)

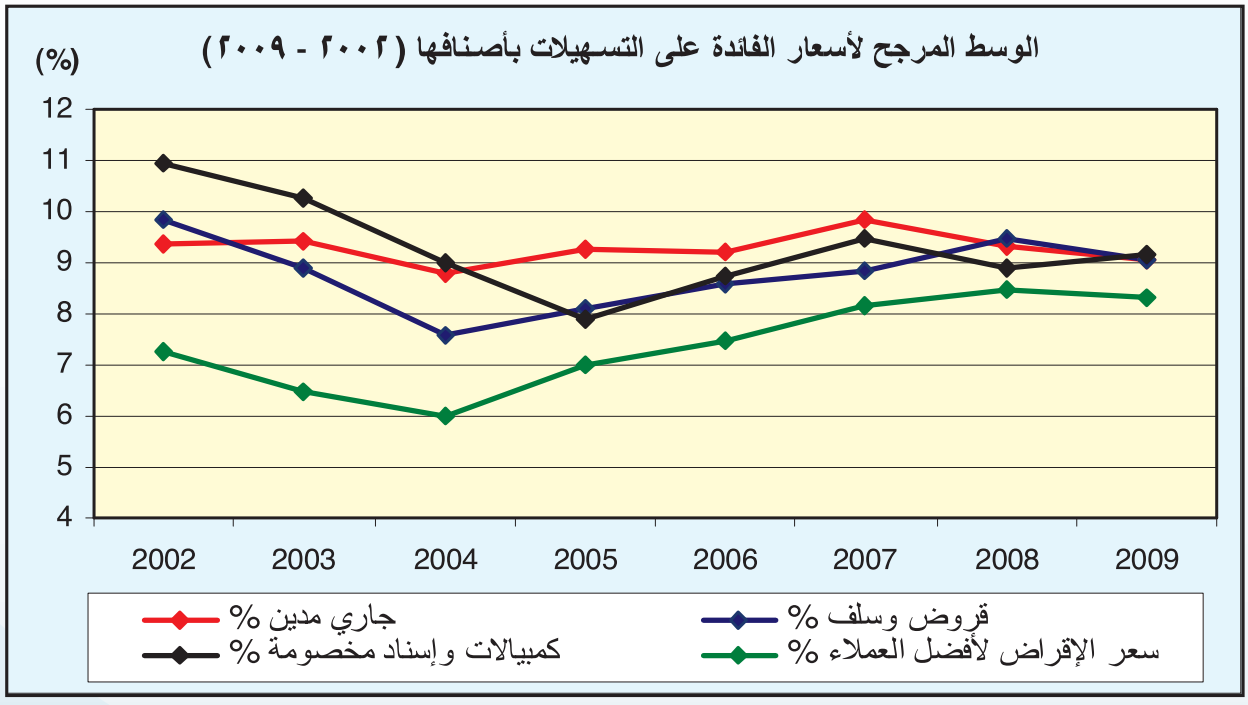

جدول رقم (٣٦)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها لعام ٢٠٠٩

الشهر	جاري مدين (٪)	قروض وسلف (٪)	كمبيالات وإسناد مخصومة (٪)	سعر الإقراض لأفضل العملاء (٪)
كانون الثاني	10.07	9.36	8.97	8.45
شباط	9.76	9.28	9.25	8.45
آذار	9.94	9.31	9.30	8.45
نيسان	9.58	9.24	9.97	8.44
أيار	9.65	9.22	9.07	8.42
حزيران	10.00	9.38	9.09	8.41
تموز	9.77	9.27	9.42	8.41
آب	9.75	9.23	9.30	8.40
أيلول	9.93	9.18	9.15	8.38
تشرين الأول	9.67	9.25	9.24	8.38
تشرين الثاني	9.75	9.17	9.14	8.38
كانون الأول	9.03	9.07	9.17	8.34
المعدل	**9.74**	**9.25**	**9.26**	**8.41**
أعلى سعر	**10.07**	**9.38**	**9.97**	**8.45**
أدنى سعر	**9.03**	**9.07**	**8.97**	**8.34**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٦)

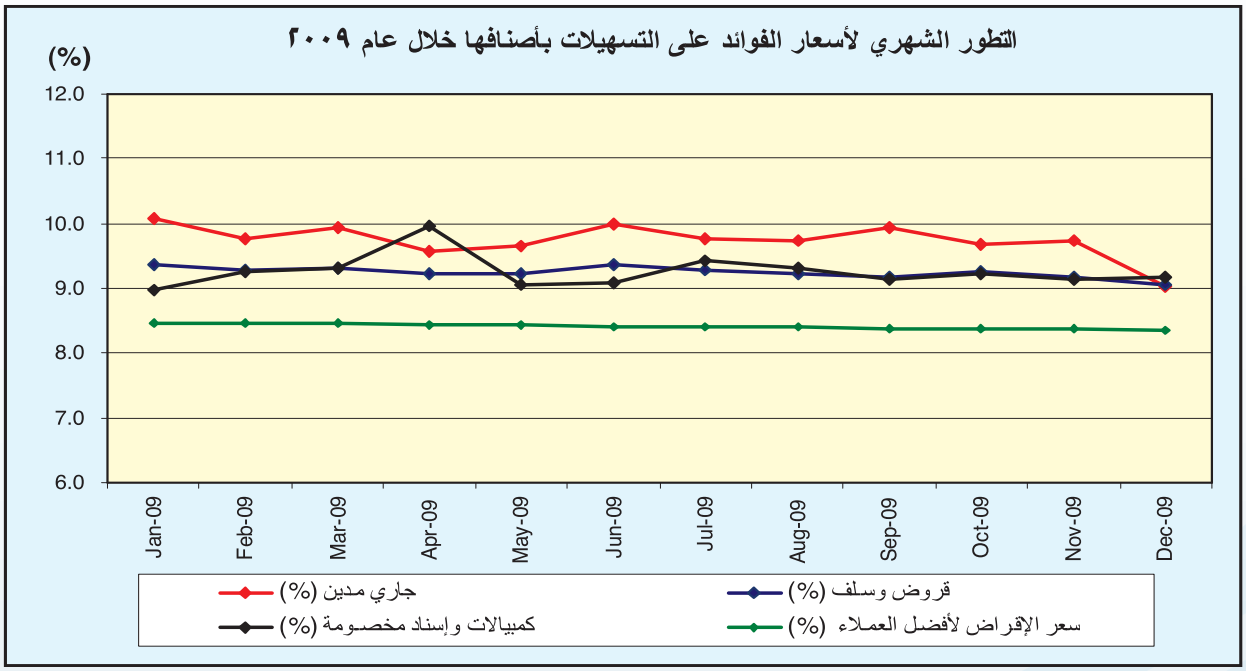

٣- هامش سعر الفائدة:

عادةً ما يقاس هامش سعر الفائدة من خلال الفرق بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف وبين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل باعتبار أنهما أهم وأكبر أنواع التسهيلات والودائع.

وقد شهد هامش سعر الفائدة ارتفاعاً خلال عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٤,٨٤٪ بالمقارنة مع هامش مقداره ٣,٨٢٪ في عام ٢٠٠٨. ويأتي هذا التوسع في الهامش على الرغم من انخفاض أسعار الفوائد على الودائع لأجل والقروض والسلف بشكلٍ ملحوظ خلال عام ٢٠٠٩، إلا أن الانخفاض في أسعار الفوائد على الودائع لأجل كان أكبر من الانخفاض في الفائدة على القروض والسلف مما وسع الفرق بينهما. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وقف البنك المركزي لإصدار شهادات الإيداع وهي أحد استثمارات السيولة المهمة لدى البنوك، بالإضافة إلى انخفاض الطلب الكلي على القروض أدى إلى ارتفاع السيولة وتراكم الفوائض النقدية لدى البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠٠٩، مما كان له الأثر الأكبر في انخفاض أسعار الفوائد على الودائع.

شكل رقم (١٧)

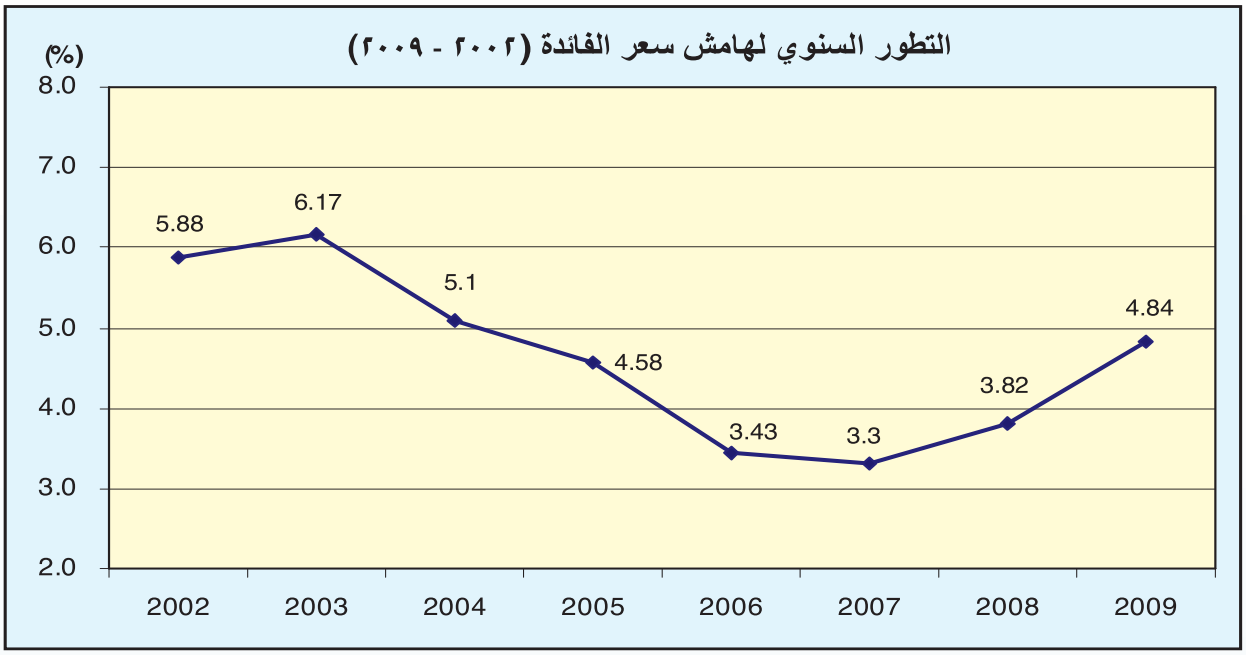

٤- تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

استجابة للتطورات التي تشهدها أسواق النقد الدولية ومواكبة للتطورات الاقتصادية المحلية، قام البنك المركزي بإجراء ثلاثة تغييرات على أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية خلال عام ٢٠٠٩ وكالاتي:

- قام البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١١ بخفض أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية، وذلك بمقدار ٥٠ نقطة أساس على كل من عمليات إعادة الخصم ونافذة الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء. وبذلك أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

  - سعر إعادة الخصم: تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٥,٧٥٪
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٥,٥٠٪.

- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٣,٥٠٪.

- قام البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٩ وللمرة الثانية بخفض أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية، وذلك بمقدار ٥٠ نقطة أساس على كل من عمليات إعادة الخصم ونافذة الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء. وبذلك أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

- سعر إعادة الخصم: تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٥,٢٥٪.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٥,٠٠٪.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٣,٠٠٪.

- قام البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٠ بخفض أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية، وذلك بمقدار ٥٠ نقطة أساس على كل من عمليات إعادة الخصم ونافذة الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء. وبذلك أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

- سعر إعادة الخصم: تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة من ٥,٢٥٪ إلى ٤,٧٥٪ سنوياً.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٤,٥٠٪.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٢,٥٠٪.
- بخصوص شهادات الإيداع فلم يقم البنك المركزي بإصدار أية شهادات إيداع خلال عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٣٧)

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩

السنة	سعر إعادة الخصم (٪)	اتفاقيات إعادة الشراء (٪)	شهادات الإيداع		نافذة الإيداع لليلة واحدة (٪)
			ثلاثة شهور (٪)	ستة شهور (٪)	
2002	4.500	5.500	3.000	3.450	2.750
2003	2.500	3.500	2.100	2.150	2.000
2004	3.750	4.750	2.850	3.200	2.250
2005	6.500	7.500	6.200	6.950	4.500
2006	7.500	8.500	6.700	6.862	5.250
2007	7.000	6.750	5.750	5.867	4.750
2008	6.250	6.000	5.641	5.936	4.000
2009	4.750	4.500	-	-	2.500

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

جدول رقم (٣٨)

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لعام ٢٠٠٩

الشهر	سعر إعادة الخصم (٪)	اتفاقيات إعادة الشراء (٪)	نافذة الإيداع لليلة واحدة (٪)
كانون الثاني	6.250	6.000	4.000
شباط	6.250	6.000	4.000
آذار	5.750	5.500	3.500
نيسان	5.250	5.000	3.000
أيار	5.250	5.000	3.000
حزيران	5.250	5.000	3.000
تموز	5.250	5.000	3.000
آب	5.250	5.000	3.000
أيلول	5.250	5.000	3.000
تشرين الأول	5.250	5.000	3.000
تشرين الثاني	5.250	5.000	3.000
كانون الأول	4.750	4.500	2.500

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

٥- أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجوديبر):

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠٠٩ إلى ما يلي:

- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة عام ٢٠٠٩ مقارنةً مع عام ٢٠٠٨ بمقدار ١٦٣ نقطة ليبلغ (٣,٤٣٨٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع عام ٢٠٠٩ مقارنةً مع عام ٢٠٠٨ بمقدار ١٦٢نقطة ليبلغ (٣,٧٩٧٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد عام ٢٠٠٩ مقارنةً مع عام ٢٠٠٨ بمقدار ١٣٩ نقطة ليبلغ (٤,٣٦٣٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر خلال العام ٢٠٠٩ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠٠٨ بمقدار ١١٩ نقطة ليصل إلى (٤,٩١٦٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة بمعدله لسنة ٢٠٠٨ بمقدار ٩٤ نقطة ليصل إلى (٥,٤٥٩٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة خلال عام ٢٠٠٩ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠٠٨ بمقدار ٧٦ نقطة ليصل إلى (٦,١٧٦٪).

جدول رقم (٣٩)

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير - الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2006	5.552	5.885	6.372	6.814	7.364	7.780
2007	5.904	6.219	6.492	6.756	7.005	7.411
2008	5.066	5.419	5.748	6.107	6.397	6.939
2009	3.438	3.797	4.363	4.916	5.459	6.176

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجودبير اليومية الصادرة عن الجمعية.

كما ويلاحظ من الجدول أدناه التطور الشهري على معدلات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك خلال عام ٢٠٠٩، والذي يبين أن جميع الاستحقاقات قد سجلت أعلى معدلاتها في الشهر الأول من العام، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي إلى أن سجلت أقل معدلاتها في نهاية العام.

جدول رقم (٤٠)

أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير ـ الأسعار المعلنة) لعام ٢٠٠٩

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
كانون الثاني	4.474	4.953	5.809	6.285	6.805	7.473
شباط	4.239	4.831	5.681	6.261	6.761	7.417
آذار	3.920	4.375	5.123	5.757	6.211	6.903
نيسان	3.490	3.852	4.451	5.078	5.546	6.252
أيار	3.192	3.575	4.038	4.677	5.156	5.856
حزيران	3.175	3.575	4.038	4.674	5.144	5.856
تموز	3.174	3.544	4.011	4.630	5.127	5.858
آب	3.163	3.431	3.898	4.400	5.011	5.789
أيلول	3.157	3.413	3.896	4.379	4.997	5.750
تشرين الأول	3.156	3.413	3.890	4.372	4.993	5.744
تشرين الثاني	3.156	3.413	3.884	4.366	5.013	5.744
كانون الأول	2.959	3.186	3.633	4.116	4.748	5.471
المعدل	3.438	3.797	4.363	4.916	5.459	6.176
أعلى سعر	4.474	4.953	5.809	6.285	6.805	7.473
أدنى سعر	2.959	3.186	3.633	4.116	4.748	5.471

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجودبير اليومية الصادرة عن الجمعية.

شكل رقم (١٨)

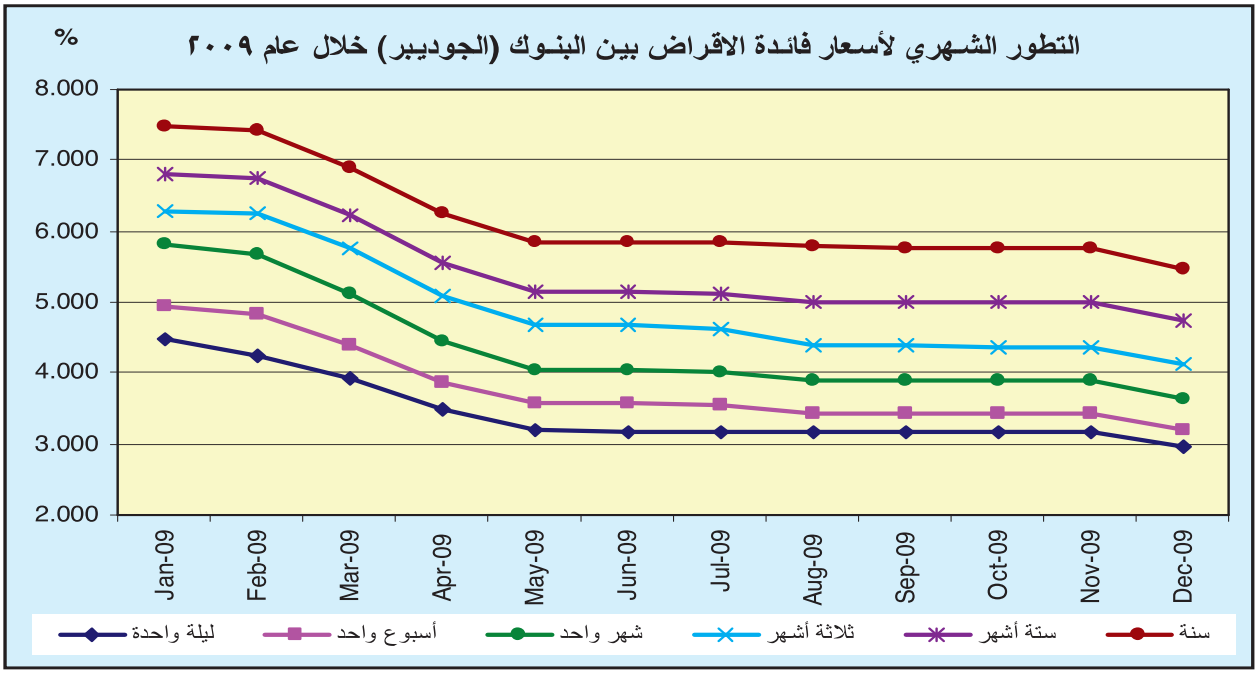

وفيما يتعلق بحجم نشاط سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠٠٩ فقد شهد تذبذباً من حيث عدد العمليات المنفذة ومجموع المبالغ المقرضة، كما شهد هامش التسعير (الفرق بين السعر الفعلي المعلن من البنك المركزي مطروحاً منه السعر المعلن من الجمعية – الجوديبر) انخفاضاً منذ بداية العام ليسجل أقل هامش في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني والبالغ ٠,٠٠٦٪ ثم عاد ليرتفع في شهر كانون الأول.

جدول رقم (٤١)

حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠٠٩

الشهر	عدد العمليات	مجموع المبالغ المقرضة (مليون دينار)	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) *	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) **	هامش التسعير
كانون الثاني	325	1,459.90	4.474%	4.434%	-0.040%
شباط	130	532.00	4.239%	4.208%	-0.031%
آذار	194	749.15	3.920%	3.856%	-0.064%
نيسان	96	394.35	3.490%	3.426%	-0.064%
أيار	131	582.30	3.192%	3.150%	-0.042%
حزيران	83	367.25	3.175%	3.150%	-0.025%
تموز	201	855.20	3.174%	3.150%	-0.024%
آب	148	661.75	3.163%	3.150%	-0.013%
أيلول	82	373.00	3.157%	3.150%	-0.007%
تشرين الأول	42	167.50	3.156%	3.150%	-0.006%
تشرين الثاني	13	53.00	3.156%	3.150%	-0.006%
كانون الأول	21	82.00	3.010%	2.983%	-0.027%

(*): المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) من نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية.

(**): المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) من النشرات اليومية لأسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (١٩)

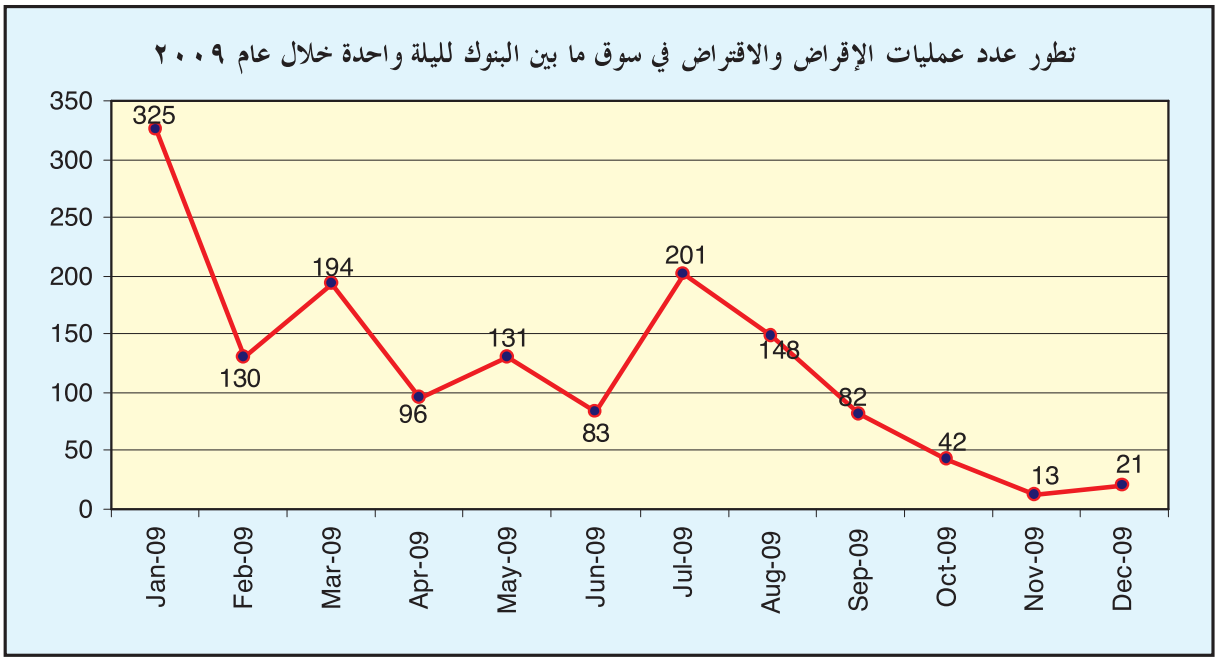

شكل رقم (٢٠)

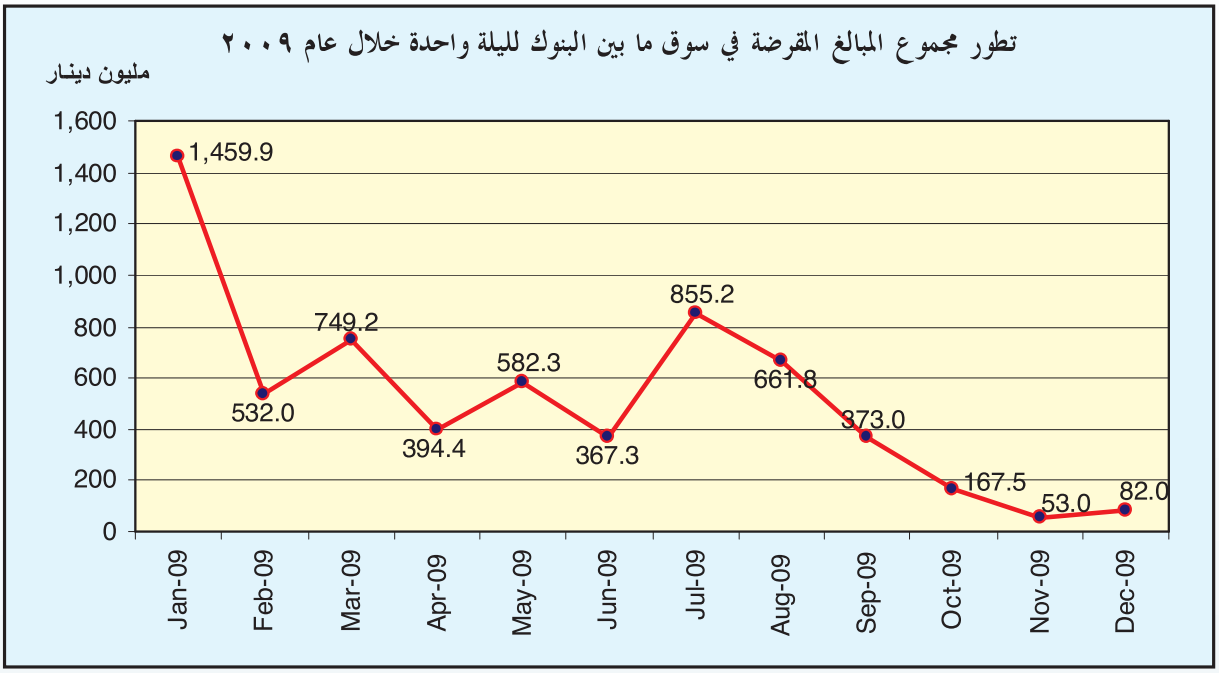

شكل رقم (٢١)

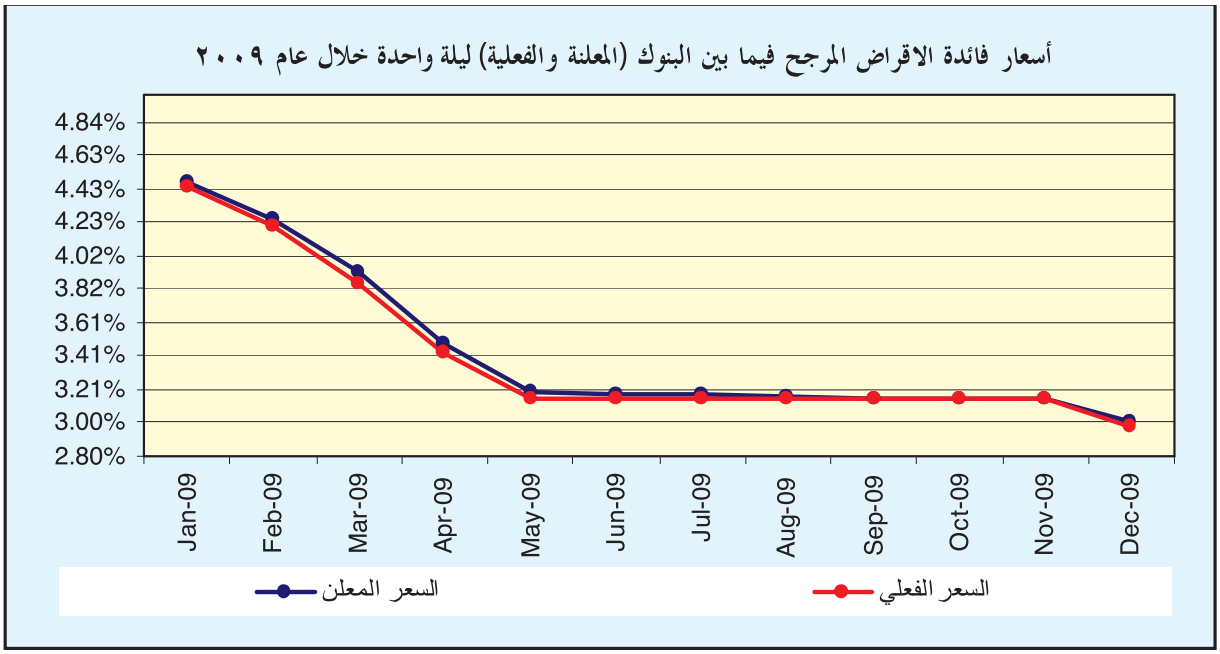
أسعار فائدة الاقراض المرجح فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة خلال عام ٢٠٠٩
4.84%
4.63%
4.43%
4.23%
4.02%
3.82%
3.61%
3.41%
3.21%
3.00%
2.80%
Jan-09
Feb-09
Mar-09
Apr-09
May-09
Jun-09
Jul-09
Aug-09
Sep-09
Oct-09
Nov-09
Dec-09
السعر المعلن
السعر الفعلي

الفصل الثامن

تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠٠٩

يتضمن هذا الفصل على تلخيص وافٍ لمجمل التطورات التي شهدها القطاع المصرفي خلال العام ٢٠٠٩، حيث يتناول الفصل تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع في البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة إلى حقوق الملكية ورأس المال. كما يستعرض هذا الفصل أهم بنود قائمة الدخل للبنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠٠٩ والمتمثلة في الربح قبل الضريبة وصافي الربح بعد الضريبة.كذلك يحتوي هذا الفصل على أهم مقاييس الربحية للبنوك العاملة في الأردن والتي تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وذلك خلال العام ٢٠٠٩. وأخيراً، يبين هذا الفصل تطور وتوزيع حجم الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠٠٩.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا راعينا ترتيب البنوك بشكلٍ تنازلي (من البنك الأعلى إلى البنك الأقل) حسب كل معيار من المعايير السابقة، بالإضافة إلى احتساب الأهمية النسبية لكل بنك بالنسبة لمجموع البنوك العاملة. كما راعينا تقسيم البنوك إلى ثلاثة فئات رئيسية لتشمل البنوك التجارية الأردنية، والبنوك الإسلامية، والبنوك الأجنبية. كذلك من المهم أن نشير هنا إلى أن البيانات التي يتضمنها هذا الفصل تخص فروع البنوك العاملة في الأردن فقط ولا تشمل بيانات الفروع الخارجية.

١- ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي:

أ- إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩:

بلغ إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٩ ما مقداره ٣٠,٩ مليار دينار تقريباً، تتوزع بواقع ٢٣,٨ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٧,١١٪ من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن)، و٣,٥ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١١,٣٨٪ من إجمالي الموجودات) و ٣,٦ مليار دينار للبنوك الأجنبية (١١,٥١٪ من إجمالي الموجودات).

جدول رقم (٤٢)

إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب 2009	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	7,468.0	24.19
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	4,727.6	15.32
	البنك الأردني الكويتي	3	1,818.0	5.89
	البنك الأهلي الأردني	4	1,759.0	5.70
	بنك الأردن	5	1,475.0	4.78
	بنك الاتحاد	6	1,436.4	4.65
	بنك القاهرة عمان	7	1,287.0	4.17
	بنك المال الأردني	8	1,016.0	3.29
	البنك الاستثماري	9	666.7	2.16
	بنك الاستثمار العربي الأردني	10	664.0	2.15
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	591.5	1.92
	البنك التجاري الأردني	12	590.9	1.91
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	301.0	0.98
	الإجمالي		**23,801.1**	**77.11**

	البنك	ترتيب 2009	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (٪)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	2,471.5	8.01
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1,040.8	3.37
	الإجمالي		**3,512.3**	**11.38**

	البنك	ترتيب 2009	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (٪)
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	996.0	3.23
	بنك عودة	2	583.3	1.89
	بنك ستاندرد تشارترد	3	530.0	1.72
	لبنان والمهجر	4	410.0	1.33
	البنك العقاري المصري العربي	5	358.0	1.16
	سيتي بنك	6	282.2	0.91
	بنك الكويت الوطني	7	257.3	0.83
	مصرف الرافدين	8	137.0	0.44
	الإجمالي		**3,553.8**	**11.51**

المصدر : البيانات المالية للبنوك.

ب- إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩:

بلغ رصيد التسهيلات المقدمة من البنوك المرخصة ١٢,٥٥ مليار دينار، تتوزع بواقع ٩,٦٥ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٨٤٪ من إجمالي التسهيلات) و ١,٧٣ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٣,٧٩٪ من إجمالي التسهيلات) و ١,١٨ مليار دينار للبنوك الأجنبية (٩,٣٦٪ من إجمالي التسهيلات).

جدول رقم (٤٣)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب 2009	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2,272.000	18.10
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1,691.300	13.47
	البنك الأردني الكويتي	3	967.000	7.70
	البنك الأهلي الأردني	4	836.000	6.66
	بنك الأردن	5	727.000	5.79
	بنك الاتحاد	6	683.336	5.44
	بنك القاهرة عمان	7	590.000	4.70
	بنك المال الأردني	8	538.000	4.29
	البنك التجاري الأردني	9	338.298	2.70
	البنك الاستثماري	10	299.598	2.39
	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	262.000	2.09
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	12	259.500	2.07
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	182.000	1.45
	الإجمالي		**9,646.031**	**76.84**

	البنك	ترتيب 2009	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (٪)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	1,556.554	12.40
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	175.075	1.39
	الإجمالي		**1,731.630**	**13.79**

	البنك	ترتيب 2009	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (٪)
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	314.000	2.50
	بنك عودة	2	236.309	1.88
	البنك العقاري المصري العربي	3	190.700	1.52
	لبنان والمهجر	4	186.500	1.49
	بنك ستاندرد تشارترد	5	103.047	0.82
	بنك الكويت الوطني	6	85.400	0.68
	سيتي بنك	7	58.691	0.47
	مصرف الرافدين	8	0.428	0.00
	الإجمالي		**1,175.075**	**9.36**

المصدر : البيانات المالية للبنوك.

ت- إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩:

بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة ٢١,٣٤ مليار دينار، تتوزع بواقع ١٥,٩٤ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٤,٦٧٪ من إجمالي الودائع) و٢,٨٦ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٣,٤٢٪ من إجمالي الودائع) و٢,٥٤ مليار دينار للبنوك الأجنبية (١١,٩١٪ من إجمالي الودائع).

جدول رقم (٤٤)

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب 2009	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	4,782.522	22.40
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	3,381.900	15.84
	البنك الأردني الكويتي	3	1,182.604	5.54
	بنك الأردن	4	1,103.800	5.17
	البنك الأهلي الأردني	5	1,063.000	4.98
	بنك الاتحاد	6	819.556	3.84
	بنك القاهرة عمان	7	812.000	3.80
	بنك المال الأردني	8	665.000	3.12
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	626.820	2.94
	البنك الاستثماري	10	519.422	2.43
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	423.700	1.98
	البنك التجاري الأردني	12	411.594	1.93
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	149.000	0.70
	الإجمالي		**15,940.918**	**74.67**

	البنك	ترتيب 2009	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (٪)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	2,187.454	10.25
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	676.292	3.17
	الإجمالي		**2,863.746**	**13.42**

	البنك	ترتيب 2009	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (٪)
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	800.000	3.75
	بنك عودة	2	460.054	2.16
	بنك ستاندرد تشارترد	3	337.403	1.58
	لبنان والمهجر	4	295.800	1.39
	البنك العقاري المصري العربي	5	230.500	1.08
	سيتي بنك	6	225.342	1.06
	مصرف الرافدين	7	103.876	0.49
	بنك الكويت الوطني	8	89.600	0.42
	الإجمالي		**2,542.575**	**11.91**

المصدر : البيانات المالية للبنوك.

ث- حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩:

بلغ إجمالي حقوق الملكية للبنوك المرخصة ٣٩٨٤,٧ مليون دينار، تتوزع بواقع ٣٢٦٠,٢ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨١,٨٢٪ من إجمالي حقوق الملكية) و٢٩٤,٤ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٧,٣٩٪ من إجمالي حقوق الملكية) و٤٣٠,١ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١٠,٧٩٪ من إجمالي حقوق الملكية).

جدول رقم (٤٥)

حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب 2009	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (٪)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	849.0	21.31
	البنك العربي	2	767.0	19.25
	البنك الأردني الكويتي	3	265.6	6.67
	بنك الاتحاد	4	224.5	5.63
	البنك الأهلي الأردني	5	193.0	4.84
	بنك المال الأردني	6	189.0	4.74
	بنك الأردن	7	176.0	4.42
	بنك القاهرة عمان	8	154.0	3.86
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	124.0	3.11
	البنك الاستثماري	10	93.2	2.34
	البنك التجاري الأردني	11	86.6	2.17
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	12	85.2	2.14
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	53.0	1.33
	الإجمالي		**3,260.2**	**81.82**
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2009	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (٪)
	البنك الإسلامي الأردني	1	176.8	4.44
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	117.6	2.95
	الإجمالي		**294.4**	**7.39**
البنوك الأجنبية	البنك	ترتيب 2009	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (٪)
	بنك HSBC	1	110.0	2.76
	بنك ستاندرد تشارترد	2	64.4	1.62
	بنك الكويت الوطني	3	63.3	1.59
	بنك عودة	4	48.3	1.21
	لبنان والمهجر	5	42.9	1.08
	البنك العقاري المصري العربي	6	37.0	0.93
	سيتي بنك	7	34.7	0.87
	مصرف الرافدين	8	29.6	0.74
	الإجمالي		**430.1**	**10.79**

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

ج- رأسمال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩:

بلغ مجموع رأس مال البنوك المرخصة ٢٢٢٣,٩ مليون دينار، تتوزع بواقع ١٧٧٠,٤ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٩,٦١٪ من مجموع رأس المال) و٢٠٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٨,٩٩٪ من مجموع رأس المال) و٢٥٣,٦ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١١,٤٠٪ من مجموع رأس المال).

جدول رقم (٤٦)

رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب 2009	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	534.0	24.01
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	252.0	11.33
	بنك المال الأردني	3	132.3	5.95
	البنك الأهلي الأردني	4	110.0	4.95
	بنك الأردن	5	100.0	4.50
	البنك الأردني الكويتي	5	100.0	4.50
	بنك الاستثمار العربي الأردني	5	100.0	4.50
	بنك الاتحاد	5	100.0	4.50
	بنك القاهرة عمان	9	88.0	3.96
	البنك التجاري الأردني	10	73.1	3.28
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	71.0	3.19
	البنك الاستثماري	12	70.0	3.15
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	40.0	1.80
	الإجمالي		**1,770.4**	**79.61**

	البنك	ترتيب 2009	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (٪)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	100.0	4.50
	البنك العربي الإسلامي الدولي	1	100.0	4.50
	الإجمالي		**200.0**	**8.99**

	البنك	ترتيب 2009	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (٪)
البنوك الأجنبية	بنك الكويت الوطني	1	50.0	2.25
	بنك ستاندرد تشارترد	2	43.7	1.97
	بنك عودة	3	31.3	1.41
	البنك العقاري المصري العربي	4	30.0	1.35
	لبنان والمهجر	4	30.0	1.35
	بنك HSBC	6	25.0	1.12
	سيتي بنك	7	23.5	1.06
	مصرف الرافدين	8	20.0	0.90
	الإجمالي		**253.6**	**11.40**

المصدر : البيانات المالية للبنوك.

٢- ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل:

أ- الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩:

بلغ مجموع الأرباح قبل الضريبة للبنوك المرخصة ٤٦٢,٤١٩ مليون دينار، تتوزع بواقع ٣٧٨,٥٩٦ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨١,٨٧٪ من مجموع الأرباح) و٤٣,٣٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٩,٣٦٪ من مجموع الأرباح) و٤٠,٥٢٣ مليون دينار للبنوك الأجنبية (٨,٧٦٪ من مجموع الأرباح). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانخفاض في أرباح معظم البنوك العاملة في الأردن نتج عن ارتفاع قيمة مخصصات التسهيلات الائتمانية التي اقتطعتها البنوك من أرباحها خلال العام ٢٠٠٩ لمواجهة أي تحديات قد تظهر إلى السطح.

جدول رقم (٤٧)

الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب 2009	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (٪)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	93.500	20.22
	البنك العربي	2	93.000	20.11
	البنك الأردني الكويتي	3	44.600	9.64
	بنك الأردن	4	33.300	7.20
	بنك القاهرة عمان	5	26.700	5.77
	البنك الأهلي الأردني	6	20.000	4.33
	بنك الاتحاد	7	18.486	4.00
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	8	12.570	2.72
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	11.300	2.44
	البنك الاستثماري	10	10.600	2.29
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	6.140	1.33
	بنك المال الأردني	12	4.600	0.99
	البنك التجاري الأردني	13	3.800	0.82
	الإجمالي		**378.596**	**81.87**
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2009	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (٪)
	البنك الإسلامي الأردني	1	38.900	8.41
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	4.400	0.95
	الإجمالي		**43.300**	**9.36**
البنوك الأجنبية	البنك	ترتيب 2009	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (٪)
	بنك HSBC	1	12.000	2.60
	بنك عودة	2	7.500	1.62
	لبنان والمهجر	3	6.900	1.49
	بنك الكويت الوطني	4	4.800	1.04
	سيتي بنك	5	4.554	0.98
	بنك ستاندرد تشارترد	6	3.869	0.84
	مصرف الرافدين	7	0.712	0.15
	البنك العقاري المصري العربي	8	0.188	0.04
	الإجمالي		**40.523**	**8.76**

المصدر : البيانات المالية للبنوك.

ب- صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩:

بلغ مجموع صافي الأرباح بعد الضريبة للبنوك المرخصة ٣٣٤,٣٠٣ مليون دينار، تتوزع بواقع ٢٧٤,٩٩٠ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨٢,٢٦٪ من مجموع صافي الأرباح) و٣٠,٤٧٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٩,١١٪ من مجموع صافي الأرباح) و٢٨,٨٤٣ مليون دينار للبنوك الأجنبية (٨,٦٣٪ من مجموع صافي الأرباح).

جدول رقم (٤٨)

صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩ *

	البنك	ترتيب 2009	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	70.000	20.94
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	69.600	20.82
	البنك الأردني الكويتي	3	31.400	9.39
	بنك الأردن	4	22.500	6.73
	بنك القاهرة عمان	5	20.500	6.13
	بنك الاتحاد	6	15.375	4.60
	البنك الأهلي الأردني	7	12.000	3.59
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	8	9.735	2.91
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	7.300	2.18
	البنك الاستثماري	10	7.200	2.15
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	4.280	1.28
	بنك المال الأردني	12	2.800	0.84
	البنك التجاري الأردني	13	2.300	0.69
	الإجمالي		**274.990**	**82.26**
البنوك الإسلامية	**البنك**	**ترتيب 2009**	**الربح بعد الضريبة (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (٪)**
	البنك الإسلامي الأردني	1	27.880	8.34
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	2.590	0.77
	الإجمالي		**30.470**	**9.11**
البنوك الأجنبية	**البنك**	**ترتيب 2009**	**الربح بعد الضريبة (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (٪)**
	بنك HSBC	1	9.000	2.69
	بنك عودة	2	5.500	1.65
	لبنان والمهجر	3	5.000	1.50
	سيتي بنك	4	3.212	0.96
	بنك الكويت الوطني	5	3.200	0.96
	بنك ستاندرد تشارترد	6	2.460	0.74
	مصرف الرافدين	7	0.471	0.14
	البنك العقاري المصري العربي	8	–	–
	الإجمالي		**28.843**	**8.63**

(*) الانخفاض في أرباح معظم البنوك العاملة في الأردن نتج عن ارتفاع قيمة مخصصات التسهيلات الائتمانية خلال عام ٢٠٠٩.

المصدر : البيانات المالية للبنوك.

٣- ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية:

أ- معدل العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩:

بلغ معدل العائد على موجودات البنوك المرخصة ١,٠٣٪ ، في حين بلغت ١,١٨٪ للبنوك التجارية الأردنية، و٠,٨٣٪ للبنوك الإسلامية، و٠,٩٦٪ للبنوك الأجنبية.

جدول رقم (٤٩)

معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩ *

	البنك	ترتيب 2009	معدل العائد على الموجودات
البنوك التجارية الأردنية	البنك الأردني الكويتي	1	1.75%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	2	1.68%
	بنك القاهرة عمان	3	1.67%
	بنك الأردن	4	1.53%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	5	1.50%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	6	1.49%
	بنك الاتحاد	7	1.20%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	8	1.14%
	البنك الاستثماري	9	1.07%
	البنك العربي	10	0.96%
	البنك الأهلي الأردني	11	0.70%
	البنك التجاري الأردني	12	0.40%
	بنك المال الأردني	13	0.29%
	المتوسط		**1.18%**
البنوك الإسلامية	**البنك**	**ترتيب 2009**	**معدل العائد على الموجودات**
	البنك الإسلامي الأردني	1	1.38%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	0.27%
	المتوسط		**0.83%**
البنوك الأجنبية	**البنك**	**ترتيب 2009**	**معدل العائد على الموجودات**
	بنك الكويت الوطني	1	1.36%
	سيتي بنك	2	1.30%
	لبنان والمهجر	2	1.30%
	بنك عودة	4	1.10%
	بنك HSBC	5	0.90%
	بنك ستاندرد تشارترد	6	0.43%
	مصرف الرافدين	7	0.35%
	البنك العقاري المصري العربي	8	-
	المتوسط		**0.96%**

(*) الانخفاض في أرباح معظم البنوك العاملة في الأردن نتج عن ارتفاع قيمة مخصصات التسهيلات الائتمانية خلال عام ٢٠٠٩.

المصدر : البيانات المالية للبنوك.

ب- معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩:

بلغ معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنوك المرخصة ٧,٩٤٪ ، في حين بلغت ٨,٥٧٪ للبنوك التجارية الأردنية، و ٩,٤٩٪ للبنوك الإسلامية، و ٧,٤٧٪ للبنوك الأجنبية.

جدول رقم (٥٠)

معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩ *

	البنك	ترتيب 2009	معدل العائد على حقوق الملكية
البنوك التجارية الأردنية	بنك القاهرة عمان	1	14.50%
	بنك الأردن	2	13.30%
	البنك الأردني الكويتي	3	12.70%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	4	12.30%
	البنك العربي	5	10.57%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	6	8.47%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	7	8.20%
	البنك الاستثماري	8	8.08%
	بنك الاتحاد	9	7.00%
	البنك الأهلي الأردني	10	6.40%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	5.94%
	البنك التجاري الأردني	12	2.50%
	بنك المال الأردني	13	1.50%
	المتوسط		**8.57%**
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2009	معدل العائد على حقوق الملكية
	البنك الإسلامي الأردني	1	16.51%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	2.46%
	المتوسط		**9.49%**
البنوك الأجنبية	البنك	ترتيب 2009	معدل العائد على حقوق الملكية
	لبنان والمهجر	1	12.30%
	بنك عودة	2	12.11%
	سيتي بنك	3	9.23%
	بنك HSBC	4	8.16%
	بنك الكويت الوطني	5	5.20%
	بنك ستاندرد تشارترد	6	3.69%
	مصرف الرافدين	7	1.59%
	البنك العقاري المصري العربي	8	–
	المتوسط		**7.47%**

(*) الانخفاض في أرباح معظم البنوك العاملة في الأردن نتج عن ارتفاع قيمة مخصصات التسهيلات الائتمانية خلال عام ٢٠٠٩.

المصدر : البيانات المالية للبنوك.

٤- ترتيب البنوك حسب عدد العاملين:

أ- عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩:

بلغ مجموع العاملين في البنوك المرخصة ١٥٧٩٠ موظفاً وموظفة، منهم ١١٩٨٥ يعملون في البنوك التجارية الأردنية (٧٥,٩٠٪ من مجموع عدد العاملين) و٢١٩٠ يعملون في البنوك الإسلامية (١٣,٨٧٪ من مجموع عدد العاملين) و ١٦١٥ يعملون في البنوك الأجنبية (١٠,٢٣٪ من مجموع عدد العاملين).

جدول رقم (٥١)

عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب 2009	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2687	17.02
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1857	11.76
	بنك القاهرة عمان	3	1407	8.91
	بنك الأردن	4	1360	8.61
	البنك الأهلي الأردني	5	1302	8.25
	البنك الأردني الكويتي	6	817	5.17
	بنك الاتحاد	7	477	3.02
	البنك التجاري الأردني	8	472	2.99
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	9	399	2.53
	بنك الاستثمار العربي الأردني	10	352	2.23
	بنك المال الأردني	10	352	2.23
	البنك الاستثماري	12	273	1.73
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	230	1.46
	الإجمالي		**11985**	**75.90**

	البنك	ترتيب 2009	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (٪)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	1755	11.11
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	435	2.75
	الإجمالي		**2190**	**13.87**

	البنك	ترتيب 2009	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (٪)
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	387	2.45
	بنك ستاندرد تشارترد	2	338	2.14
	البنك العقاري المصري العربي	3	283	1.79
	لبنان والمهجر	4	203	1.29
	بنك عودة	5	185	1.17
	بنك الكويت الوطني	6	136	0.86
	سيتي بنك	7	53	0.34
	مصرف الرافدين	8	30	0.19
	الإجمالي		**1615**	**10.23**

المصدر : البيانات المالية للبنوك.

٥- ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن:

شكل رقم (٢٢)

ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن

إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

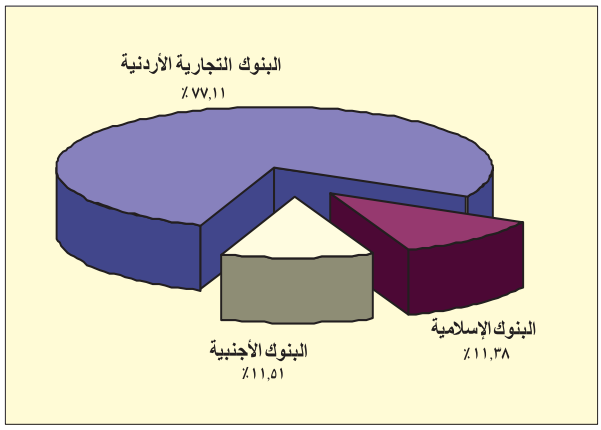

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في نهاية عام ٢٠٠٩

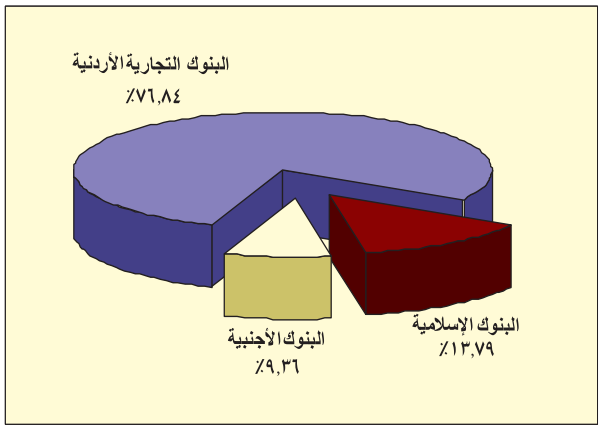

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

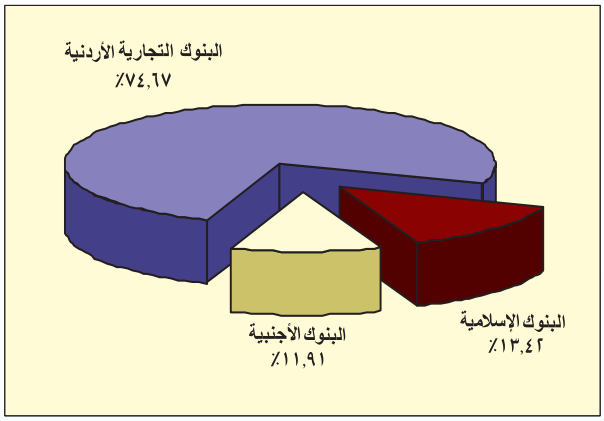

حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

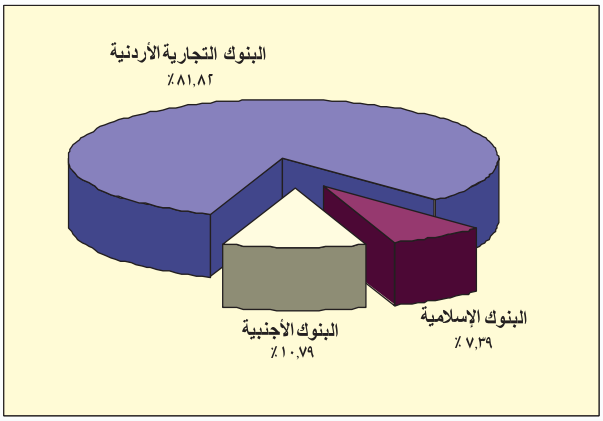

رأسمال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

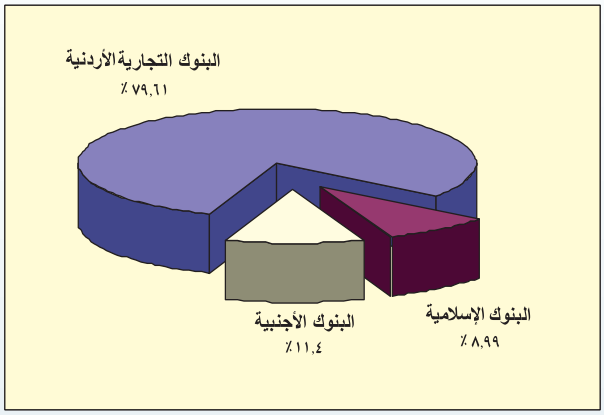

الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩

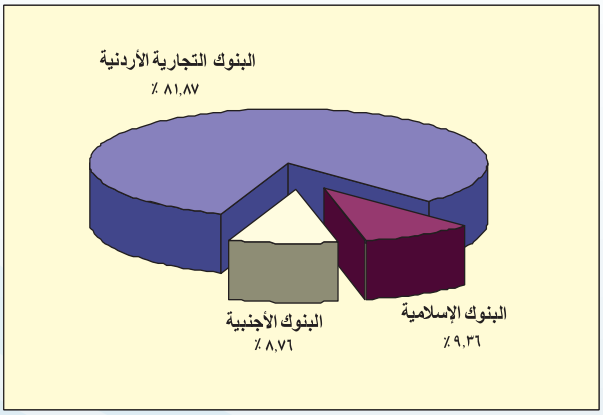

صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩

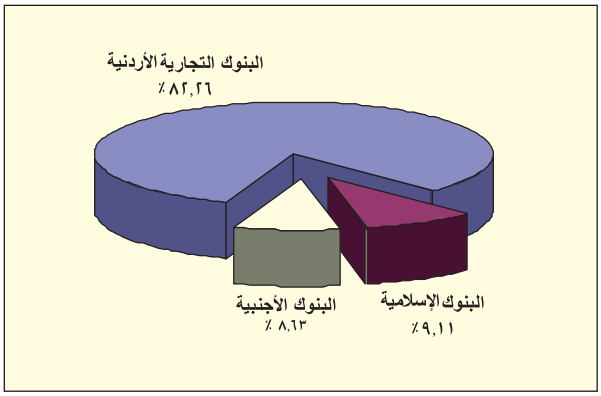

العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩

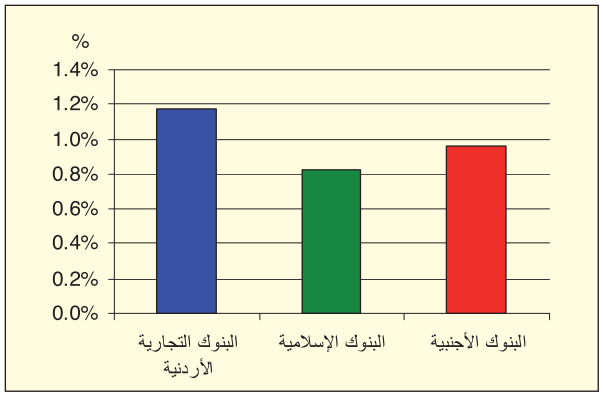

العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩

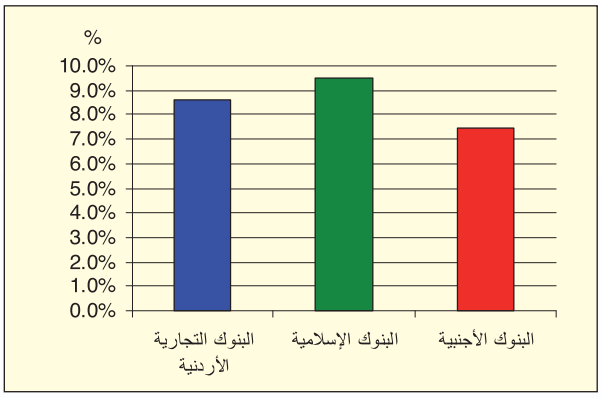

عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

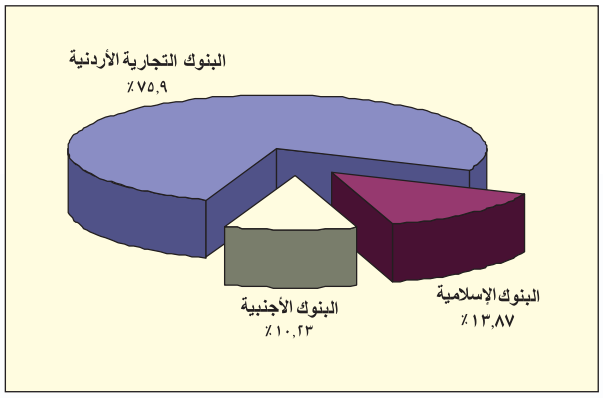

الفصل التاسع

الخدمات المصرفية الجديدة

في إطار سعيها الحثيث لتحسين وتطوير خدماتها ومواكبة كل ما هو جديد في عالم الخدمات المصرفية، قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخال مجموعة من الخدمات المصرفية الجديدة ضمن شرائح الخدمات التي تقدمها. والجدول التالي يبين أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٥٢)

الخدمات المصرفية الجديدة خلال عام ٢٠٠٩

البنك	اسم الخدمة المصرفية الجديدة
البنك العربي	- تحديث الخدمات المصرفية عبر الانترنت Arabi Online. - تحديث خدمة الرسائل القصيرة المصرفية SMS Banking. - إطلاق خدمات Self Enrolment للخدمات الذاتية. - إطلاق منتج بطاقة معاً الائتمانية البلاتينية.
البنك الأهلي الأردني	التأمين المصرفي: - خدمات ومنتجات التأمين على الحياة : برامج أسرتي، شهادتي، حمايتي، مستقبلي، سندباد. - خدمات ومنتجات التأمينات العامة: برامج سيارتي، سكني، عيادتي، صيدليتي، مكتبي، شركتي. برامج حسابات التوفير: - حساب توفير أبنائي. - حساب توفير جامعتي. - حساب توفير قوشان العمر. برنامج راتبي مقدماً: - منح العملاء إمكانية سحب (70%) من راتبهم المحمول مقدماً قبل وروده للبنك من خلال أجهزة الصراف الآلي.
بنك القاهرة عمان	- التعرف على العملاء بواسطة بصمة العين (IRIS Guard) لدى الفروع. - التداول بالعملات الأجنبية عبر الانترنت (CAB FX). - قروض تمويل سكن كريم لعيش كريم. - قروض الطلاب لتمويل الرسوم الجامعية. - تسديد فواتير شركة زين من خلال الخصم المباشر من الحساب. - توسيع نظام التقسيط اليسر ليشمل التسديد من خلال بطاقات الائتمان. - البنك المتنقل والذي يحتوي جهاز صراف آلي وخدمة عملاء. - السحب من الصراف الآلي أو إجراء أي عملية من خلال التعرف على العميل ببصمة العين دون استخدام بطاقة أو رقم سري. - قرض الصراف الآلي الفوري لعملاء البنك. - المعونة العاجلة بقيمة (5000) دينار لبعض عملاء البنك تدفع لورثتهم في حال وفاة العميل.
بنك الأردن	- البدء بخدمة الإيداع النقدي الفوري (BNA) على جهاز صراف آلي واحد في فرع الشميساني وذلك كـ Pilot للانتشار في الخدمة خلال العام 2010. - البدء بإصدار البطاقات الذكية Chip Card.
بنك الاستثمار العربي الأردني	- تطوير خدمة «بنك الانترنت» لتشمل خدمات أكثر وبسرعة أكبر. - استحداث خدمة إرسال رسائل قصيرة للعملاء (SMS) عن كافة حركاتهم المصرفية. - تطوير نظام دور العملاء في الفرع الرئيسي / الشميساني Q.System. - المشاركة باكتتابات أولية لصالح العملاء بأسواق أمريكا الجنوبية . - التداول بأسواق الأسهم الخليجية وأسواق الشرق الأدنى. - تأسيس مركزية دائرة الحوالات والشيكات /الواردة والصادرة. - استحداث خدمة VBV «الاستخدام الآمن للبطاقات عبر الانترنت». - استحداث برمجيات مصرفية متقدمة حديثة في البنك والبدء بالتطبيق. - ربط خدمات المتاجرة بالخزينة والاستثمارات من خلال نظام رويتر مباشرة.

جدول رقم (٥٢)
الخدمات المصرفية الجديدة خلال عام ٢٠٠٩ / تابع

البنك	اسم الخدمة المصرفية الجديدة
البنك التجاري الأردني	تجديد برنامج حسابات التوفير.
بنك الاتحاد	- مركز الخدمة الهاتفية. - برامج القروض الشخصية. - الوديعة المدفوعة الفائدة مسبقاً. - حسابات التوفير – جوائز أقساط مدرسية.
بنك المال الأردني	- تفعيل خدمة حوالات Money Gran . - تفعيل خدمة تسديد الفواتير Ejaby .
البنك الإسلامي الأردني	- توسعة شبة الصرافات الآلية. - التوسع في خدمات الرسائل القصيرة SMS .
البنك العربي الإسلامي الدولي	الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت .
البنك العقاري المصري العربي	خدمة إعادة شحن رصيد الموبايل من خلال الموقع الإلكتروني - البطاقات المدفوعة مسبقا عن طريق الإنترنت. خدمة تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي من خلال الموقع الإلكتروني للبنك.
سيتي بنك	– Online Trade Reporting . – Online Arabic Manger Cheeks Issuance.
بنك ستاندرد تشارترد	دائرة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر : بيانات البنوك.

الفصل العاشر

الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن

يستعرض هذا الفصل مجموعة مختارة من مؤشرات الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن بما فيها تطور عدد العاملين موزعاً حسب الجنس إلى ذكور وإناث، وتوزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي، وتوزيع العاملين حسب الفئة العمرية، وتوزيع العاملين حسب الحالة الاجتماعية، وتوزيع العاملين حسب المنطقة الجغرافية، وعدد الموظفين الملتحقين بالدورات التدريبية وحسب البنك، والاستقالات والتعيينات.

١- عدد العاملين:

بلغ عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن حوالي ١٥٧٩٠ موظفاً وموظفة مع نهاية العام ٢٠٠٩. وتشكل نسبة العاملين في البنوك حوالي ١,٣٪ من إجمالي القوى العاملة في الأردن (المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، http://www.almanar.jo).

جدول رقم (٥٣)

توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس ٢٠٠٤-٢٠٠٩

السنة	ذكور	التوزيع النسبي (٪)	إناث	التوزيع النسبي (٪)	المجموع	نسبة التغير (٪)
2004	8715	70.1	3714	29.9	12429	4.3
2005	9135	69.3	4047	30.7	13182	6.1
2006	9701	68.5	4464	31.5	14165	7.5
2007	10160	67.44	4905	32.56	15065	6.4
2008	10611	66.83	5267	33.17	15878	5.4
2009	10406	65.90	5384	34.10	15790	-0.6

المصدر: بيانات البنوك.

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين في البنوك حسب الجنس فقد انخفضت نسبة الذكور من ٧٠,١٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٥,٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٩. لترتفع بذلك نسبة الإناث من ٢٩,٩٪ ي عام ٢٠٠٤ إلى ٣٤,١٪ في نهاية عام ٢٠٠٩. وتدل هذه الإحصائيات على الارتفاع المستمر في نسبة المشاركة بين الجنسين في القطاع المصرفي الأردني لتكون من أعلى النسب في القطاعات الاقتصادية الأردنية.

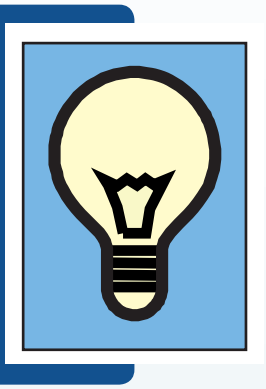

وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة، فقد بلغت نسبة النساء اللواتي تتجاوز أعمارهن ١٥ عاماً من مجموع المشتغلين الأردنيين حوالي ١٥,٤٪، بينما كانت نسبة النساء اللواتي تتجاوز أعمارهن ١٥ عاماً من قوة العمل الإجمالية حوالي ١٧,٨٪ وذلك في عام ٢٠٠٨.

– المصدر، كتيب الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة، العدد ١١، أيلول ٢٠٠٩.

٢- توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي:

سجلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراه، ماجستير وبكالوريوس) ما نسبته ٦٥٪ من إجمالي عدد الموظفين بنهاية عام ٢٠٠٩، بالمقارنة مع نسبة ٥٢,٥٪ في عام ٢٠٠٤. في حين استمر التراجع في نسبة العاملين من حملة التوجيهي ودون

التوجيهي فباتوا يشكلون في عام ٢٠٠٩ ما نسبته ١٧,١٪ بالمقارنة مع ٢٣,٦٪ في عام ٢٠٠٤. أما حملة الدبلوم وعلى الرغم من الانخفاض المستمر في نسبتهم خلال الفترة ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، فقد ارتفعت النسبة في العام ٢٠٠٩ لتصل إلى ١٧,٨٪ بالمقارنة مع ١٧,٤٪ عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٥٤)

توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي ٢٠٠٤-٢٠٠٩

السنة	دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		دبلوم		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
2004	17	0.1	657	5.3	5853	47.1	2963	23.9	1520	12.2	1419	11.4	12429
2005	19	0.1	748	5.6	6582	50.0	2992	22.7	1389	10.6	1452	11.0	13182
2006	24	0.2	781	5.5	7654	54.0	2841	20.1	1347	9.5	1518	10.7	14165
2007	26	0.2	834	5.5	8638	57.3	2844	18.9	1268	8.4	1455	9.7	15065
2008	32	0.2	904	5.7	9402	59.2	2761	17.4	1224	7.7	1555	9.8	15878
2009	33	0.2	938	5.9	9304	58.9	2803	17.8	1206	7.6	1506	9.5	15790

المصدر : بيانات البنوك.

٣- توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية:

انخفضت نسبة الموظفين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة من ١٧,٣٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٤,٤٪ عام ٢٠٠٩، بينما ارتفعت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و٣٩ سنة من ٥٦,٣٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٥٩,٠٪ عام ٢٠٠٩، كما ارتفعت نسبة العاملين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاماً وما زالوا على رأس عملهم من ٠,٥٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٧٪ عام ٢٠٠٩، في حين لم يحدث أي تغير على نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٩ سنة حيث بقيت محافظة على نسبة ٢٥,٩٪ من إجمالي عدد العاملين في البنوك.

جدول رقم (٥٥)

توزيع العاملين حسب الفئة العمرية ٢٠٠٤-٢٠٠٩

السنة	اقل من ٢٥ سنة		٢٥-٣٩ سنة		٤٠-٥٩ سنة		أكثر من ٦٠ سنة		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
2004	1732	13.9	7018	56.5	3584	28.8	95	0.8	12429
2005	1897	14.4	7231	54.8	3938	29.9	116	0.9	13182
2006	2305	16.3	7812	55.1	3949	27.9	99	0.7	14165
2007	2541	16.9	8196	54.4	4251	28.2	77	0.5	15065
2008	2747	17.3	8944	56.3	4107	25.9	80	0.5	15878
2009	2277	14.4	9316	59.0	4089	25.9	108	0.7	15790

المصدر : بيانات البنوك.

٤- الوضع الاجتماعي للعاملين:

انخفضت نسبة العاملين العازبين من إجمالي عدد الموظفين في البنوك في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٩,١٪ مقابل ٤٢,٦٪ عام ٢٠٠٨، بينما ارتفعت نسبة العاملين المتزوجين من إجمالي عدد الموظفين في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٦٠,٩٪ مقابل ٥٧,٤٪ عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٥٦)

توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي ٢٠٠٤-٢٠٠٩

السنة	عازبون		متزوجون		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
2004	4135	23.3	8294	66.7	12429
2005	4757	36.1	8425	63.9	13182
2006	6376	45.0	7789	55.0	14165
2007	6364	42.2	8701	57.8	15065
2008	6762	42.6	9116	57.4	15878
2009	6174	39.1	9616	60.9	15790

المصدر: بيانات البنوك.

٥- التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة:

بلغ عدد موظفي البنوك في محافظة العاصمة ١٣٢٥٠ موظفاً وموظفة أي ما نسبته ٨٣,٩١٪ من مجموع موظفي البنوك، في حين استحوذت محافظة اربد على نسبة ٤,٧٦٪ من مجموع موظفي البنوك ومحافظة الزرقاء على نسبة ٣,٧٩٪ ومحافظة العقبة على نسبة ١,٤٥٪ ومحافظة البلقاء على نسبة ١,٣٩٪ ومحافظة الكرك على نسبة ١,٣٠٪، أما باقي محافظات المملكة فلم تتجاوز النسبة في كل منها ١٪.

جدول رقم (٥٧)

التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠٠٩

المحافظة	عدد العاملين	التركز الجغرافي للعاملين (٪)
محافظة العاصمة	13250	83.91
محافظة اربد	751	4.76
محافظة الزرقاء	599	3.79
محافظة البلقاء	219	1.39
محافظة العقبة	229	1.45
محافظة الكرك	206	1.30
محافظة مادبا	118	0.75
محافظة معان	100	0.63
محافظة جرش	84	0.53
محافظة عجلون	74	0.47
محافظة الطفيلة	54	0.34
محافظة المفرق	106	0.67
المجموع	**15790**	**100.0**

المصدر: بيانات البنوك.

* التركز الجغرافي للعاملين لكل محافظة = (عدد موظفي البنوك بالمحافظة / إجمالي عدد موظفي البنوك)×١٠٠٪.

جدول رقم (٥٨)

توزيع العاملين لدى البنوك حسب محافظات المملكة لعام ٢٠٠٩

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	2508	37	64	7	18	7	9	11	6	5	6	9
البنك الأهلي الأردني	1099	54	27	30	18	16	13	11	11	0	12	11
بنك القاهرة عمان	1147	73	54	30	19	27	11	12	15	0	0	19
بنك الأردن	1107	97	55	19	14	11	10	8	11	14	0	14
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1457	126	93	36	13	36	13	26	11	18	13	15
البنك الأردني الكويتي	730	20	28	11	11	4	8	0	0	0	0	5
بنك الاستثمار العربي الأردني	315	14	14	0	9	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	392	25	11	19	11	7	7	0	0	0	0	0
البنك الاستثماري	243	9	10	0	11	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	374	7	6	0	8	4	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد	418	22	12	0	18	0	7	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	206	5	6	0	5	4	4	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	324	6	13	0	9	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	1046	212	164	56	24	83	26	32	29	37	23	23
البنك العربي الإسلامي الدولي	370	10	25	7	9	7	7	0	0	0	0	0
بنك HSBC	387	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	241	10	12	0	11	0	0	0	0	0	0	9
مصرف الرافدين	25	1	0	2	0	0	1	0	0	0	0	1
سيتي بنك	53	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	325	6	0	0	7	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	171	8	0	0	6	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	128	0	0	0	8	0	0	0	0	0	0	0
لبنان والمهجر	184	9	5	2	0	0	2	0	1	0	0	0
المجموع	**13250**	**751**	**599**	**219**	**229**	**206**	**118**	**100**	**84**	**74**	**54**	**106**

المصدر : بيانات البنوك.

٦- الدورات التدريبية:

بهدف تحسين مهارات موظفي البنوك وتطوير قدراتهم وكفاءتهم، نظمت البنوك العاملة في الأردن عدداً من الدورات التدريبية لموظفيها خلال عام ٢٠٠٩، حيث بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب تابعة للبنك ٢٣٥٨٥ موظف وموظفة، كما بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب محلية ٤٢٤٨ موظف وموظفة، في حين بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب خارج الأردن ٤٠٤ موظف وموظفة.

جدول رقم (٥٩)

عدد موظفي البنوك الذين اشتركوا في دورات تدريبيه خلال عام ٢٠٠٩

البنك	في مركز التدريب التابع للبنك		في مراكز التدريب المحلية		في مراكز تدريب خارج الأردن	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
البنك العربي	876	321	117	42	12	7
البنك الأهلي الأردني	2027	1958	376	197	13	2
بنك القاهرة عمان	1055	570	225	90	7	3
بنك الأردن	2797	1800	259	76	7	2
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	870	253	152	48	15	4
البنك الأردني الكويتي	1521	766	194	57	3	1
بنك الاستثمار العربي الأردني	186	110	0	0	1	1
البنك التجاري الأردني	296	199	185	90	40	1
البنك الاستثماري	0	0	54	52	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	343	278	174	102	0	0
بنك الاتحاد	642	335	172	92	13	4
بنك سوسيته جنرال - الأردن	135	70	99	28	21	4
بنك المال الأردني	221	133	158	79	12	5
البنك الإسلامي الأردني	2821	200	338	30	23	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	991	336	118	53	7	0
بنك HSBC	291	321	70	64	0	0
البنك العقاري المصري العربي	59	35	91	80	36	12
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	23	15	3	4
بنك ستاندرد تشارترد	45	22	7	2	77	33
بنك عودة	245	243	78	54	14	14
بنك الكويت الوطني	48	45	16	22	0	3
لبنان والمهجر	74	47	45	24	0	0
المجموع	**15543**	**8042**	**2951**	**1297**	**304**	**100**

(*) قد تتضمن الأرقام أعلاه على تكرار لنفس الموظفين الذين شاركوا بأكثر من دورة تدريبية.

المصدر : بيانات البنوك.

٧- الاستقالات والتعيينات:

قامت البنوك العاملة في الأردن بتعيين ٢٠٢٦ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠٠٩، مقابل ٢٨٥٧ في عام ٢٠٠٨، فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب ٢٢٢٩ موظفاً وموظفة عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٢٠٠ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠٠٨.

وعليه، فقد ارتفع معدل دوران الموظفين في عام ٢٠٠٩ (مجموع الاستقالات/مجموع الموظفين × ١٠٠٪) ليصل إلى ١٤,١٪ في نهاية عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ١٣,٩٪ في عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٦٠)

الاستقالات والتعيينات ٢٠٠٤- ٢٠٠٩

السنة	الاستقالات*	التعيينات	معدل دوران الموظفين (٪)
2004	1015	1554	8.17
2005	1341	2094	10.17
2006	1778	2761	12.55
2007	2131	3168	14.15
2008	2200	2857	13.86
2009	2229	2026	14.12

(*) تشمل الاستقالات كافة الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب طوعاً أو التقاعد أو...الخ.

المصدر : بيانات البنوك.

الفصل الحادي عشر

نشـاطـات الجمعيـة خـلال عـام ٢٠٠٩

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠٠٩ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا. وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠٠٩ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي. وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠٠٩ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفي هذا الفصل سنستعرض أبرز النشاطات التي قامت بها الجمعية خلال عام ٢٠٠٩.

١- تعليمات البنك المركزي الأردني:

■ مشروع تعليمات الدعامة الثانية لمعيار بازل II (المراجعة الإشرافية):

اعد البنك المركزي الأردني مشروع تعليمات الدعامة الثانية لمعيار بازل II (المراجعة الإشرافية)، وطلب من الجمعية إبداء الملاحظات حول التعليمات.حيث وزعت الجمعية مشروع التعليمات على البنوك الأعضاء وطلبت منها إبداء ملاحظاتها حول المشروع، وقد ورد إلى الجمعية ملاحظات من ١٦ بنكاً حيث قامت الجمعية بتفريغ ردود هذه البنوك وتوحيد الملاحظات المتشابهة إزاء البنود الواردة في المشروع، وتم إرسال ملاحظات واقتراحات البنوك إلى البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١١.

■ المركزي يخفض أسعار الفائدة نصف نقطة والاحتياطي النقدي الإلزامي نقطة:

قرر البنك المركزي الأردني خفض أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية للبنك بمقدار (٥٠) نقطة أساس (نصف نقطة مئوية) اعتباراً من يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/٣/١٢.

حيث قرر البنك المركزي خفض سعر الخصم من ٦,٢٥ بالمائة إلى ٥,٧٥ بالمائة وسعر إعادة الشراء (الريبو) من ٦ بالمائة إلى ٥,٥٠ بالمائة. وخفض البنك سعر الفائدة على أموال ليلة بالدينار والذي تحصل عليه البنوك مقابل السيولة الزائدة من البنك المركزي من ٤ بالمائة إلى ٣,٥٠ بالمائة.

كما خفض البنك نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع لدى البنوك بالعملتين المحلية والأجنبية من ٩ بالمائة إلى ٨ بالمائة اعتبارا من نهاية شهر نيسان ٢٠٠٩.

ويأتي قرار البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار نصف نقطة مئوية بسبب انخفاض التضخم والتوقعات المستقبلية بالنسبة لمساره بأن يشهد المزيد من الانخفاض. وتأتي هذه الإجراءات في أعقاب انخفاض معدل التضخم الشهري لكانون الثاني الماضي بنسبة ٠,٥ بالمائة مقارنة بالشهر الذي سبقه بحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن البنك المركزي.وكان معدل التضخم في الأردن بلغ ١٤,٣٩ بالمائة عام ٢٠٠٨.

ويتوقع ان تسهم هذه القرارات لاسيما خفض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع في توفير أموال أكثر لإقراضها مما ينعكس على النمو الاقتصادي.

وتمثل هذه الإجراءات ثاني تحرك للبنك منذ الأزمة المالية العالمية إضافة إلى قرارات أخرى أهمها عدم إصدار شهادات إيداع مما أدى إلى ضخ سيولة إضافية تزيد عن ملياري دينار وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة على أذونات الخزينة من ٦ بالمائة إلى ٤ بالمائة كما كان البنك المركزي اصدر تعليمات جديدة مؤقتة حتى نهاية العام الحالي في مجال الرقابة على البنوك هدفت إلى التخفيف من بعض المتطلبات في مجال تصنيف التسهيلات الائتمانية واقتطاع المخصصات من الأرباح مقابلها.

■ **المركزي يخفض سعر الفائدة نصف نقطة مئوية والاحتياطي ١٪:**

قرر البنك المركزي الأردني خفض سعر إعادة الخصم إلى ٥,٢٥ بالمائة وسعر إعادة الشراء (ليلة واحدة) إلى ٥,٠ بالمائة، على ان تسري الأسعار الجديدة بدءاً من يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/٤/١٩. وخفض البنك سعر الفائدة على أموال ليلة بالدينار والذي تحصل عليه البنوك من البنك المركزي مقابل السيولة الزائدة الى٣ بالمائة.

كما خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع لدى البنوك بالعملتين المحلية والأجنبية إلى ٧ بالمائة اعتباراً من يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/٤/١٩.

ويأتي إجراء البنك المركزي في ظل تعمّق الركود في الاقتصاد العالمي وتقلص الضغوط التضخمية العالمية وامتداد آثار ذلك إلى الاقتصاد الإقليمي والوطني، وتراجع معدل النمو الاقتصادي الأردني إلى ٤ بالمائة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ مقارنة مع ٥,٤ بالمائة لنفس الفترة من عام ٢٠٠٧. وتراجع في نفس الوقت معدل التضخم إلى ٨,٢ بالمائة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ مقارنة مع ٩,٩ بالمائة لنفس الفترة من عام ٢٠٠٨.

وقد أتاحت هذه التطورات للبنك المركزي الأردني مجالاً اكبر لاعتماد منهج توسعي إضافي في السياسة النقدية لتحرير المزيد من السيولة للبنوك العاملة في المملكة بغية دفعها نحو التوسع في منح الائتمان وبتكلفة إقراض اقل لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وإجراءات التخفيض هي الثالثة من نوعها التي يتخذها البنك المركزي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية إضافة إلى التخفيض باتخاذ حزمة من الإجراءات هي تخفيف شروط تصنيف التسهيلات الائتمانية غير العاملة وتعديل التعليمات المتعلقة بالسيولة القانونية للبنوك لاسيما ما يتعلق بسوق ما بين البنوك حتى نهاية عام ٢٠٠٩. كما شملت حث البنوك على تعزيز رؤوس أموالها من خلال رسملة جزء من أرباحها لعام ٢٠٠٨ بدلاً من توزيعها نقداً.

وطلب البنك المركزي من البنوك استثناء التسهيلات المقدمة لتمويل شراء شقق سكنية وكذلك المقدمة للمقاولين ضمن المبادرة الملكية (سكن كريم لعيش كريم) من نسبة الائتمان المباشر الممنوح لإنشاء العقارات أو شرائها.

وشملت الإجراءات أيضاً توقف البنك المركزي عن إصدار شهادات إيداع منذ نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٨ الأمر الذي نتج عنه ارتفاع السيولة الفائضة لدى البنوك لتتجاوز ٣,٣ مليار دينار.

■ **المركزي يخفض أسعار الفائدة نصف نقطة:**

قررت لجنة السوق المفتوحة برئاسة محافظ البنك المركزي الأردني إجراء تخفيض جديد لأسعار الفائدة الرئيسة على أدوات السياسة النقدية بمقدار (٥٠) نقطة أساس اعتباراً من ٢٠٠٩/١٢/٢٠ وذلك على النحو التالي:

١- تخفيض سعر فائدة نافذة الإيداع من ٣,٠٠٪ إلى ٢,٥٠٪ سنوياً.

٢- تخفيض سعر اتفاقيات إعادة الشراء من ٥,٠٠٪ إلى ٤,٥٠٪ سنوياً.

٣- تخفيض سعر إعادة الخصم من ٥,٢٥٪ إلى ٤,٧٥٪ سنوياً.

و يأتي هذا الإجراء في ظل معدلات التضخم السالبة محلياً والتوقعات المستقبلية لاستقرار أسعار الفائدة العالمية على مستوياتها الحالية المتدنية في المدى المتوسط. كما يأتي هذا الإجراء في سياق نهج البنك المركزي في متابعة التطورات المحلية والدولية واتخاذ أي إجراءات تستوجبها الظروف خدمةً للاقتصاد الوطني. ومن ابرز هذه التطورات والتي أشار إليها البنك المركزي مؤخراً في سياق إعادة النظر بتعليمات الرقابة على البنوك؛التباطؤ الملموس في معدلات النمو الحقيقي وانعكاس ذلك على معظم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

٢- قضايا السياسة العامة:

■ القانون المعدل لقانون وضع الأموال غير المنقولة تأمينا للدين رقم (٨) لسنة ٢٠٠٩:

صدر القانون المعدل لقانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين رقم (٨) لسنة ٢٠٠٩ في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٩٥٢) تاريخ ٢٠٠٩/٣/١ إلا أن هذا التعديل وللأسف الشديد لم يعالج كافة الثغرات التي نبهت لها جمعية البنوك في الأردن.

■ مسودة قانون الضريبة الموحد لسنة ٢٠٠٩:

عقدت الجمعية اجتماعاً موسعاً لمناقشة قانون ضريبة الدخل حضره ممثلين قانونيين وماليين عن البنوك الأعضاء، وقد تركزت النقاشات حول المشروع المقدم من قبل الحكومة والمقترحات التي قدمت من قبل البنوك فيما يتعلق بمبدأ إقليمية وعالمية الضريبة ونسبة الضريبة على البنوك ومصادر الدخل الوظيفي والاستثماري ومصادر الدخل المعفاة والإرباح الرأسمالية الناتجة عن المتاجرة بالأسهم والعقارات والتعويضات المقطوعة الناتجة عن إصابات العمل والوفاة ومخصصات الديون الهالكة والمشكوك فيها للبنوك والشركات المالية وإعفاءات التبرعات التي كان القانون الحالي يقرها وإعادة العمل بإعفاء رواتب التقاعد ومبلغ المكافأة المقطوع وتعويض نهاية الخدمة وإعادة العمل بالخصم التشجيعي الممنوح حاليا وإعفاء فوائد اذونات الخزينة وسندات التنمية وإسناد قرض الخزينة وسندات المؤسسات وإسناد قرض الشركة المساهمة العامة. هذا وتم رفع كافة ملاحظات البنوك التالية إلى وزير المالية.

وفيما يتعلق بنسبة الضريبة، بينت البنوك أن تخفيض نسبة الضريبة على البنوك إلى ٢٥٪ ليس كافياً لأن الضريبة تبقى فعلياً أعلى من ذلك للأسباب التالية:

١- إلغاء الخصم التشجيعي البالغ ٦٪ ويعادل حوالي ٢٪ من شريحة الضريبة.

٢- دفعات ضريبة الدخل المقدمة والتي تشكل عبئاً إضافياً على البنك وبالتالي على نسبة الضريبة.

٣- إخضاع أرباح المتاجرة بالأسهم والسندات.

٤- إخضاع الفوائد على السندات وإسناد القرض والاذونات والتي كانت معفاة بنسبة ٢٥٪ وهي تشكل مبالغ مادية لدى البنوك.

٥- قبول ٢٠٪ من المصاريف المتعلقة بالدخل المتحقق للفروع الخارجية وهذا غير منطقي ويخالف القواعد المحاسبية والضريبية.

٦- إخضاع فوائد ودائع البنوك الخارجية للضريبة بنسبة ٥٪ من الفوائد المدفوعة على ان يتم توريدها لدائرة ضريبة الدخل خلال ثلاثين يوما من تاريخ الدفع أو استحقاق الدخل أيهما أولا علما ان هذا البند هو محور خلاف بين البنوك ودائرة ضريبة الدخل لدى المحاكم المختصة حسب القانون المعمول به حالياً.

٧- لم يجز المشروع تنزيل أكثر من (٨٠٪) من المخصص الخاص المتعلق بالتسهيلات غير العاملة وهذا يخالف قانون البنوك.

وفيما يتعلق بالإعفاءات، فقد رأت البنوك ما يلي:

١- عدم العدالة في فرض الضريبة بين أنواع الشخص الحكمي، فقد فرض المشروع في المادة (٢٣٣) نسبة ضريبة على بعض أنواع الشخص الحكمي بواقع ١٢٪ من الدخل الخاضع للضريبة وعلى البعض الآخر منها البنوك بنسبة ٢٥٪ من الدخل الخاضع للضريبة، وفي المادة (٢٢٧) أعفى المشروع دخل قطاعات الـ ١٢٪ للشخص الحكمي من أرباح المتاجرة بالأسهم والسندات وإسناد القرض وسندات الخزينة وصناديق الاستثمار والعملات، بينما أخضعها لقطاعات الـ ٢٥٪ التي تشمل البنوك، والمفروض العكس من يدفع نسبة ضريبة أعلى تكون له إعفاءات اكبر.

٢- اخضع المشروع في المادة (٢٣٦) الأرباح غير المتحققة من الأسهم والأوراق المالية المحتفظ بها لغايات المتاجرة وربطها بسعر السوق في آخر يوم عمل لفترة الضريبة، والمفروض ان الربح غير المتحقق لا يخضع للضريبة لتحفيز البنوك للاستثمار في بورصة عمان.

٣- عدم إعفاء مكافآت نهاية الخدمة والرواتب التقاعدية من الضريبة.

٤- تعامل الضريبة بمبدأ السنوية وإلزام الشركات بدفع الضريبة بعد الربع الثاني والرابع خلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوما دون منح خصم تشجيعي يغطي عائد الاستثمار الممكن تحقيقه على هذه المبالغ.

٥- إلغاء الإعفاء المتعلق بفوائد اذونات الخزينة وسندات التنمية وسندات المؤسسات العامة والتي تبلغ ٢٥٪ من هذا الدخل في القانون الساري المعمول حالياً.

٦- إلغاء رسوم الجامعات وصندوق التدريب المهني وصندوق البحث العلمي والتي مجموعها ٣٪ من الربح.

وفيما يتعلق بالازدواج الضريبي، فقد اخضع المشروع نسبة من دخل الشخص المعنوي من الخارج، مما يعني ان ضريبة الدخل من فروع البنوك الخارجية ستصبح مضاعفة في كثير من الأحيان. وفي المادة (٢٣٤-هـ) الاقتطاع من المصدر والمتعلقة بإلزام البنوك اقتطاع ما نسبته (٥٪) من الفوائد المدفوعة، فقد اقتصر الاستثناء على الفوائد المتحققة للبنوك والشركات المالية العاملة في المملكة، وبالتالي فان الاقتطاع ينطبق على الفوائد المدفوعة للبنوك الخارجية، مما سيضع البنوك الأردنية في وضع يصعب معه المنافسة على استقطاب الودائع من البنوك الخارجية وسيؤدي إلى هروب تلك الودائع من المملكة، الأمر الذي سيقلص من أرباح البنوك المحلية وينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني وعوائد ضريبة الدخل.

وفيما يتعلق بالتبرعات، فان تحديد سقف للتبرعات المقبولة ضريبيا لأشخاص غير ربحية بما لا يتجاوز ١٠٪ من الدخل الخاضع للضريبة بينما كانت جميع التبرعات غير محدد بسقف بموجب القانون المعمول به حاليا.

أما بالنسبة للدخل من الوظيفة، فيعتبر شمول الدخل من الوظيفة لكل ما يدفع للموظف أو يقدمه صاحب العمل للموظف تضييقاً على الموظف.

وقد أبدت البنوك ملاحظات عامة على مسودة مشروع القانون منها:

١- وجود اختلاف في المسميات بين تعليمات البنك المركزي الأردني ومسودة مشروع القانون، مما قد يثير مشكلات في التطبيق، فالبنوك تستخدم مصطلح (مخصص تدني) بينما يستخدم المشروع مصطلح (التسهيلات غير العاملة).

٢- استخدم مشروع القانون مصطلحات متعددة للتعبير عن ذات المعنى أو المدلول مثل (الشخص المعنوي) و (الشخص الحكمي).

٣- هنالك تكرار في مواد المشروع (المواد ٢٠٥-٢٢٢ مع المواد ٢٢٣-٢٣٨).

٤- الانتقال عن طريق القسط الثابت لاستهلاك الموجودات الثابتة إلى طريق القسط المتناقص، وهذا يعني استخدام طريقة أكثر تعقيداً.

٥- لم يتطرق مشروع القانون لكيفية معالجة تدني قيمة الاستثمارات المالية.

■ **تعليمات هيئة الأوراق المالية:**

أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات الأسس المحاسبية والمعايير الواجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (٢٠٠٧/٧٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦، وتقتضي التعليمات الصادرة عن الهيئة الاعتراف بخسائر إعادة التقدير

للموجودات المالية المتوفرة للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق في بيان الدخل في حالة انخفاض القيمة السوقية لتلك الموجودات بنسبة ٢٠٪ فأكثر من كلفة الاستثمار عند الشراء واستمر هذا الانخفاض لمدة تسعة أشهر فأكثر. ودعت الجمعية لعقد اجتماع لمناقشة التعليمات، وتم توجيه كتاب إلى هيئة الأوراق المالية لإعادة النظر في البند ثانياً من التعليمات.

وفي ضوء توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية لإعادة النظر في معيار المحاسبة رقم ٣٩ وما قام به مجلس معايير المحاسبة في أمريكا من إصدار إيضاحات حول قياس القيمة العادلة للموجودات المالية والاعتراف بالتدني في قائمة الدخل، إضافة إلى اتفاق شركات تدقيق الحسابات الكبرى من خلال الممارسات الفعلية على ان ٣٠٪ تقريباً هي النسبة الأكثر حكمة وملائمة لتحديد فيما إذا كان التدني في قيمة الموجودات المالية قد أصبح جوهري، كل ذلك يدل على ان تطبيق تعليمات هيئة الأوراق المالية سيضر بالبنوك والشركات في ظل عدم وضوح القيمة العادلة للاستثمارات في الأسواق المالية العالمية في الوقت الحالي.

طالبت البنوك الأعضاء بإعادة مخاطبة هيئة الأوراق المالية لإعادة النظر في البند ثانياً من التعليمات بما يخدم المصلحة العامة للشركات وللاقتصاد الوطني وذلك لتجنب تحقيق خسائر غير مبررة للشركات الوطنية. وعليه تم إرسال كتاب آخر إلى هيئة الأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٤ يبين وجهة نظر البنوك في التعليمات الصادرة.

■ **امن بطاقات الاعتماد الدائنة والمدينة:**

تم خلال الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩ في جمعية البنوك مناقشة موضوع امن بطاقات الاعتماد الدائنة والمدينة ومدى إسهام المنشورات التي تصدر عن البنوك بتوعية العملاء بكيفية استخدام بطاقات الاعتماد وكيفية تصرف العميل في حال تعرض لفقدان أو سرقة البطاقة أو أي من حالات الاحتيال، حيث تم التوصل إلى تشكيل لجنة تضم ممثلين عن البنوك بحيث تكون مهام هذه اللجنة هي مناقشة السبل التي يتم من خلالها محاربة عمليات الاحتيال وذلك بتثقيف حاملي البطاقات والتجار، حيث اجتمعت هذه اللجنة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٥ وبحضور ممثل عن البنك المركزي الأردني، الذي شدد خلال الاجتماع على ضرورة التصدي لظاهرة ما يطلق علية الـ skimming والتي تقوم بوضع أجهزه خاصة من قبل عصابات الاحتيال على جهاز الصراف الآلي في المكان المخصص لوضع بطاقات الاعتماد من قبل العملاء وبذلك يتم نسخ كافة المعلومات الخاصة بالبطاقة، ونوه مندوب البنك المركزي بان هذه الأعمال قد تكلف البنوك الكثير من الأموال خاصة أن البنوك في هذه الأحوال تقوم بتعويض العملاء .

وفي نهاية الاجتماع توصل الحضور إلى التوصيات التالية:

١- قيام إدارة الجمعية بمخاطبة البنوك وذلك باعتماد تلك البنوك ممثليها في هذه اللجنة لسهولة حصول أعضاء اللجنة على موافقة لحضور الاجتماعات كلما دعت الضرورة.

٢- الطلب من البنوك إرسال كل ما لديها من الإرشادات التوضيحية التي تعمم على العملاء والتجار بكيفية استخدام البطاقة وبحالات فقدان أو سرقة البطاقات وذلك لدراسة تلك الإرشادات والتوضيحات واعتمادها من قبل اللجنة في الجمعية لتصدر على شكل توصيات لتعميمها على كافة البنوك واعتمادها، وإيجاد الوسائل والطرق لإيصال تلك الإرشادات إلى العملاء والتجار وبسهولة ويسر بالطرق المناسبة.

٣- دراسة إمكانية فتح مكان خاص باللجنة في موقع الجمعية الالكتروني ليكون ملتقى تواصل بتبادل المعلومات بين مسئولي الدوائر المعنية في حال حصول أي عملية لخرق المعلومات لبطاقة أي من عملاء البنوك أو أجهزة الصراف الآلي.

٤- دعوة ممثلي شركات VISA. MASTER CARD. NATIONAL EXPRESS وممثلي الأجهزة الأمنية لحضور أي اجتماعات تراها اللجنة مناسبة حيث شد أعضاء اللجنة بان حضور هذه الجهات هام جدا ومفيد في عملية التواصل بين مختلف الجهات لتلافي التأخير عند حدوث عملية اختراق للمعلومات.

■ **تسهيل آلية التعامل مع المكفوفين في البنوك:**

عقدت جمعية البنوك اجتماعاً بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٣ لمناقشة آلية تسهيل التعامل مع المكفوفين في البنوك حضره ممثلين عن البنوك الأعضاء، وتم خلال الاجتماع الوقوف عند عدة مشاكل تواجه العملاء المكفوفين لدى البنوك، بالإضافة إلى تشكيل لجنة مصغرة مكونة من سبعه أعضاء يمثلون البنوك تكون مهمة هذه اللجنة هي التوصل إلى مقترحات وتوصيات في هذا المجال، والتي اجتمعت بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٣ وبحضور عضو مجلس إدارة المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعاقين ورئيس جمعية الصداقة للمكفوفين ورئيس الاتحاد الأسيوي للمكفوفين، حيث بين بأن الأردن أقرّ في عام ٢٠٠٨ على الاتفاقية الدولية لشؤون الأشخاص المعاقين وكانت الدولة رقم (١٨) وبذلك أصبحت من دول الرصد لتنفيذ الاتفاقية.

كما بين أن المجلس الأعلى لشؤون المعاقين سوف يشارك بأي كلف مالية سوف تتحملها البنوك نتيجة للمساعدة أو للتسهيلات التي سوف تقدمها للمكفوفين، وقد وضح مشكلتين تواجه العميل المكفوف مع البنوك:

١- عند قيام الكفيف بسحب أي مبلغ من حسابه الشخصي يطلب البنك من الكفيف إحضار شاهدين على واقعة التسليم وفي هذا كثير من الإحراج الذي لا لزوم له للكفيف حيث انه من الصعب توفر شاهدين، بالإضافة إلى أن في ذلك انتهاك لخصوصية الكفيف وسرية حساباته الشخصية، وفي كثير من دول العالم يقوم موظفي البنك بالمصادقة على واقعة التسليم ويمكن أن يتم ذلك تحت إشراف مدير الفرع.

٢- إن البنوك ترفض منح الكفيف بطاقات اعتماد أو بطاقات الصراف الآلي مما يؤدي إلى قيام الكفيف بفتح حساب باسم زوجه أو احد أولادة ويقوم صاحب الحساب بدورة بإصدار بطاقات الاعتماد أو الصراف الآلي و تفويض الكفيف بالتصرف بالحساب واستخدام البطاقات. علما بان البنوك تمنح الأمي حق فتح الحسابات ومنح بطاقات الاعتماد والصراف الآلي وعلية طالب السيد أحمد اللوزي بان تتعامل البنوك وفق تلك المعادلة مع الكفيف.

وتمنى على البنوك بتطبيق المقترحان السابقان لما لها من فائدة بكيفية التعامل مع الكفيف من قبل البنوك وفق لما هو متبع في كثير من دول العالم ولما يحفظ من كرامه للكفيف وسرية أوضاعة المالية وعدم الاطلاع عليها من قبل الآخرين.

كما تم خلال الاجتماع الاطلاع على ملف يبين الشركات الرائدة في العالم والتي تصنع الأجهزة التي تتوافق مع متطلبات الكفيف أو المعاق حركيا، والتي من الممكن قيام البنوك بالاستفادة من بعض أفكارها لمناقشتها مع الشركات الموردة لها ومدى إمكانية تعديل الأجهزة الحالية أو تطويرها وما هي الكلف المتوقعة على البنوك، خاصة وان بعض البنوك بصدد إدخال أجهزة حديثة يمكن أن تتعرف على العميل دون استخدام بطاقة الصراف الآلي من خلال بصمة اليد أو العين. وانه يمكن اعتماد بعض المواقع والتجمعات بتوفير أجهزة تتناسب وفق متطلبات الكفيف وحاجته في بادرة أولية لبيان ردود الفعل حول تلك التسهيلات وفاعليتها.

■ **تكليف بعض هيئات المحاكم لمحامي البنوك بدفع قيمة رسوم طوابع الواردات على كشف الحساب:**

تم مناقشة الكتاب الوارد من أحدى البنوك الأعضاء بخصوص تكليف بعض هيئات المحاكم لمحامي البنوك بدفع قيمة رسوم طوابع الواردات على كشف الحساب الذي يبين رصيد التزامات العميل، علما أن رسوم الطوابع تكون مدفوعة ابتداء على عقد القرض. فقد تحدث بعض المحامين بأنهم لم يواجهوا هكذا تكليف من قبل القضاة إلا أن محامي بعض البنوك قد تعرضا لتكليف دفع رسوم الطوابع. وعبر بعض أعضاء اللجنة انه يجب أن يتم بيان من قبل وزارة المالية يبين سبب هذا التكليف والأساس القانوني له وذلك بناء على رد معالي وزير العدل بموجب كتاب رقم ٩٥٥٣/١١/٢٠ تاريخ ٢٠٠٩/١١/٨. اقترح مدير الجمعية قيام اللجنة القانونية بتقديم مذكرة قانونية حول قانونية طلب بعض هيئات المحاكم بدفع رسوم طوابع الواردات على كشف الحساب على أن يكون محامي البنك المعني ضمن اللجنة التي سوف تعد المذكرة بهذا الخصوص.

■ **إنكار الدين من قبل المدين للدين الثابت بسندات الرهن العقاري:**

تم بحث موضوع إنكار الدين من قبل المدين للدين الثابت بسندات الرهن العقاري وذلك بموجب كتاب احد البنوك الأعضاء بخصوص القرار رقم ٢٠٠٩/٤٠٤٩١ حيث أن هذا القرار صادر من قبل هيئه سباعية، وجاء لصالح البنوك ورفض إنكار المدين لان مثل ذلك إنكار لا يرد على سندات الرهن ولا يوقف تنفيذها لأنه من البينات التي لا يجوز إنكارها إلا بالتزوير.وتحدث احد أعضاء اللجنة القانونية عن صدور قرار جديد من قبل احد القضاة مخالفاً للقرار موضوع البحث وتعهد بتزويد اللجنة القانونية بنسخة من القرار. وباستفسار من قبل مدير عام الجمعية حول كيفية صدور قرارات من قبل قضاة مخالف لما هو متبع من قبل هيئات قضائية أعلى درجة، أجاب عضو اللجنة القانونية بان القضاة غير ملزمين بإتباع ما هو صادر من قبل هيئات قضائية في نفس الموضوع وإنما هي وسيلة من وسائل الاستئناس يستعين بها القضاة في عملية الفصل بالمنازعة وصدور القرار من قبلهم.

■ **مناقشة القرار محكمة التمييز رقم ٢٠٠٨/٣٠٨١ المتعلق بالاعتماد المستندي:**

تم تناول الموضوع المتعلق بكتاب أحد البنوك الأعضاء بخصوص قرار محكمة التميز رقم ٢٠٠٨/٣٠٨١ والمتعلق ببعض المبادئ القانونية للاعتماد المستندي ومسؤولية البنوك بهذه الخصوص علما بان أحد أعضاء اللجنة القانونية كان قد عين خبيرا في الدعوى من قبل المحكمة وبموافقة جميع أطراف الدعوى وعلية فقد قدم تلخيصا موجزا في الاجتماع المذكور حول الدعوى ، حيث جاء في القرار بان مسئولية البنك هي عقدية وليست تقصيريه كما أن الموافقة على الشحن الجزئي يعد موافقة على الاعتماد وأن عدم تحمل البنك مسئولية رفض البنك المرسل تعزيز الاعتماد.

■ **إصدار الشروط العامة للكفالات من قبل غرفة التجارة الدولية:**

تم عرض الدراسة المقدمة من قبل أحد الخبراء في البنوك حول الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) في الأردن والرسالة المرفقة حول اعتماد شروط عامة من قبل غرفة التجارة الدولية ICC وصيغ كفالات موحدة. وعليه قررت اللجنة متابعة الموضوع ودعوة مُعِد الدراسة إلى الاجتماع اللاحق لاستيضاح بعض النقاط. كما وضح أعضاء اللجنة بان بعض الصعوبات قد تواجه تطبيق تلك الشروط وصيغ الكفالات الموحدة، بسبب قيام بعض الجهات الرسمية بفرض نموذج كفالات من قبل تلك المؤسسات والدوائر كل على حدا وتكون غير محددة المدة وغير مرتبطة بانجاز المشروع أو الغاية التي صدرت من اجلها مما يخالف شروط وهدف إصدار تلك الكفالات، مما قد يحتاج إلى التشاور مع تلك المؤسسات والدوائر الحكومية للوصول إلى صيغ موجودة ومقبولة من قبل جميع الأطراف أصحاب العلاقة.

■ **إبطال التبليغات التي تمت بواسطة المراكز الأمن:**

تم مناقشة الكتاب الوارد من أحد البنوك الأعضاء حول قرار محكمة استئناف عمان رقم ٢٠٠٩/١٩٦٤١ والمتعلق بإبطال التبليغات التي تمت بواسطة المراكز الأمن في معاملات التنفيذ على سندات الرهن. حيث أن القرار المذكور قد اعتبر أن التبليغات التي تمت من خلال المراكز الأمنية مخالف للقانون، علما هذا القرار قد صدر بعد تطبيق التعديل الأخير على قانون تنفيذ الأموال الغير منقولة تأمينا للدين. وعلية فقد قررت اللجنة بان صدور هكذا قرار مع انه صدر بعد تعديل القانون سوف يتم فسخه من قبل محكمة التمييز.

■ **أمن بطاقات الصراف الآلي:**

إشارة إلى النقاشات التي تم تناولها في منتصف هذا العام من قبل لجنة امن البطاقات ATM والتي تم تشكيلها حديثا وفق متطلبات المرحلة الحالية. فقد توصل أعضاء اللجنة إلى صيغة شبه نهائيه تبين تعليمات استخدام بطاقات الائتمان والصراف الآلي ATM وكيفية المحافظة عليها من قبل العميل منعا لوقوع عمليات سرقة واحتيال، ليتم اعتماد تلك التعليمات من قبل البنوك وتعميمها على كافة مستخدمي تلك البطاقات لتكون جزءاً من إستراتيجية البنوك في المحافظة على امن الخدمات الالكترونية التي تقدمها البنوك.

٣- الندوات والمحاضرات:

أ- الندوات:

■ **ندوة حول أنظمة حماية امن المعلومات:**

نظمت جمعية البنوك ندوة بعنوان إدارة الحوادث الطارئة المتعلقة بأمن وحماية المعلومات حاضر فيها مدير امن المعلومات واستمرارية الأعمال في إدارة المخاطر في البنك العربي المهندس أيمن غنوم،وقال مدير عام جمعية البنوك ان موضوع امن المعلومات يكتسب أهمية خاصة لاتصاله بعمل القطاعين العام والخاص وبكافة القطاعات الاقتصادية. وأشار في معرض تقديمه للمحاضر انه تم في الأردن تشكيل لجنة وطنية لأمن المعلومات يشارك فيها القطاع المصرفي من خلال جمعية البنوك في الأردن التي تسعى إلى تقديم توصيات للجنة الوطنية تضمن تحقيق الهدف من تشكيلها للوصول إلى نظام وطني لحماية امن المعلومات.

واستعرض المحاضر التطورات التي شهدها عملية حماية امن المعلومات منذ ظهور أول فيروس استهدف شبكة الانترنت في أمريكا التي كانت تستخدم للأغراض العسكرية في العام ١٩٨٨. وقال مع تطور شبكة الانترنت للاستخدامات التعليمية والأغراض التجارية زادت عمليات اختراق المواقع الالكترونية والتعدي على بيانات الشركات وكانت أساليب التصدي لها غير فعالة ما استوجب استحداث أنظمة حماية وطنية تشاركيه بين القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى أن بعض الدول طبقت أنظمة حماية وطنية بدأت في وقت مبكر منها أمريكا ودول أوروبية ودول الشرق الأقصى، لكن الدول العربية أدخلت أنظمة الحماية في وقت متأخر وتقتصر في الوقت الحالي على ٤ دول هي قطر والسعودية والإمارات العربية وتونس.

وقال المهندس غنوم أن الأردن واحدة من الدول التي تحاول تأسيس وحدة لحماية نظام المعلومات الوطني حيث أقرت الحكومة إستراتيجية تتعلق بحماية امن المعلومات الوطني وبدأت بتطبيق سياسات وطنية وهي بذلك أول دولة تتبني سياسات وطنية لحماية امن المعلومات على مستوى الوطن العربي.

■ **ندوة حول دور البنوك في تمويل مشروعات المياه:**

نظمت جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٩/٦/١٥ ندوة حول دور القطاع المصرفي في تمويل مشروعات المياه في الأردن. وتحدث في الندوة التي عقدت في مقر الجمعية عضو مجلس النواب ووزير المياه الأسبق الدكتور حازم الناصر حيث سلط خلالها الضوء على أهمية مشروعات المياه التي تحتاج إلى عمليات تمويل لتنفيذها. ودعا إلى ضرورة استحداث نافذة تمويل استثمارية بالتعاون بين الحكومة والبنك المركزي والتعامل مع مشروعات المياه كأولوية وطنية. وأكد على أهمية مساهمة البنوك في الاستثمار بمشروعات المياه الإستراتيجية، داعيا الحكومة في الوقت ذاته لدعم البنوك التي تشارك في هذه المشروعات من خلال أسعار الفائدة أو أية إجراءات تسهم في تسهيل عمل البنوك وتخفيف التكاليف والمخاطر التي قد تتحملها.

وعرض أهم التحديات التي تواجهها المملكة فيما يتعلق بندرة الموارد المائية والحاجة إلى استثمار ٨,٥ مليار دولار لفترة ١٢ سنة المقبلة وبمعدل ٧٠٠ مليون دولار سنويا لتحقيق الاستدامة في التزود بالمياه في مستواها الحالي الأمر الذي يتطلب مساهمة اكبر من البنوك على ان تتلقى المساعدة من قبل الحكومة. كما عرض سيناريوهات للتعاون سواء من خلال تأسيس نافذة استثمارية بالتعاون بين وزارة المالية والبنك المركزي الأردني وبمشاركة من قبل البنوك العاملة في المملكة أو من خلال تقديم دعم الفوائد للبنوك التي تشارك في مشروعات المياه.

وقال ان الحكومة تدرك أهمية مشاركة القطاع الخاص في مشروعات المياه لكفاءته وقدرته على الإدارة وتوفير التمويل، وأورد

مثالا على هذه الشراكة مشروع محطة تنقية الخربة السمرا الذي تم تنفيذه على طريقة «BOT» البناء والتشغيل ونقل الملكية ومشروع إدارة مياه عمان وأخيرا مشروع جر مياه الديسي.

وأكد ان الحكومة كانت تشجع البنوك المحلية للمشاركة في مشروع الخربة السمرا لكن لم يكن هناك أية استجابة للتمويل المباشر. وعزا عزوف البنوك عن المشاركة بمثل هذه المشروعات إلى طول العمر التنفيذي لها ولطول المدة التمويلية.

وشدد على أهمية الاستثمار في قطاع المياه من قبل البنوك العاملة في المملكة حتى تتمكن من التوافق مع أهداف الألفية في توفير مياه شرب آمنة للمواطنين برغم من ان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أسهمت في تأخير تنفيذ هذه الأهداف التي تسعى إلى تخفيف عدد المواطنين الذين يحصلون على مياه شرب نظيفة إلى نصف العدد الحالي. وأكد ان أهمية دور البنوك الأردنية في المساهمة بمشروعات المياه الإستراتيجية سيسهم في تشجيع البنوك الإقليمية للمساهمة في عمليات التمويل، داعيا البنك المركزي للعب دور في تمكين البنوك من المساهمة في هذه المشروعات.

من جانبه، قال الدكتور قندح مدير عام الجمعية ان على البنوك ان تدرس سيناريوهات تمويل مشروعات المياه بجدية والبناء على الدراسات التي عملتها البنوك سابقا والتفكير في عمل تجمع بنكي للدخول بهذه المشروعات الحيوية. وأضاف انه لا يمكن إحداث نقلة نوعية في الأردن دون تنفيذ المشروعات التي طرحها جلالة الملك خصوصا مشروعات المياه لان تنفيذها يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه للمواطنين.

يذكر أن المملكة مقبلة على تنفيذ مشروعين مائيين استراتيجيين الأول جر مياه الديسي إلى عمان ومحافظات الشمال والثاني المشروع الوطني لسحب مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت الذي يسير جنباً إلى جنب مع مشروع قناة البحرين الذي يمول دراساته حاليا البنك الدولي.

ب- ورش العمل:

■ ورشة عمل حول قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

نظمت جمعية البنوك في الأردن وبرنامج التنمية الاقتصادية (سابق) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ورشة عمل خلال الفترة ١٧-٢٠٠٩/٣/١٨ لتقييم طلبات قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك في مقر الجمعية في عمان، وهدفت الورشة إلى ضمان تحقيق فهم أفضل لعمليات قبول طلبات قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحضرها مدراء القروض والتسهيلات في البنوك والمؤسسات المالية الأردنية وموظفو الوكالة الأمريكية في الأردن وجمع من المهتمين.

وأتاحت ورشة العمل للمشاركين تبادل وجهات النظر والمعلومات حول ممارسات الإصدار ومقارنتها بمثيلاتها في دول أخرى إضافة إلى إتاحة الفرصة للمشاركين للحصول على معلومات قيمة حول كيفية تحسين إجراءات الإصدار وضمانات القروض.

■ ورشة عمل إستراتيجية التجارة الالكترونية:

ضمن خطة الحكومة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتجارة الالكترونية عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/٣/٢٩ ورشة عمل لمناقشة موضوع إستراتيجية التجارة الالكترونية بحضور مسؤولي دوائر الحاسب الالكتروني والمعنيين في مجال التجارة الالكتروني في البنوك الأعضاء.

هذا وستقوم الجمعية بعقد ورشات عمل متخصصة ودورات تدريبية وتثقيفية لموظفي القطاع المصرفي ضمن دورها في الفريق

الوطني للتجارة الالكترونية وسيتم تشكيل فريق عمل من لجنة تقنية المعلومات في الجمعية والمشكلة من البنوك الأعضاء وذلك لإشراك القطاع المصرفي في جميع مراحل تنفيذ الإستراتيجية الوطنية.

■ **ورشة عمل «الجريمة المالية»:**

نظمت جمعيه البنوك في الأردن وبالتعاون مع شركة إجادة ورشة عمل بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٥ حول موضوع الجريمة المالية تم من خلالها عرض آخر المستجدات العالمية في مجال مكافحة الجرائم المالية، حيث قام الخبير السيد ديفيد ديكسون بعرض تجارب حقيقية وبيان التحديات التي تواجه سوق الخدمات المالية في هذا المجال، كما تم الاطلاع على أساليب مواجهة الجريمة المالية باستعمال حلول Norkom لمكافحة الجريمة المالية ومراقبة الامتثال.

■ **ورشة عمل لعرض «منتج جديد لشركة سيدكو»:**

نظمت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل لعرض منتج جديد لشركة سيدكو بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١١، حيث تم خلال الورشة عرض المنتج الجديد الذي يحمل اسم (إنفوتركس Infotrix) حيث أن هذا المنتج متخصص في إدارة زيارة العملاء منذ لحظة دخولهم إلى البنك وحتى خروجهم منه، ويتضمن النظام إمكانية التعرف على العملاء (من خلال بطاقة الصراف الآلي) عند طلبهم للخدمات المختلفة من خلال شاشات لمسية Touch Screen kiosks ومن ثم إدارة الدور حسب أولويات تعتمد على قطاع العميل والخدمة المطلوبة. ويتضمن النظام شاشات لمسية صغيرة لأخذ رأي العميل Customer Feedback مباشرة بعد انتهائه من الخدمة، ونظام العرض الرقمي «Digital Signage» الذي يمكن البنوك من تصميم وجدولة المواد الإعلامية والدعائية بشكل مركزي وعرضها على شاشات LCD في الفروع المختلفة.

■ **عرض نتائج Focus Group:**

قامت جمعية البنوك بالأردن بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ بعرض نتائج الدراسة التي قامت بها جمعية البنوك بدعم من وكالة الإنماء الأمريكية USAID من خلال برنامج سابق لبحث رأي العملاء في البنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني عن طريق اعتماد «مجموعة تسليط الضوء Focusing Group» وهي احد الأدوات المعتمدة في إجراء مسح ميداني لاستطلاعات الرأي بين الجمهور، حيث تم هذا الاستطلاع خلال الفترة من ١٩-٢٠٠٩/٧/٢٢.

هذا وشمل البحث و الدراسة على عدة مجالات رئيسية هي دراسة سلوك العملاء من ناحية استخدام المنتجات والخدمات المصرفية، ومستوى الإشباع والولاء لدى العملاء، وإدراك العملاء بمدى تقديم البنوك خدمات ومنتجات تشبع حاجاتهم ورغباتهم، وأثر الإعلام كوسيلة في بناء الصورة الذهنية والإدراك المصرفي عن السوق المصرفي الأردني.

هذا وقد استهدفت الدراسة الفئات التالية:

- مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فئة الرجال).
- مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فئة السيدات).
- الموظفين.

■ **ورشة عمل «اختبارات الأوضاع الضاغطة»:**

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني ورشة عمل حول تعليمات «اختبارات الأوضاع الضاغطة» Stress Testing» وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٨، بحضور حوالي ٧٠ مشاركاً يمثلون ١٨ بنكاً من أصل ٢٣ بنكاً عاملاً في المملكة. حيث هدفت الورشة إلى تسليط الضوء على أهم النقاط المتعلقة باختبارات الأوضاع الضاغطة والتي تعتبر أداة هامة تُستخدم من قِبل البنوك كجزء من عملية إدارة المخاطر لديها.

بدأت الورشة بكلمة ترحيبية للدكتور عدلي قندح مدير عام الجمعية أكد فيها الأهمية المتزايدة لهذه الاختبارات وخاصة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، ثم قام بعدها المحاضر السيد محمد عمايرة من البنك المركزي الأردني بتوضيح أهم النقاط الخاصة بالاختبارات متطرقاً إلى أنواع اختبارات الأوضاع الضاغطة و منهجياتها المختلفة والمخاطر الرئيسية الواجب أخذها بالاعتبار في الاختبارات والتي تشتمل على مخاطر الائتمان والتركزات الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، بالإضافة إلى دور مجالس إدارات البنوك وإداراتها التنفيذية في تنفيذ هذه الاختبارات ودورها الهام في اختيار السيناريوهات التي تُجرى عليها الاختبارات، وبين المحاضر أن هذه الاختبارات ليست تمريناً إحصائياً أو رياضياً وإنما تأتي أهميتها من حيث أنها تساعد البنوك في تحديد سياساتها الائتمانية وتطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة علاوة على تحديد مدى كفاية رأس مال البنك في مواجهة المخاطر المستقبلية المحتملة .

■ **ورشة عمل حول التعاقد الخارجي في قطاع البنوك في الأردن:**

عقد برنامج التنمية الاقتصادية (سابق) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجمعية البنوك في الأردن جلسة حوارية حول إمكانيات التعاقد الخارجي في قطاع البنوك في الأردن وذلك في مقر الجمعية في عمان.

وقدم العرض ثلاثة مختصين عالميين في هذا المجال وحضرها عدد من مسؤولي الإدارة العليا في البنوك الأردنية.وفي تعقيب له حول مضمون الدورة قال مدير عام جمعية البنوك الدكتور عدلي قندح تعتبر الورشة واحدة من قائمة طويلة من الورشات والندوات التي نعقدها عادة بالتعاون مع شركائنا – برنامج التنمية الاقتصادية (سابق) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وأضاف أن مضمون هذه الورشة ضروري جدا لأعضائنا إذ أردنا أن تتعرف البنوك في الأردن على تجارب الدول المتقدمة المتعلقة بنشاطات التعاقد الخارجي.

وقال «للبنوك أن تقرر بعد ذلك أيا من النشاطات يمكن توكيلها لطرف ثالث خبير ومتمرس في ذلك المجال». وقدمت الورشة لمحة عامة عن الخدمات التي يوفرها قطاع التعاقد الخارجي ومراكز الخدمات المشتركة، وعرض التوجهات العالمية في قطاع التعاقد الخارجي وتقديم خدمات تعاقد خارجي عالمية في الصناعة المالية. وقد تمكن المشاركون في ختام الورشة من رسم خارطة طريق تقليدية لخدمات التعاقد الخارجي التي يمكن توفرها في الأردن إضافة إلى تحديد دورة حياة وأساليب التعاقد الخارجي .

■ **ورشة عمل تناقش إدارة الديون المتعثرة في قروض التجزئة:**

نظمت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل حول إدارة الديون المتعثرة في قروض التجزئة شارك بها عدد من ممثلي البنوك المحلية وحاضر فيها نائل الصناع وإبراهيم كشت من البنك الأردني الكويتي.

وأكد المحاضران عدم استقرار الشركات من الناحية المالية يؤدي إلى تأخر تحويل رواتب العملاء إلى حساباتهم لدى البنوك أو الاستغناء عن خدمات الموظفين نهائيا فيؤثر سلبا على تسديد القروض إضافة إلى ارتفاع قيمة القروض التي يتم منحها من قبل البنوك للعملاء وتشعب التزامات العملاء لدى أكثر من بنك بسبب عدم وجود قاعدة بيانات كاملة عن العملاء.

وأشاروا إلى التأثير السلبي أيضاً لارتفاع نسبة الفائدة واستحداث عمولات جديدة مرتفعة نسبيا.

وأوصوا خلال الورشة بضرورة تشجيع البنوك على إنشاء دوائر مركزية لمتابعة الائتمان وخاصة متابعة تسهيلات التجزئة والأفراد لضمان إعادة إنعاش إقراض التجزئة باعتباره أداة هامة لتنشيط الحراك الاقتصادي والخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي الذي سببتها الأزمة المالية العالمية.

وأوصوا بإيجاد آلية تعاون بين البنوك وشركات الإقراض غير الخاضعة لرقابة البنك المركزي لمعرفة حجم التسهيلات الممنوحة للعملاء لديهم وأرصدة قروضهم ومدى التزامهم بالتسديد من خلال نظام الأخطار المصرفية تجنبا للتشعب والتعثر.

وكذلك الطلب من البنك المركزي تعديل نظام الأخطار المصرفية الذي يتم التصريح من خلاله عن العملاء الممنوحين تسهيلات من قبل البنوك المرخصة بالأردن بحيث يتم التصريح عن التسهيلات التي تساوي أو تزيد عن ٥ آلاف (الحالي ٢٠ ألف دينار).

وأوصيا بقيام البنك المركزي بتوفير نظام معلومات ائتماني متكامل يتم الاستعانة به من قبل البنوك المرخصة ويتم من خلاله التصريح عن كامل التزامات العميل لدى البنوك الأخرى سواء كمدين أو كفيل بعض النظر عن قيمتها وعنوان إقامة العميل الحالية وأرقام هواتفه وأية دعاوى قضائية مرفوعة على العميل وأية ممتلكات غير منقولة مسجلة باسم العميل.

ودعيا إلى دراسة نسب التعثر لمنتجات التجزئة والأفراد بشكل دوري وفي حال ملاحظة ارتفاعها عن النسب المعتادة إجراء دراسة أسباب الارتفاع بشكل موسع على مستوى الشركة والقطاع الاقتصادي.

ت- الملتقيات والمؤتمرات:

■ **الملتقى الثالث للإقراض بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

نظمت جمعية البنوك في الأردن ومركز الأردن اليوم للتنمية خلال الفترة ١٣-٢٠٠٩/١٠/١٤ الملتقى الثالث للإقراض بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وناقش المشاركون على مدى يومين عدة أوراق عمل بحثت في واقع الإقراض بالتجزئة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن والسياسات النقدية والمالية وأثرها على الإقراض بالتجزئة، بالإضافة لإدارة مخاطر الإقراض بالتجزئة، والجوانب القانونية فيه.

■ **اجتماع تحضيري لمؤتمر «دور القطاع المصرفي في التمويل البيئي» في جمعية البنوك:**

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع وزارة البيئة والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك المركزي وزارة الطاقة والثروة المعدنية ومؤسسة التمويل الدولية اجتماعا تحضيريا لمؤتمر «دور القطاع الخاص في التمويل البيئي» الذي سيعقد في عمان شباط المقبل.

وقد حضر الاجتماع ممثلون لـ ١٤ بنكا محليا، بحث أهمية تمويل المشروعات البيئية وأثره على التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهه واستعداد البنوك للانخراط في هذا النوع من التمويل الذي يدخل في باب المسؤولية الاجتماعية للبنوك.

وحضر الاجتماع مستشار وزير البيئة وخبير من الوكالة الفرنسية للتنمية وخبير في مجال الطاقة لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وتناول الاجتماع موضوع التمويل البيئي كفرصة جديدة أمام البنوك سيما وان توجهات العالم حاليا نحو مشروعات الطاقة الخضراء كبديل للطاقة المنتجة بواسطة الوقود الاحفوري لأثرها السلبي على البيئة.

وأكد المشاركون في الاجتماع ضرورة ان تتحول البنوك من التمويل الأسود (أي تمويل المشروعات التي تؤثر على البيئة) لصالح المشروعات صديقة البيئة في مقدمتها الطاقة النظيفة خصوصا وان الأردن مقبل على إنشاء هذه المشروعات سواء الطاقة النووية أو الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وقدم مستشار وزير البيئة عرضا حول أهمية التمويل البيئي في مواجهة المشكلات التي تواجه البيئة في الأردن وتشجيع استخدام الطاقة البديلة لأثارها الايجابية في حماية البيئة ودور الجهاز المصرفي في توفير التمويل اللازم لضمان بيئة خضراء نظيفة.

وقال ان التمويل البيئي يسهم في تخفيض التكاليف على الاقتصاد الوطني بنسب تتراوح بين ٢٠ الى ٣٠ بالمئة من تكلفة أي مشروع وحسب القطاع الذي يمثله ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد مع إقبال المملكة على تنفيذ مشروعات طاقة بديلة تعتبر ركن أساسي في إستراتيجية الطاقة المعتمد للمملكة لنهاية عام ٢٠٢٠.

بدوره أشار خبير الوكالة الفرنسية للتنمية إلى مشروع خطوط التمويل الائتمانية الخضراء ومشروعات الطاقة البديلة التي تنفذ في الأردن بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

كما أشار خبير وزارة التخطيط إلى المشروعات الريادية التي تنفذ في المملكة في مجال الطاقة البديلة خصوصا الشمسية وآلية تمويلها مؤكدا أهمية فتح نوافذ تمويل بيئية مشتركة بين المصارف المحلية ومؤسسات تمويل دولية.

٤- نشاطات وأخبار أخرى:

■ اللقاء السنوي مع محافظ البنك المركزي الأردني:

قال محافظ البنك المركزي الدكتور أميه طوقان ان أولويات السياسة النقدية في ظل الأزمة المالية العالمية حماية سعر صرف الدينار الأردني والجهاز المصرفي من تداعيات الأزمة واحتواء الضغوط التضخمية، وذلك في محاضرة له في اللقاء السنوي لجمعية البنوك الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٦ حول «الاقتصاد الأردني فرص وتحديات عام ٢٠٠٩» . وقد تم تزويد الإدارات العليا في البنوك بنسخة من تلك المحاضرة وهي منشورة على الموقع الالكتروني لجمعية البنوك في الأردن www.abj.org.jo.

وكان رئيس جمعية البنوك الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي مروان عوض أكد ان السياسات النقدية والرقابية المصرفية التي يتبناها البنك المركزي الأردني والسياسات الائتمانية والمصرفية وسياسات إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية التي تتبناها البنوك العاملة في الأردن كانت حصيفة وصحية وسليمة وتمكنت من تجنيب الجهاز المصرفي الأردني هزات الأزمة المالية العالمية والتخفيف من آثارها وعواقبها.

وأكد ان البنوك حريصة على أموال المساهمين وستعمل على تطوير قدراتها وإمكاناتها الفنية والبشرية لمواكبة كل ما يحدث في هذا القطاع على الصعيد العالمي ملتزمة بتعليمات وأنظمة وقوانين البنك المركزي الأردني والمعايير والمؤشرات ذات الصلة. وأشار إلى ان الجهاز المصرفي يواجه حالياً بعض الانتقادات والحملات المبالغ فيها من بعض الجهات التي تدعي أن البنوك تحجمُ عن توفير الإقراض لها موضحاً ان المهمة الرئيسة للبنوك هي أن تكون وسيطا بين أصحاب الودائع والمقترضين من أصحاب المشروعات والاستثمارات وبالتالي فان العمل الرئيس لها هو تقديم القروض لجميع القطاعات الاقتصادية وفق الأنظمة والتعليمات النافذة لديها والمبررة بالدراسات والتحليلات الائتمانية.

وشارك في اللقاء نائبا المحافظ محمد سعيد شاهين وخلود السقاف، ومدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الأردني.

■ جمعية البنوك توقع مذكرة تفاهم مع جمعية البنوك الرومانية:

وقعت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٦ مذكرة تفاهم مع جمعية البنوك الرومانية في العاصمة الرومانية بوخارست لبناء إطار للتعاون وتبادل الطرفين المعلومات الإحصائية والاقتصادية خصوصاً في المجال المصرفي. ووقع المذكرة عن الجانب الأردني مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح وعن الجانب الروماني الأمين العام لجمعية البنوك الرومانية رادو نيجري.

ويأتي توقيع مذكرة التفاهم بالتزامن مع زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى رومانيا والتي شهدت توقيع اتفاقيات في مجالات عديدة، وجاء توقيع المذكرة ضمن إطار منتدى اقتصادي استثماري نظمته مؤسسة تشجيع الاستثمار في غرفة صناعة وتجارة رومانيا.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز فرص التعاون وتبادل المعلومات الإحصائية والبنوك واستكشاف مجالات جديدة للتقارب

الاقتصادي والتعاون المالي بين البلدين. وقد أبدى الجانب الروماني الاهتمام بالتجربة المصرفية الأردنية وحرصهم على تمتين العلاقات المصرفية.

يذكر ان التواجد المصرفي العربي في رومانيا ضعيف، بينما تواجد القطاع الخاص الأردني في رومانيا قوي، حيث يوجد حوالي ٣٠٦٠ شركة يملكها رجال أعمال أردنيين تعمل في مجالات متعددة، وإذا ما تم البناء على هذه المذكرة فان الفرصة أمام البنوك الأردنية تعتبر واعدة، حيث ان رومانيا تعتبر من الاقتصاديات الناشئة وتشهد نشاطاً اقتصادياً كبيراً بعد التحولات التي شهدتها وكان آخرها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

■ **لجنة دراسة الاحتياجات التمويلية المشكلة من رئيس الوزراء تعقد مجموعة اجتماعات في مقر الجمعية:**

عقدت اللجنة المشكلة من رئيس الوزراء مجموعة من الاجتماعات في مقر الجمعية بهدف التعرف على الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبحث المعوقات التي تواجهها هذه القطاعات وسبل حلها وذلك دون تحميل خزينة الدولة المزيد من الأعباء ودون المساس باستقلالية البنك المركزي أو الإخلال بالاتفاقيات الدولية التي وقعها. وقد تمكنت اللجنة من الوصول إلى مجموعة من التوصيات وتم رفعها إلى رئاسة الوزراء.

وقد تكونت اللجنة من معالي الدكتور رجائي المعشر رئيساً، وعضوية كلاً من معالي السيد مروان عوض رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، ومعالي الدكتور تيسير الصمادي، وعطوفة الدكتور منتصر العقلة أمين عام وزارة الصناعة والتجارة، وعطوفة المستشار الاقتصادي في رئاسة الوزراء، وعطوفة الدكتور عزا لدين كناكريه أمين عام وزارة المالية، وعطوفة السيد محمد سعيد شاهين نائب محافظ البنك المركزي الأردني، وسعادة الدكتور عدلي قندح مدير عام جمعية البنوك في الأردن مقرراً للجنة.

كذلك تضمنت اللجنة على أعضاء لجنة التسهيلات من أكبر سبعة بنوك وهي البنك العربي، البنك الأهلي الأردني، بنك الأردن، البنك الأردني الكويتي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الإسلامي الأردني، وبنك القاهرة عمان.

■ **توقيع اتفاقية بين جمعيتي البنوك في الأردن وفلسطين:**

وقعت جمعية البنوك في الأردن في مقرها بعمان بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٧ اتفاقية مع جمعية البنوك في فلسطين لبناء إطار للتعاون بين الجمعيتين وتعزيز فرص للتعاون بين الأردن وفلسطين.

ووقع الاتفاقية مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح ومدير عام جمعية البنوك في فلسطين نبيل أبو ذياب.

وتهدف الاتفاقية إلى التعاون في مجالات عمل الجمعيتين واستكشاف مجالات جديدة وتطوير أساليب مناسبة للتقارب الاقتصادي والتعاون المالي وتنظيم نشاطات وفعاليات مصرفية مشتركة.

كما تهدف الاتفاقية إلى تبادل الزيارات على مستوى مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية وتبادل المعلومات والبيانات الإحصائية حول الاقتصاد الكلي للطرفين بصورة عامة وحول البنوك بصورة خاصة.

ونصت الاتفاقية على تبادل الإصدارات والمنشورات والكتيبات والدراسات كافة التي تصدر عن الجمعيتين.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح ان الاتفاقية تعتبر خطوة مهمة لتعزيز التعاون بين البنوك الأردنية والفلسطينية وتبادل الخبرات المصرفية خصوصا في مجال التدريب والنشر المصرفي المتخصص.

وأضاف «نفخر ان تكون أول اتفاقية توقعها جمعية البنوك في الأردن مع جمعية بنوك عربية مع الأشقاء في فلسطين وهذا تأكيد على عمق الروابط بين الشعبين والقطاع المصرفي في البلدين».

وأكد الدكتور قندح ان تواجد البنوك الأردنية بقوة في فلسطين يدعونا للعمل بشكل متواصل لدعمها ودعم الاقتصاد الفلسطيني

لأنه يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الأردني. وقال «نجاح الجهاز المصرفي الفلسطيني هو نجاح للجهاز المصرفي الأردني». وطالب بتزويد جمعية البنوك بالمعلومات والبيانات عن البنوك في فلسطين بشكل عام والبنوك الأردنية هناك بشكل خاص لنبقى على اطلاع على آخر التطورات والمستجدات في الساحة المصرفية الفلسطينية.

من جانبه، قال أبو ذياب ان الأردن عمق استراتيجي لفلسطين والتواجد المصرفي الأردني قوي جدا حيث يوجد ٨ بنوك من أصل ٢٠ بنكا تعمل في فلسطين ولها ٩٠ فرعا، توظف ٢٣٠٠ موظف من أصل ٤٥٠٠ عاملين في البنوك في فلسطين. وأضاف ان حصة البنوك الأردنية السوقية في فلسطين تزيد عن النصف وثلث العاملات المصرفية تتم بالدينار الأردني. وأكد أبو ذياب ان التجربة المصرفية الأردنية متطورة وأطول عمرا من التجربة الفلسطينية ونطمح ان تكون الاتفاقية بداية للاستفادة من الخبرات الأردنية في مجال العمل المصرفي.

وتأسست جمعية البنوك في عام ١٩٧٨وتضم في عضويتها البنوك العاملة في المملكة وهي عضو في اتحاد المصارف العربية.

وتهدف الجمعية إلى التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص في كل ما من شأنه خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيزه ورعاية مصالح الجمعية والأعضاء وتوثيق أسس التعاون بينهم والتنسيق بين نشاطاتهم تحقيقا لمصالحهم المشتركة.

فيما تأسست جمعية البنوك في فلسطين عام ١٩٩٨ كمؤسسة غير ربحية تمثل القطاع المصرفي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتسعى لتوفير بيئة مواتية للصناعة المصرفية السليمة وتهدف إلى مساعدة أعضائها من البنوك وإلى بناء وتطوير القدرات من خلال التعاون والتنسيق مع المؤسسات ذات الصلة لتقديم المساعدة التقنية لموظفي القطاع المصرفي وبناء الصلات وتطوير العلاقات مع المؤسسات المماثلة في الخارج للاستفادة من الخبرات ووجهات النظر المتعددة.

■ **إصدارات جمعية البنوك عام ٢٠٠٩:**

قامت الجمعية خلال عام ٢٠٠٩ بإصدار عدة منشورات ومطبوعات منها:

١- **دراسة «نظام أسعار فائدة الإقراض بين البنوك الجوديبر (JODIBOR)»، باللغة الانجليزية:** كانت جمعية البنوك قد أعدت دراسة لمراجعة وتقييم نظام أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) للفترة (تشرين ثاني ٢٠٠٥ إلى كانون أول ٢٠٠٧)، وشكلت فريق فني من الجمعية والبنوك الأعضاء والبنك المركزي لمراجعة شاملة لنظام الجوديبر. وقامت الجمعية خلال عام ٢٠٠٩ بترجمة هذه الدراسة إلى اللغة الانجليزية، حيث احتوت الدراسة على لمحة عن بداية مشروع الجوديبر، وآلية احتسابه، وبعض التجارب العالمية والعربية في هذا المجال.

٢- **كتيب «حوارات مالية ومصرفية»:** أصدرت الجمعية كتاباً تضمن ابرز الحوارات المالية والمصرفية مع ماليين ومصرفيين أردنيين التي أجرتها مجلة البنوك الصادرة عن الجمعية بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ويأتي إصدار هذا الكتاب حرصا من إدارة جمعية البنوك في توفير المادة العلمية الغنية والمهمة التي احتوتها الحوارات واللقاءات لقطاع واسع من القراء والمهتمين، ارتأت أن يتم نشرها باللغتين العربية والانجليزية تعميما للفائدة على المستويات كافة.

٣- **كتيب «الدور الاجتماعي والاقتصادي للبنوك في الأردن»:** أصدرت الجمعية كتيبا حول الدور الاجتماعي والاقتصادي للبنوك في الأردن سلط الضوء على قصص النجاح التي حققتها البنوك الأردنية على مستوى الاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي في العقود الثمانية الماضية.

٤- **التقرير السنوي:** تم إصدار التقرير السنوي الثلاثون للجمعية لعام ٢٠٠٨ وباللغتين العربية والانجليزية حيث احتوى التقرير على أهم تطورات الجهاز المصرفي الأردني خلال عام ٢٠٠٨، وتطور عدد البنوك والفروع، وتطور الودائع والتسهيلات، بالإضافة إلى ترتيب البنوك وفقاً لبعض المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٨، كما تضمن التقرير أهم نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠٠٨.

٥- **كتاب «الأزمة المالية العالمية»**: أصدرت جمعية البنوك في الأردن كتابا تناول الأزمة المالية العالمية والذي يحتوي على جذور وأسباب الأزمة المالية العالمية وآثارها وابرز خطط الإنقاذ المتبعة عالمياً وعربياً.

٦- **نشرة آخر الأخبار**: أصدرت الجمعية ثلاثة أعداد من نشرة آخر الأخبار وهي نشرة إخبارية تصدر كل ثلاثة شهور تحتوي على أهم قضايا السياسة العامة وتعليمات البنك المركزي واهم المؤشرات الاقتصادية والمصرفية الرئيسة، إلا انه تقرر دمجها مع مجلة البنوك اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٠.

٧- **دراسة تطور القطاع المصرفي (٢٠٠٠- أيلول ٢٠٠٩)**: أصدرت الجمعية دراسة سلطت فيها الضوء على التطورات التي شهدها القطاع المصرفي في الأردن للسنوات من ٢٠٠٠ إلى أيلول ٢٠٠٩.

الفصل الثاني عشر

البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠٩

السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لجمعية البنوك –جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة– والتي تتكون من الموقف المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وكل من بياني الدخل والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بالتاريخ المذكور، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وايضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الادارة عن البيانات المالية:

ان الادارة مسؤولة عن اعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض اعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتشمل مسؤولية الادارة اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية المحاسب القانوني:

ان مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً الى تدقيقنا، وقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية، تستند الاجراءات المختارة الى تقدير المحاسب القانوني، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية ،سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ المحاسب القانوني في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للشركة والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم اجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الشركة . ويتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الادارة، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية.

نعتقد ان بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي:

في رأينا، ان البيانات المالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن الوضع المالي لجمعية البنوك– جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة – كما في ٣١ كانون اول ٢٠٠٩ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية:

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة متفق معها.

مأمون «محمد نور» فاروقه

مدقق مجاز رقم ٢٦٥ وممارس

من مأمون فاروقه وشركاه

عمان في ١١كانون الثاني ٢٠١٠

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان أ

الموقف المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

2008	2009		
دينار أردني	دينار أردني		
			الموجودات
		إيضاح	**الموجودات المتداولة**
1,000	1,000		نقد في الصندوق
1,906,225	1,621,112	3	نقد لدى البنوك
23,918	17,308	4	ذمم مدينه
1,132	1,132		تأمينات مستردة
4,374	3,213		مصاريف مدفوعة مقدماً
1,936,649	1,643,765		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة
2,275,297	2,285,507		التكلفة
(639,044)	(692,965)		الاستهلاك المتراكم
1,636,253	1,592,542	5	صافي القيمة الدفترية للموجودات غير المتداولة
3,572,902	3,236,307		مجموع الموجودات
			المطلوبات والوفر المتراكم
			المطلوبات المتداولة
5,133	6,304		بنك دائن
740	3,605		ذمم دائنة
710	765		أمانات ضريبة دخل مستخدمين
2,529	1,445		مصاريف مستحقة
9,112	12,119		مجموع المطلوبات المتداولة
26,277	32,685		مخصص تعويض ترك الخدمة
			الوفر المتراكم
3,107,591	3,537,513		الوفر المدور
429,922	(346,010)		وفر (عجز) السنة - بيان ب
3,537,513	3,191,503		مجموع الوفر المتراكم
3,572,902	3,236,307		مجموع المطلوبات والوفر المتراكم

- إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٨ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه.

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ب

بيان الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

2008 دينار أردني	2009 دينار أردني	ايضاح	
			الايرادات
807,849	000		رسوم اشتراك
27,305	170		إيرادات أخرى
4,950	6,050		إيراد قاعات
112,753	101,084		فوائد بنكية
000	2,518		مؤتمرات
952,857	109,822		مجموع الإيرادات
			مجلة البنوك
51,832	51,652	أ/6	إيرادات المجلة
(49,799)	(48,610)	أ/7	يطرح : مصاريف المجلة
2,033	3,042		ربح مجلة البنوك
			دورات تدريبية
12,067	000	ب/6	إيراد دورات تدريبية
(3,802)	000	ب/7	يطرح : مصاريف دورات تدريبية
8,265	000		ربح دورات تدريبية
963,155	112,864		مجموع الإيرادات وربح مجلة البنوك والدورات التدريبية
(533,233)	(458,874)	8	يطرح : مصاريف ادارية وعمومية
429,922	(346,010)		وفر (عجز) السنة المتحقق – بيان أ

- إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٨ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه.

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ج

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

2008	2009	
دينار أردني	دينار أردني	
		التدفق النقدي من عمليات التشغيل
429,922	(346,010)	(عجز) وفر السنة المتحقق
(459)	6,408	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
54,747	53,921	الاستهلاك السنوي
484,210	(285,681)	صافي الوفر (العجز) قبل التغير في رأس المال العامل
		(الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة
(4,914)	6,610	ذمم مدينة
(1,571)	1,161	مصاريف مدفوعة مقدماً
		الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة
(1,620)	2,865	ذمم دائنة
(12,300)	(1,029)	أرصدة دائنة أخرى
463,805	(276,074)	صافي النقد الناتج عن عمليات التشغيل
		التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
(34,922)	(10,210)	بيع (شراء) موجودات غير متداولة
		التدفق النقدي من عمليات التمويل
3,109	1,171	بنك دائن
431,992	(285,113)	صافي الزيادة (النقص) في النقد خلال السنة
1,475,233	1,907,225	رصيد النقد في بداية السنة
1,906,225	1,621,112	رصيد النقد في نهاية السنة

- إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٨ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه.

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية

١- تسجيل الجمعية وغاياتها:

لقد تم تسجيل الجمعية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الإعتبارية والإستقلال الإداري والمالي، إستناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الإجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ومعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. وبعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه . حيث اصدر مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك » رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ ايار ٢٠٠٥ . وتهدف الجمعية الى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي :

أ- رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة.

ب- تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها.

جـ- ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم واجراءات موحده لهذه الغاية.

٢- السياسات المحاسبية الهامة:

أ- يتم استهلاك الموجودات غير المتداولة باستخدام طريقة القسط الثابت حسب النسب السنوية التالية:-

- الأراضي	لا تستهلك
- المباني	٢٪
- الأثاث	١٠٪
- الأجهزة والمعدات	١٥٪
- أجهزة الحاسوب	٢٠٪
- الكتب	١٠٪

ب- تتبع الجمعية الأساس النقدي في إثبات إيرادات الإشتراك بمجلة البنوك في حين تتبع أساس الإستحقاق في قيد المعاملات المالية الأخرى.

٣- نقد لدى البنوك:

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2008	2009	
دينار أردني	دينار أردني	
721,444	359,128	البنك العربي / وديعة
2,337	4,246	بنك الإسكان / جاري
1,095,694	000	بنك الاتحاد / وديعة
000	2,060	البنك الاسلامي
000	1,165,477	البنك التجاري الاردني
86,750	90,201	بنك الإسكان / وديعة
1,906,225	1,621,112	المجموع

٤- ذمم مدينه:

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2008	2009	
دينار أردني	دينار أردني	
15,377	9,066	ذمم أعضاء
50	600	ذمم موظفين
8,491	7,642	ذمم أخرى
23,918	17,308	المجموع

٥- الموجودات غير المتداولة:

ويتألف هذا البند مما يلي:-

	التكلفة			
البيان	31/12/2008	إضافات	حذوفات	31/12/2009
أرض الجمعية	326,477	000	000	326,477
مبنى الجمعية	1,557,388	000	000	1,557,388
أجهزة ومعدات	141,208	1,844	000	143,052
أثاث وديكور	176,022	8,082	000	184,104
كتب	8,822	284	000	9,106
سيارات	65,380	000	000	65,380
المجموع	2,275,297	10,210	000	2,285,507

الاستهلاك المتراكم				
البيان	2008/12/31	إضافات	حذوفات	2009/12/31
أرض الجمعية	000	000	000	000
مبنى الجمعية	342,578	31,148	000	373,726
أجهزة ومعدات	118,204	9,786	000	127,990
اثاث وديكور	161,606	2,330	000	163,936
كتب	4,198	850	000	5,048
سيارات	12,458	9,807	000	22,265
المجموع	639.044	53,921	000	692,965
صافي القيمة الدفترية	1,636,253			1,592,542

٦- إيرادات مجلة البنوك والدورات التدريبية:

أ- ايراد مجلة البنوك.

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2008	2009	
دينار أردني	دينار أردني	
26,076	25,901	إيراد الاشتراكات
25,650	25,680	إيراد الإعلانات
106	71	إيراد المبيعات
51,832	51,652	مجموع إيرادات مجلة البنوك

ب- ايرادات الدورات التدريبية.

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2008	2009	
دينار أردني	دينار أردني	
2,000	0	إيراد دورة غسيل الاموال
1,050	0	إيراد دورة الاعتمادات المستندية
6,409	0	إيراد دورة ملتقى تمويل الشركات والمخاطر
208	0	ايراد دورة leadership & motivation
2,400	0	إيراد دورة البرنامج الأمني الشامل
12,067	0	مجموع إيرادات الدورات التدريبية

٧- مصاريف مجلة البنوك والدورات التدريبية:

أ- مصاريف مجلة البنوك.

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2008	2009	
دينار أردني	دينار أردني	
8,775	12,800	المكافآت
39,706	34,485	الطباعة
1,318	1,325	متفرقة
49,799	48,610	مجموع مصاريف مجلة البنوك

ب- مصاريف دورات تدريبية.

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2008	2009	
دينار أردني	دينار أردني	
1,300	0	مصاريف دورة غسيل الاموال
306	0	مصاريف دورة الاعتمادات المستندية
2,196	0	مصاريف دورة البرنامج الأمني الشامل
3,802	0	مجموع مصاريف الدورات التدريبية

٨- المصاريف الإدارية والعمومية:

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2008	2009	
دينار أردني	دينار أردني	
182,398	183,345	رواتب وأجور
19,296	19,998	مساهمة الجمعية في الضمان الإجتماعي
13,134	13,331	مساهمة الجمعية في صندوق الإدخار
12,313	15,001	مواصلات وسفر
16,427	12,222	مصاريف طبية
10,883	11,929	كهرباء ومياه
13,803	11,520	مصاريف ضيافة ونظافة
13,785	17,399	برق وبريد وهاتف وانترنت
7,050	7,050	ضريبة مسقفات
158	638	فوائد بنكية وعمولات
27,648	34,594	قرطاسيه ومطبوعات
6,170	6,408	تعويض ترك الخدمة
15,105	5,522	صيانة وتصليحات
6,547	5,956	مصاريف السيارات
3,053	2,557	تأمين
513	854	مصاريف حديقة الجمعية
54,747	53,920	استهلاكات
1,450	1,450	أتعاب التدقيق
800	1,200	مصروف كاتب العدل
4,770	4,516	مصاريف ضرائب على الودائع
4,752	11,595	حفلات واجتماعات
50,000	000	مصاريف التبرعات
9,917	2,154	مصاريف عامة
23,000	16,414	مصاريف دراسات وأبحاث
4,151	3,598	مصاريف محروقات
1,232	1,498	مصاريف ملابس موظفين
722	1,844	اشتراكات خارجية
1,056	2,461	مصاريف ترجمة
12,870	000	مكافات موظفين تركوا الخدمة
12,489	000	مصاريف قضايا
1,163	4,410	هدايا
724	000	اعلانات
000	150	ندوات خارجية
1,107	5,340	عمل اضافي
533,233	458,874	المجموع